ممدوح الشيخ

أحلام أكثر بؤسًا من الواقع!

مقالات نشرت في "الحياة اللندنية"

(2014 - 1999)

الكتاب: أحلام أكثر بؤسًا من الواقع

مقالات نشرت في "الحياة اللندنية" (1999 – 2014)

المؤلف: ممدوح الشيخ

الناشر: المؤلف

سنة النشر: 2014

مقالات العام 1999

صورة أوروبا في مرآة البلقان([1])

أزمة البلقان بفصولها الدامية المتوالية فجرت كثيرًا من جراح الضمير الأوروبي، وكشفت ما يعتمل في هذه القارة من عوامل الصراع وسمات البربرية، فبعد مرور قرنين على "**الثورة الفرنسية**" التي يعتبرها المؤرخون فجر التاريخ الحديث، عاد الصراع الديني والمذهبي يحرق قلب أوروبا مرة اخرى، وبعد نصف قرن ونيف من القضاء على هتلر، ظن الغرب أنه نجح في نفي "**اللحظة النازية**" من وعيه وتاريخه، فإذا العنصرية إعصار مدمر يهب مهددًا مقولات التعددية والتعايش وقبول الآخر والتسامح الديني والعرقي، فالكارثة هذه المرة ليست "**هناك**" في العالم المتخلف، بل "**هنا**" في قلب البيت الأوروبي، وليست حدثًا عارضًا يسهل تجاهله، بل جريمة ضخمة توالت فصولها على مدى عقد من الزمان. وأدت إلى الموقف الأوروبي المتردد، عوامل مصلحية آنية جعلته يؤجل التحرك حتى يتقلص – إلى حد – الوجود الإسلامي في البلقان، ومن ثم "**الخطر الإسلامي**" الذي يتصورون إنه سيأتي من البلقان ليهدد الحضارة الغربية المستنيرة المتسامحة، لكن الرهان كان خاسرًا.

كما أن الأزمة وضعت أوروبا أمام ذكريات تتمنى أن تظل تحت الرماد، ففكرة "**تغيير الحدود**" كلفت أوروبا عددًا كبيرًا من الحروب الدامية، ثم حربين عالميتين خلال نصف قرن، وإذا بها، مرة أخرى، تفاجأ بأن اسم البلقان أضيف الى قائمة طويلة تضم: الالزاس واللورين وشلزفيج وهولشتاين وغيرها من المناطق المتنازع عليها

([1]) **نشر في: 10/ 7/ 1999 – رقم العدد: 13272 – الصفحة: 21.**

بين الدول. وما تشير إليه تجربة العقد المنصرم (1989 – 1999) هو أن أوروبا كانت أضعف من أن تواجه خوفها، فتجمدت مذهولة وهي ترى النار تشتعل في الفناء الخلفي للدار.

والمثير أن أوروبا فوجئت، وهي تخطو أولى خطواتها نحو كيان مستقل عن الولايات المتحدة مطمئنة إلى زوال الخطر الشيوعي، بأن هذا الخطر تبدَّل اسمه ولم يزل قائمًا، فالجبهة الروسية الأوروبية لم تزل مرشحة للتحول إلى جبهة مواجهة بأسرع مما يتصور الجميع، ومازالت روسيا السلافية الارثوذكسية تشكل خطرًا على أوروبا، الأمر الذي جعل الأوروبين أكثر ميلًا إلى الاقتناع بضرورة بقاء العلاقات الاستراتيجية الأوروبية – الأميركية قائمة لحماية القارة من حلف عرقي – مذهبي قد يكون في طور التشكل حول موسكو.

التجربة في الوقت نفسه أكدت أن التدخل الاوروبي من دون الولايات المتحدة الأميركية كان مستحيلًا، فعلى رغم وجود رابطة سياسية تجمع دول غرب القارة، إلا أنها حتى الآن لم تستكمل شرطين مهمين: أولهما امتلاك ارادة حقيقية للقيام بدور فاعل، وهي حقيقة يشير اليها تضاؤل الدور العالمي للاتحاد الأوروبي بالقياس إلى قدراته الاقتصادية والعسكرية، وثانيهما: امتلاك جناح عسكري منظم قادر على تنفيذ تدخل حسام سريع.

ويشير إلى ذلك قول الرئيس الفرنسي شيراك: "**ليس هناك في التاريخ جماعة بشرية استطاعت أن تقاوم طويلًا من دون قوة دفاع ذاتية، وأوروبا ليست خارجة عن هذه الحقيقة وسيكون من الحكمة ان تتسلح بمثل هذه القوة**".

وكتب الرئيس الاميركي بيل كلينتون مقالًا عن التدخل العسكري في كوسوفو في "**نيويورك تايمز**" جاء فيه أن التدخل تم دفاعًا عن أوروبا الموحدة، كما دعا إلى

اضطلاع الولايات المتحدة والأتحاد الاوروبي بمسؤولية استعادة جنوب شرق أوروبا إلى المنظومة الأوروبية، كما فعلت الولايات المتحدة نفسها مع غرب أوروبا في إطار ما عرف بـ "**مشروع مارشال**".

وهذا الموقف الأميركي لا يقل أهمية في تاريخ أوروبا عن التدخل الأميركي ضد دول المحور في الحرب العالمية الثانية، إذ أنقذ أوروبا كلها من هاوية خطيرة كان يمكن ان تنزلق إليها اذا نكأت جراح التعصب العرقي والديني والمذهبي التي يجتهد الاوروبيون للفرار منها.

وحسب مقال كلينتون، فإن صراع البلقان – لو لم يحدث التدخل – لظل مستمرًا بلا نهاية وأدى إلى نشوب حروب أوسع.

والتدخل تحت راية الاطلسي كان يعني بالضرورة زيادة الوزن النسبي للرؤية الأميركية، وهو أمر لا تفسره مقولة: "**الهيمنة**" التي ساقها البعض لوصف العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، فإلى جانب تردد أوروبا، وافتقارها الى جناح عسكري جماعي قادر على التدخل، أثبتت تجربة القصف الجوي بما لا يدع مجالًا للشك أن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك تقنيات عسكرية تسبق ما يملكه الغرب، فأوروبا كانت في حاجة إلى الولايات المتحدة على مستوى القرار والتنفيذ، وليس كل احتياج بالضرورة هيمنة.

ملاحظات في مصر على منشور سري([2])

في توقيت تم اختياره بعناية، وفي مناخ ملائم هو مناخ الاستنفار ضد ظاهرة التطبيع، أصدر "**الحزب الشيوعي المصري**" قرارًا بفصل عدد من أعضائه في مقدمهم الدكتور رفعت السعيد، الأمين العام لحزب التجمع المصري. ورد القرار في منشور من 6 صفحات ووزع أثناء انعقاد مؤتمر القوى الوطنية المصرية الذي عقد أخيرًا في القاهرة ردًا على مؤتمر "**جماعة كوبنهاغن**". وعلى رغم أن المنشور حفل بتفاصيل كثيرة عن خلافات سياسية وفساد مالي واتصالات مع الصهاينة، إلا أن ما يلفت النظر فيه هو تكريس حقيقة ان السرية ما زالت هي مرض الواقع السياسي في مصر، وأنها ليست "**جريمة**" الإسلاميين وحدهم وإن كان الحكم على شرعيتها مما يحتاج إلى سياق آخر.

والحزب الشيوعي المصري يمثل تيارًا سياسيًا لا يحظى بالشرعية القانونية في مصر وينطبق عليه، شأنه شأن تيارات سياسية أخرى، وصف "**المحظور**"!

لكن قائمة المفصولين منه تضمنت ثلاثة قادة هم: رفعت السعيد وفريدة النقاش وحسين عبد الرازق، بالإضافة إلى عدد من صحافيي جريدة "**الأهالي**" لسان حال "**حزب التجمع**"، اتهموا بالاتصال بالصهاينة. والأمر يطرح سؤالًا يبلغ الغاية في الأهمية حول ما يدفع قيادات حزب شرعي إلى عضوية حزب سري، وليس من شك في أن ثمة قيودًا على تأسيس الأحزاب في مصر، لكن التيارات التي حُجبت عنها الشرعية ظلت دائمًا تحتفظ بمسافة واضحة تفصل هياكلها التنظيمية عن الهياكل

([2]) **نشر في 23/ 7/ 1999 – رقم العدد: 13285 – الصفحة: 21.**

التنظيمية للاحزاب القائمة التي ربطتها بها علاقة تحالف سياسي، ولذا فإن التداخل التنظيمي الذي كشف عنه هذا المنشور بين "**التجمع**" و"**الشيوعي**" هو ظاهرة متفردة سيكون للكشف عنها آثار سيئة تلحق بصورة حزب التجمع.

فازدواج البنى التنظيمية يعني بالضرورة ازدواج الولاء والقناعات والأهداف والبرامج، وما كُشف عنه قد لا يكون بالضرورة كل الحقيقة، أو هو غالبًا كذلك. وحسب المنشور المشار إليه فإن "**الشيوعي**" اتخذ في مؤتمره العام الثالث 1992 قرارًا بتوزيع الكادر الحزبي المعبر عن خط الحزب المستقل، وضرورة إبراز الشخصية المستقلة للحزب في مواجهة أطروحات الحزب اليساري العلني والتمايز عنه باعتباره حزبًا غير ماركسي. لكن الاستقلالية المشار إليها يصعب تصورها في إطار وجود هذا العدد من قيادات "**التجمع**" في قمة الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي.

تتجاوز ظاهرة الازدواج البنى التنظيمية إلى القناعات وتجعل قضية الصدقية مطروحة بشدة. فمثلًا، تحفل كتابات الأسماء المشار إليها عن الحركة الإسلامية بكثير من المواقف السلبية المقرونة باتهامها بالانطلاق من قناعات مغايرة لخطابها السياسي المعلن والإلحاح على مقولة "**التاريخ السري**" كوصمة عار أبدية تلحق كل الاسلاميين دائمًا. وهذه الكتابات إذ توضع في مواجهة حقيقة أنهم اتخذوا هذه المواقف وهم منتمون في آن واحد إلى حزبين: أحدهما علني والآخر سري، يلقي ظلالًا كثيفة من الشك في صدقية مواقفهم وكتاباتهم. ويعزز الانطباع بأن السرية مرض مزمن في الواقع السياسي المصري، وأن "**التنظيم الخاص**" لا يختلف كثيرًا عن "**التنظيم السري الناصري**" أو تنظيمات العنف الإسلامية حديثة النشأة، فجذر المشكلة هو الصدقية وليس الانتماء إلى الحركة الإسلامية، والمواقف المعلنة من العمل خارج إطار القانون، إما أنها انتقائية أو دعائية، وكلا الاحتمالين يهدد الصدقية.

ويطل من المنشور وجه هنري كورييل اليهودي، الذي قام بدور كبير في نشأة التنظيمات الشيوعية المصرية. وكانت يهودية هنري كورييل موضوع جدل بين المفكرين والمؤرخين اختلفوا فيه، لجهة أثرها في موقف الحركة الشيوعية المصرية من الصراع العربي – الصهيوني.

ويشير المنشور إلى أن العام 1999 شهد صدور كتاب كورييل: "**من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط**" الذي نوقش في ندوة في حزب التجمع، كما شهد هجومًا على اليهود والصهيونية، ما دفع حسين عبد الرازق إلى إعلان استقالته من الحزب الشيوعي.

وإذا كان الجدل حول أثر ديانة كورييل في موقفه السياسي مما يُختَلف فيه، فإن معظم فصائل الحركة الشيوعية المصرية ظلت تعلن انقطاع علاقتها بـ "**مجموعة باريس**" التي أسسها هنري كورييل بعد إبعاده من مصر بعد قيام ثورة العام 1952، بسبب ميولها الصهيونية، وهو ما يعني أن بعض الشيوعيين المصريين يمرون في حال مراجعة ازاء الصراع العربي – الصهيوني، والموقف من مجموعة هنري كورييل وتوجهاتها. وقد يكون من العسير الآن تحديد ما إذا كان الأول أدى إلى الثاني أم العكس؟!

لكن ما تؤكده الوقائع المذكورة هو أن الاتصالات السرية قائمة منذ فترة، وربما كانت مستمرة بلا انقطاع منذ إبعاد كورييل من مصر، وهو ما يدخلنا مرة أخرى سرداب السرية!.

الطريق الثالث ونهاية التاريخ([3])

مع تفكك الاتحاد السوفياتي، بدأ الحديث عن نهاية التاريخ بوصفها تكريسًا لانتصار المنظومة الغربية البراغماتية، وكان المشهد الذي سلطت عليه الأضواء مشهد الواجهة اللامعة، أما ما وراءها فقد ظهر سريعًا، ففي قلب هذا الغرب المنتصر يوجد أكثر من خمسين مليونًا من الفقراء، وفي قلب هذا التشكيل الحضاري انفجرت قنبلة البلقان. وفي الناحية الغربية من الأطلسي وقف المنتصر عاجزًا عن الاستمتاع بانتصاره بفعل مشاكل تثقل كاهله بلغت حد الاستعصاء على المستويات: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فالدولة التي أصبحت فجأة توصف بأنها القطب الوحيد تحمل إلى جانب هذا اللقب ألقابًا اخرى أكثرها دلالة منها: "**صاحبة اكبر دين قومي في التاريخ**"، كما أصبحت مفاهيم رئيسة مثل: "**بوتقة الصهر**" موضع مراجعة وإعادة نظر.

وفرضت هذه الحقائق على الغرب أن ينتقل من الاحتفال الى التأمل، فبعد أن استكان لفترة قصيرة إلى الثقة في قدرة رؤيته البرغماتية التعاقدية الواحدية على المنافسة في عالم الاقتصاد والسياسة، فاجأه واقع جديد لا يقدر على التعامل معه بمنطق الاستقطاب الثنائي الذي ميّز الفكر الغربي منذ عصر النهضة: ايمان/ الحاد– ليبرالية/ شمولية... وظهرت الحاجة إلى "**حل وسط تاريخي**" يكون قادرًا على التعامل مع المتناقضات، وهو أمر غريب على هذه الحضارة التي قام الفكر فيها لقرون متوالية

([3]) **نشر في: 16/ 8/ 1999 – رقم العدد: 13309 – الصفحة: 18.**

على أساس الصراع بين الأطروحة ونقيضها، والانتقال في الاختيارات بين الفكرة ونقيضها.

وإذا كان "**الطريق الثالث**" مشروعًا للتحالف بين التقدم والعدالة، فإن انطلاقه من ضرورة تغيير مفهوم التقدم سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير نمط الثقافة، وربما كان عاملًا مساعدًا على ظهور ثقافة توفيقية ترث الثقافة الصراعية التي حكمت العقل الغربي حتى الآن. وتبدو بصمات الإحياء الديني الذي يشهده الغرب واضحة على الطريق الثالث، حيث يشكل حلًا للصراع الدائر بين التيارات الأصولية وتيار العولمة الذي يحاول إحلال تعددية لا ضابط لها محل واحدية ثقافية وعرقية ظلت سائدة لقرون عدة.

ومع وصول رحلة الإنسان الغربي مع العلم إلى تخوم اللايقين، بدأ الحديث عن مجالس أخلاقية تمارس نوعًا من الوصاية والرقابة على النشاط العلمي، سوف تمتد من الهندسة الوراثية إلى غيرها من العلوم، وهو اتجاه لو ظهر قبل قرن ونصف القرن لسيق أنصاره إلى "**مقصلة التنوير**"، الأمر الذي يعزز القناعة بأن الغرب في حاجة إلى إعادة التوازن إلى علاقات ظلت لقرون طويلة محكومة بالصراع، وفي غياب هذا الحل التاريخي سوف يكون الغرب دائمًا مهددًا بالوقوع في أسر الافكار الأحادية التي يطرحها فوكوياما وأضرابه.

العرب والنظام العالمي
بين تبعات البقاء وكلفة الخروج([4])

"**النظام العالمي**" مصطلح سياسي يعبّر عن توازنات قوى دولية أكثر من تعبيره عن قواعد يمليها عقل أو منطق أو حتى رؤية ثقافية. والنظم التي فرضها الغرب منذ صعوده هي في المقام الأول وسائل تتيح لطرف أن يستغل الآخر بشكل مقنن لا يضطر فيه إلى استخدام القوة – أو حتى التهديد باستخدامها – لأن تسوية النزاعات بالقوة تعكس عجز النظام عن تنظيم العلاقات بين أطرافه بشكل مستقر.

وهذه الطبيعة اتسمت بها السياسة العالمية منذ بدأت ازمة الاسواق وما تبعها من عمليات احتلال عسكري واسعة قام بها الغرب في فترة الاستعمار، ويعود ذلك إلى بنية الثقافة الغربية وطبيعتها المادية التي بدأت من "**السوق**" لتنتهي إلى إبادة "**الآخر**"، أيّ آخر.

ومن البدهي أن العالم لا يستغني عن نظام عالمي – عادلًا كان أم ظالما – فالخلافات والصراعات في مختلف أشكالها لا بد لها من قاعدة للحل، وكل تحكيم بين متنازعين يحتاج إلى قانون وقاضٍ، ولكي يقبل المتنازعون حكم القانون يجب أن يؤمنوا بعدالته أو يعجزوا عن رفضه. ولما كان الوصول إلى قانون للتعايش الدولي تؤمن

([4]) **نشر في: 13/ 9/ 1999 – رقم العدد: 13337 – الصفحة: 17.**

بعدالته القوى العالمية – فضلًا عن كل أمم الارض – أمرًا مستحيلًا، فإن انتصار وجهة نظر بعينها، أو في أفضل تقدير إمكان التوفيق بين أكثر من وجهة نظر في صياغة وسط، يكون هو الحل الممكن.

ولأمتنا تجربة تاريخية مشرفة كانت فيها هي مركز العالم واستُلهم من منهجها نظامٌ عالمي أتاح للغرب أن يخرج من تخلفه وأن يصبح مركز العالم. وإذا كان التغني بالأمجاد مرضًا نحاول الافلات منه، فإن فقدان الذاكرة الحضارية هو موت لعقل الأمة وروحها، وبين هذين حل وسط نميل اليه. فلم توجد في التاريخ الانساني تجربة استطاعت حل مشكلة "**الآخر**" كما حلها الاسلام.

وإذا كانت هذه هي مشكلة الواقع السياسي العالمي الأكثر تعقيدًا، فإن لدينا ما يمكن أن نقدمه كرسالة نحملها، أولًا، وكحل تحتاج اليه الامم المستضعفة.

ويغلب على الدراسات التي تناولت النظام العالمي وآلياته ومنطلقاته البدء من افتراض حتمية البقاء داخل النظام العالمي ثم الانتقال من هذه الفرضية، معلنةً كانت أو مضمرة، إلى حساب تبعات البقاء: فالغات مثلًا كقاعدة جديدة لحكم العلاقات الاقتصادية تعني كذا وكذا من الخسائر، وكذلك محاولة عولمة المفهوم الغربي لحقوق الانسان، إلى آخر إجراءات النظام، ثم يقوم المتخصصون بتجميع هذه البنود في رقم اجمالي يمثل "**الفاتورة**" التي تدفعها الأمة مقابل البقاء.

والغريب أن أحدًا لم يقدم لنا كشف حساب بالمكاسب المترتبة على بقائنا داخل النظام، ولم يتم حتى الآن التفكير في "**الفرض المستبعد**" وهو خروجنا من هذا النظام لا الدعوة إلى إنشاء نظام أكثر عدلًا.

من الإنصاف الإقرار بأن موازين القوة ليست في مصلحة الامة العربية، لكن تلك الموازين ليست المعيار الوحيد للتقويم، كما أن العرب – منفردين – ليسوا الأقوى

لكنهم قد يكونون من بين القوى الكبيرة، كما أن مفهوم القوى لا يقتصر فقط على القوة العسكرية والاقتصادية، فالبشر والتاريخ والموقع الجغرافي والثقافة هي أرقام مهمة في موازين القوى، ومن الحكمة أن نختار الميدان الذي نحسن الحرب فيه لا أن نُستدرَج إلى حيث يريدون.

وإذا كان الخصم سيحاول أيضًا جرنا إلى الميدان الذي يحسن الحرب فيه، فإنه – على الأقل – سيصبح مضطرًا هو الآخر إلى الحرب على جبهة لا يُحسن الحرب فيها.

وقبل الحديث عن إمكان الخروج نقوم بمحاولة لتوصيف الأوضاع القائمة واستنتاج اتجاهات التطور المحتملة. فثمة تمايزات رئيسة على الساحة العالمية ينبغي الانتباه اليها، فهناك مجموعة من الثقافات المختلفة يطلق عليها مجتمعة: "**الثقافة الغربية**"، وبشيء من التدقيق تتضح ملامح كيانات متعددة مرشحة لأن تكون كيانات متنافسة، إن لم تصبح متصارعة. فالثقافات:

الفرنسية

والانكلوسكسونية

والجرمانية

وأيضًا الثقافة الروسية العائدة إلى حضن الغرب بعد قطيعة موقتة.

كل هذه الثقافات تختلف في جذورها وطبيعتها قليلًا أو كثيرًا، كما أن للعامل الديني دوره في تعميق هذا التمايز أكثر وأكثر. ففرنسا الكاثوليكية ليست روسيا الأرثوذكسية. وحال الإحياء الديني العالمية العابرة للقارات والقوميات سيكون لها دور في تأكيد هذا التمايز، يضاف إلى ذلك أن زوال الخطر الشيوعي عن أوروبا

سيجعلها تعطي أولوية للشؤون الاقتصادية، ما يدفعها بعيدًا عن أميركا لترتبط باتجاه حركة النمو الاقتصادي، فتكون شرق آسيا وجهتها الأكثر احتمالًا بعد ان أصبحت في غير حاجة إلى حليف عسكري.

وعند الحديث عن الواقع وعن ملامح المستقبل لا بد أن تكون لنا وقفة مع شرق آسيا، هذه المنطقة الزاخرة اقتصاديًا وحضاريًا وسكانيًا، فالحضارات الرئيسة فيها، الهندية والصينية واليابانية هي حضارات غير معادية للآخر – باستثناء الحضارة الهندية ولظروف خاصة لا مجال للخوض فيها هنا – كما أنها حضارات سكونية لا تسعى إلى السيطرة على العالم، ولا تعتبر نفسها مبشرة بنموذج حضاري أو عقائدي تسعى إلى فرضه، وهو ما يجعل احتمال تحولها إلى قوة استعمارية بديلة امرًا مستبعدًا. ورغم أن حدود العلاقة التي يمكن إقامتها مع هذه الحضارات ليست موضوع هذا المقال، فان التقويم المبدئي يتراوح بين التحالف الموقت والتعاون الوثيق.

يمثل الظرف السياسي الذي يحيط بنا حائلًا دون التفكير الهادئ والتأمل المتأني. فليس أصعب من العمل في ظل انهيار امبراطورية، خصوصًا إذا كانت هذه الامبراطورية في حجم وشراسة وصلف الولايات المتحدة الأميركية، فالنمر الجريح لا يقبل إلا خضوع الآخرين ولا يملك ترف البحث عن بدائل تغنيه عن البطش بالمتمردين على سلطته.

ويعكس انهيار الولايات المتحدة الذي أعتبره بدأ فعلًا خطأ المفهوم القائل بضرورة إحراز قوة عسكرية تكفي لتدمير الآخرين، فهذا سبب رئيس لما تمر به أميركا الآن. وعلى رغم أن هذا الصراع قضى على الاتحاد السوفياتي بأسرع مما يقضي على الولايات المتحدة، فإن اللاعبين الجدد على ساحة الصراع التقني، أهم ما في الصناعات العسكرية المتقدمة، يعلمون جيدًا أنه كان من أسباب انتهاء الصراع

الأميركي – السوفياتي، وفات الأمة العربية أن تسير في هذا الطريق الذي كان كفيلًا بتغيير موقعها على خريطة العالم. والحق أن الطريقة التي انتهى بها النظام العالمي الثنائي القطبية جعل الولايات المتحدة تحاول حشد تحالف دولي يستهدف حراسة تخلف امم الجنوب بسيف من نار حتى لا تتمكن من فك قيود الأسر، وأولها التخلف التقني.

وتبدأ عملية تحديد ملامح أي نظام من تحديد أهدافه. فكل نظام يقوم لتحقيق مجموعة من الأهداف بأعلى كفاءة ممكنة. وكلما كان النظام صريحًا في إعلان أهدافه الحقيقية اختفت شكاوى الكيل بمكيالين والتحيز وفرض المفاهيم. أما عندما يكون المضمر اكثر من المعلن، فإن النظام يصبح – في حد ذاته – سببًا في تفجير الصراع.

وإذا كانت عملية صياغة نظام عالمي جديد تتوالى فصولها في ظل فراغ أيديولوجي عالمي وإحياء ديني عابر للقارات والقوميات، فإن الصراع يصبح بديلًا مرشحًا أكثر من غيره من أشكال التفاعل. فكما يقول صموئيل هنتنغتون:

"من الممكن أن تكون نصف بريطاني نصف فرنسي، ولكن من المستحيل أن تكون نصف مسيحي نصف مسلم".

وإذا كان المشروع العلماني الغربي، في أكثر التقديرات تفاؤلًا، يمر بأزمة عميقة، فإنه حسب تقديرات أقل تفاؤلًا تصدّع فعلًا من الداخل، وما يصدر عنه من صيحات ما بعد الحداثة ليس صيحات الجيش المنتصر بل أنات المحتضر، والصعود الهائل للمسيحية الذي شهده الغرب في أثناء انهيار المنظومة الاشتراكية سيكون رقمًا ضخما في معادلة المستقبل.

وإذا كانت الديباجات المسيحية تظهر وتختفي في الخطاب السياسي للغرب، فإن ظهورها أكثر في المستقبل قد يكون محتمًا ومستحيلًا في آن واحد. محتم لأنه

تعبير عن واقع سياسي لا يمكن تجاهله، ومستحيل لأنه يصادف مناخًا عالميا مستعدًا لأقصى درجة للاستقطاب الديني، ونماذج: إيران وافغانستان والبوسنة، تشكل هاجسًا لا يمكن تجاهله.

كما أن الصحوة الاسلامية بتشكيلاتها الواسعة وجماهيريتها الساحقة تدفع الغرب أكثر وأكثر إلى محاولة تأكيد علمانيته في ظرف هو بلا شك شديد الصعوبة.

وكما هي العادة دائما تبدأ صيحات الإنذار من المفكرين ذوي البصيرة القادرة على رؤية المستقبل البعيد، وتشكل دراسة صموئيل هنتنغتون صيحة من هذا النوع، فهو يحذر من صدام حضارات ويقسم العالم إلى تشكيلات حضارية رئيسية ويتوقع صدامًا وتحالفًا بين بعضها. وهذا السيناريو المتصور يبدأ من مقدمة صحيحة لكنه ينتهي إلى نتيجة غير حتمية على الإطلاق، لا يحتمها المنطق بل يحتمها التحيز المسبق الكامن وراء منهج هنتنغتون، فهو ابن حضارة أرست قاعدة: "**ويل للمغلوب**" في جولات صراعها مع الغير، لذا فانه يتوقع ان تتصادم كتل بشرية ضخمة يكون دافع كل منها للصراع "**حضاريًا**" وهو اعتراف شديد الأهمية بدور البعد الديني في واقع العالم الغربي وغير الغربي.

وإذا كنا نحاول تلمس البدائل، فإن نمط النظام العالمي الذي اعتاد الغرب فرضه يجب أن يتغير، فليس حتمًا أن يكون هناك نظام عالمي واحد، ولا ضروريًا أن يكون له مركز جغرافي واحد، ولا مقبولًا أن يضبط أداءه اطار نظري ومفهومي واحد. فالإسلام أرسى قاعدة حتمية هي اختلاف البشر، وجعل الهدف من هذه التعددية التعارف لا التصارع، كما أن سنّة الله الكونية في ذلك أن يكون التدافع قانونًا دائما يحكم حياة البشر وحركتهم.

وهذه اللمحات السريعة حول الروح التي تحكم وضع تصور للنظام العالمي واختلاف الحضارات في فهمها وتصورها مدخل مناسب للحديث عن بديل.

فإذا كان ثمة تفهم في بعض الدوائر الثقافية في الغرب لوجود تمايز حضاري، وبأن العالم مكوَّن من مجموعات حضارية متعددة، فلماذا لا يستبدل حتمية الصراع بإمكان التعاون؟ ولماذا لا تطرح فكرة وجود انظمة عالمية متعددة؟ خصوصًا في ظل عمليات التحالف الضخمة التي تتم عبر النصف الشمالي للكرة الارضية وأيضا في شرقها، ووفق هذا يمكن أن يكون هناك نظام يضم شاطئ الأطلسي وآخر محيطه دائرة ثقافة الكانغي، ورابع في المحيط الاسلامي... وهكذا.

وليس من شك في أن "**كلفة الخروج**" من النظام العالمي الذي بدأت عملية تشكيله ليست قليلة، كما أنها تختلف نوعيًا عن "**تبعات البقاء**" داخل هذا النظام، فالكرامة لا تقاس بأي كلفة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية يمكن أن تتحملها الأمة مقابل بقائها، وعلى العلماء والأكاديميين أن يبحثوا، كلٌ في مجال تخصصه، عن بدائل لفكرة البقاء وأن يحاولوا تقديم كشف حساب متوقع. وغني عن البيان أن أمتنا ليست المتضرر الوحيد من هذه المنظومة الظالمة، ومن ثم فإن فرصة تكوين حلف عالمي من أمم الجنوب، غنيها وفقيرها، لتكون جبهة تحاول ان تطرح تصورا – أو تصورات – بديلة، أمر وارد تمامًا، خصوصًا أن في ثقافات الجنوب رؤى للذات والاخر والكون تصلح لتكون أساسًا لنظام عالمي أكثر عدلًا، أو، حسبما تهدف هذه الرؤية، لنظم عالمية متعددة تستوعب التمايزات الحضارية وتحولها إلى رصيد يمكن الاعتماد عليه لبناء عالم يحترم أعضاؤه ما بينهم وبين الآخرين من خلاف.

وإذا كنا – نحن العرب – من أكثر أمم العالم تضررًا من المنظومات العالمية التي فرضها الغرب فإن دورًا طليعيًا في مسيرة كهذه يصبح عبئًا على أكتافنا أكثر من

غيرنا، وفي تراثنا الذي أغناه الاسلام الكثير الذي يمكن أن نقدمه، وإذا كان قد فاتنا حتى الآن أن نغتنم فرصة تاريخية قلما تتكرر هي حقبة الازدهار النفطي لبناء مشروع تنموي نخرج به من دائرة التخلف والفقر، فينبغي ألا تفوتنا فرصة أخرى تاريخية يمكن أن نقدم فيها مشروعًا حضاريا يكون صوتًا للجنوب "**المستضعف**" في مواجهة الشمال "**المستكبر**"، فحال الفراغ الأيدلوجي التي خلفتها انهيارات عدة أهمها انهيار الاتحاد السوفياتي، تفتح أمامنا بابًا حقيقيًا لقيادة أمم وقعت، ولزمن طويل، فريسة احتلال واستغلال واستتباع ثقافي قضى على ثرواتها ويوشك أن يقضي على هويتها.

وإذا كان ثمة مثال يوضح المقال، فهو المثال الأكثر حضورًا والأكثر مرارة: قضية فلسطين التي عشنا عقودًا طويلة نسعى إلى حلها من خلال الشرعية الدولية، غافلين عن مفاهيم سياسية وحضارية كامنة وراء مؤسسات وآليات هذه الشرعية الدولية. وهي مفاهيم لا يمكن أن تفرز نقيضها. فالنموذج الاستيطاني الإحلالي الذي يجسده الكيان الصهيوني يعتبر أعلى درجات تجلي النموذج الغربي، كما تعتبر أنجح عملية قام بها الغرب ضد الأمة العربية، إذا قيست بالنتائج التي تمخضت عن الحروب الصليبية وعمليات الاستعمار الواسعة التي لم تستطع أن تبني كيانًا سياسيا يماثل هذه الدولة، وكان حتميًا على العرب أن يفكروا مبكرًا في التأسيس لعالمية جديدة كتلك التي أرسى قواعدها الرسول ﷺ في واقع عالمي، لا يختلف عن الواقع الحالي كثيرًا، وإن كان التكثيف التقني صبغ نظرتنا إلى العالم بصبغة مادية تناقض روح حضارتنا.

بقي أن نشير إلى أن أبنية عدة تحتاج إلى إعادة النظر، وفق هذه الدعوى، التي يترتب عليها بالضرورة آثار اقتصادية وسياسية، وهي تشكل تحديًا حضاريًا سيشحذ قدراتنا على إبداع بدائل اقتصادية وسياسية وتقنية، تستهدف في المقام الأول تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي يمكننا من التعامل مع الكتل الحضارية الأكثر تقدمًا

من موقع مختلف، فالتقنيات البيئية يمكن أن تقدم لنا رصيدًا هائلًا من البدائل التي تغنينا عن استيراد منتجات يفرضها السياق الحضاري الذي نرتضي العيش فيه أكثر مما تفرضها الحاجات الأساسية.

كما لا يغيب عن الذهن أن ثمة تجارب تنموية كان مسرحها الجنوب نجحت من خلال بدائل وطنية ورؤى تنموية تعتمد أساسًا على الموروث الثقافي المحلي، واستطاعت كسر حصار حديدي فرضه الغرب على التنقنيات المتقدمة، بل استطاعت أن تحتل مكان الأولية في ساحة الصراع الاقتصادي مؤكدة بذلك أن التخلف هو حال شرطية يمكن الفكاك منها ببدائل عدة، وأن الطريق الذي سلكه الغرب في التنمية ليس السبيل الوحيد، وعلى صناع السياسات أن يفكروا بجدية في إمكان اقامة احلاف اقتصادية جنوبية – جنوبية تنقل مركز الفعل والتأثير والتقدم خارج الغرب.

وكل تفكير في محاولة لتغيير الواقع لا مفر من أن يبدأ من حقيقة تخلفنا ومن أهمية التقنية، ليس فقط لحل مشكلاتنا الاقتصادية ولكن للحفاظ على وجودنا وكرامتنا، فلا يمكن أن يتحقق الأمن القومي لأمة، من دون إحراز قدرٍ كافٍ من التقنية لحمايته، وتزداد أهميتها بالنسبة إلى أمتنا التي يفصل شرقها عن غربها عدو مدجج بأحدث الاسلحة، وليس صعبًا التمكن من الوصول إلى توافق بين ما نملك وما نريد.

لكن التقنية تحولت في وعينا إلى طائر خرافي يستحيل قهره، ومن الحكمة الإقرار بأنها تملك ما يشبه السحر، ولكن، وكما قرر القرآن، "**ولا يفلح الساحر حيث أتى**..."، وسنن الله الكونية فيها من القوانين التي اثبتت التجارب قدرتها الفائقة على مواجهة أفانين الساحر الغربي، ما يعتبر رصيدًا ينبغي علينا تثمينه والإفادة منه،

وملحمة البطولة التي تترى فصولها على أرض الجنوب اللبناني تؤكد أن المقاومة إرادة أولًا وأخيرًا، وأن الذي يرمي حجرًا ليرفع عن نفسه ظلمًا يكون كما قال تعالى: "**وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى**". لنرمِ سهامنا ولنترك التسديد والإصابة على الله، غير غافلين عن ضرورة إحراز كل وسائل القوة الممكنة، فنحن مأمورون بأن نعد لهم ما استطعنا من قوة، لا أن نستجدي منهم شروطًا أفضل للاستسلام.

صراع القساوسة والجنرالات في تيمور([5])

عندما بدأت عملية التغيير الجذرية التي شهدها شرق أوروبا ابتداءً من 1989، قطع كثير من المحللين بأن دور الكنائس الوطنية في هذه البلاد كان أحد أهم عوامل نضوج هذه التغيرات التي تركت آثارًا واضحة في التوازنات الدولية داخل أوروبا وخارجها، وخلال العقد المنصرم (1989 – 1999) كانت شواهد متفرقة تعزز الانطباع بأن الدور السياسي للكنائس يتعاظم داخل الغرب وخارجه على السواء، مع قدر من الخصوصية انفردت به الظاهرة في أميركا اللاتينية حيث استندت إلى أساس نظري أطلق عليه لاهوت التحرير وعرف قادتها بميولهم اليسارية ومعاداتهم للمصالح الأميركية.

وعندما بدأت الاضواء تُسلط على مشكلة تيمور الشرقية، لم يستطع من تناولوها تجاهل الدور الرئيس الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في دفع الأحداث في اتجاه الانفصال عن إندونيسيا، فموقف هذه الكنيسة، التي قدمت البلاد مع الاستعمار، ظل حتى 1981 يتلخص في التحالف مع الدولة لا مع الشعب، وفي العام المذكور بدأت الدعوة إلى إيقاظ الهوية التيمورية المتميزة وتأجيجها، والمطالبة بالانفصال عن إندونيسيا. وهذا الإدراك مشترك لدى أنصار الانفصال وأنصار البقاء ضمن دولة إندونيسيا، وتؤكد الأحداث التي يشهدها الإقليم منذ الاستفتاء أو قبله بقليل، أن معارضي الانفصال يستهدفون الكنائس والقساوسة – الذين فرّ بعضهم

([5]) **نشر في: 17/ 9/ 1999 – رقم العدد: 13341 – الصفحة: 21.**

خارج البلاد – لدورهم في دعم الانفصاليين، وإذا صح ما ذهب إليه بعض المحللين من أن تنظيمات العنف كافة التي ظهرت في تيمور، ارتبط ظهورها بإعلان مجلس قساوسة الجزيرة دعمه الانفصال، فإن هذا يعني أن الدور السياسي للكنائس طرأ عليه تحول نوعي مهم يتمثل في قبولها التحالف مع – أو رعاية، ميليشيات مسلحة لتحقيق أهدافها، وهو تحوُّل شهدته أميركا اللاتينية في نهاية الثمانينات عندما انخرط قساوسة كاثوليك في صفوف جماعات مسلحة ومارسوا العنف السياسي وبعضهم قُتل وهو يحارب بردائه الكنسي.

والكنيسة الكاثوليكية في تيمور أصبحت أداة لوصل الانفصاليين بالعالم بدءًا من الفاتيكان وانتهاء بالأمم المتحدة، وكان لهذا أثر في مواقف بعض الدول والمؤسسات الدولية، فالفاتيكان الذي عرف دائمًا بالتعبير عن مواقفه بقدر كبير من الهدوء والميل للبعد عن اتخاذ موقف سياسي محدد والاستعاضة عنه بخطاب ذي مرجعية أخلاقية في المقام الأول، خرج عن صمته بشكل لم يتكرر منذ بداية التسعينات عندما اشتعل الصراع بين الصرب الارثوذكس والكروات الكاثوليك فقد أعلن وزير خارجية الفاتيكان أن الوضع في تيمور لا يحتمل، وطلب إنشاء قوة سلام دولية، وانسجامًا مع الموقف الفاتيكاني كان موقف فرنسا "**البنت البكر للكنيسة الكاثوليكية**" التي كانت دائمًا تحتفظ بمسافة بين موقفها والموقف الانكلو سكسوني البروتستنتي (أميركا وبريطانيا) من التدخل بالقوة لحل مثل هذه النزاعات، طالبت بتدخل دولي عاجل في تيمور الشرقية.

هذا الحضور الكنسي الذي يتجذر يومًا بعد يوم ويرتبط بشكل أساسي بالكنيسة الكاثوليكية أضفى بعدًا جديدًا على الأزمة، فتبددت حالة الوئام بين مسلمي إندونيسيا ومسيحييها، وقد امتدت من تيمور إلى أجزاء أخرى من

إندونيسيا، كما أن البلاد شهدت خلال العام الماضي مواجهات عرقية دامية، وعمومًا لم تقتصر العدوى على انتشار حال من العنف المتبادل، بل شملت تفشي نزعات الانفصال داخل الدولة الممزقة بفعل عوامل الجغرافيا الطبيعية.

والارتباط بين نزعات الانفصال والوجود المسيحي قد تتجاوز آثاره إندونيسيا ليشيع حالًا من تهديد السلام الاجتماعي في منطقة من العالم تحفل بالتداخلات العرقية والدينية والمذهبية، وتمدها الاضطرابات الاقتصادية والسياسية بتربة صالحة لتفجر نزاعات مشابهة، كما أنه على مستوى الوعي الجمعي استدعى ذكريات مريرة عن الاحتلال الغربي الذي توالى على المنطقة عبر خمسة قرون وترك في كل المجالات بصمات لم تمح بعد.

ويكرس هذا الصراع مقولة العداء بين الغرب والاسلام، وهذا العداء الذي يتم الالحاح عليه منذ سنوات، يستطيع المواطن العادي أن يجد عشرات الشواهد التي تؤكده، فالدور الذي لعبته البرتغال في فرض الحل الذي أدى إلى الاستفتاء، لا يفسره إلا إقرار القوى الدولية بأن مناطق النفوذ لم تزل متأثرة بخريطة الاستعمار، كما أن حصول أحد دعاة الانفصال، وهو القس بيلو، على جائزة نوبل للسلام، وهي جائزة طالما استخدمت لخدمة مصالح الغرب، يجعل التفسير التآمري أكثر رجاحة عند كثيرين، فهذه الجائزة سبق أن استخدمت بالطريقة نفسها لتعزيز حصار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا عندما منحت لأحد معارضيه، وهو قس أيضًا، ديزموند توتو، فكان منحها مؤشرًا على تخلي الغرب عن هذا النظام.

على المستوى المعرفي يعيد هذا الحضور الواضح للكنيسة في أحداث تيمور إلى الاذهان الارتباط التاريخي بين حركتي التبشير والاستعمار، وهو ارتباط أضرّ لقرون عدة بصورة الكنائس الغربية، بل أدى لخلق حال من العداء للمسيحية في أوساط

الحركات الوطنية في العالم الثالث، وكنيسة تيمور هي نموذج مثالي لهذا الارتباط فمنذ أن قدمت مع أولى موجات الاستعمار، كانت مندمجة مع الإدارة الاستعمارية، بل كانت تنوب عنها في السيطرة على الشعب، حتى أن أكثر سكان الريف كانوا لا يعرفون من مظاهر السلطة الاستعمارية إلا القساوسة.

وبلغ هذا الاندماج قمته عندما تنازل الفاتيكان عن توجيهه لكنيسة تيمور الشرقية تاركًا أمرها تمامًا للدكتاتور البرتغالي سالازار، بموجب اتفاقية وقعها الفاتيكان معه العام 1940، وها هي الآن تعود مرة أخرى لتنفيذ السياسات البرتغالية الرامية الى فصل تيمور عن إندونيسيا لتكون موطئ قدم لبناء امبراطورية استعمارية من نوع جديد.

الإنسان واليقين : تأملات في المنهج والمفهوم([6])

من أهم القواعد وأكثرها أصالة في الفكر الإسلامي: "**يعرف الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال**"، لكن هذه القاعدة التي تنفي كون الرجال طريقا إلى معرفة الحق، وتثبت أن الحق طريق معرفة الرجال، تكتفي بالنفي ولا تطرح تعريفًا للحق الذي هو وسيلة لمعرفة الرجال.

والطريق الى الحق:

نقل

أو عقل

أو حدس

أو تجربة.

أما الطريق الرابع فإنه طريق إدراك الحقائق الجزئية لا طريق معرفة الحق، أما الحق فمجرد وإن دلت عليه شواهد حسية.

وتعكس القاعدة اهتمام الإسلام الشديد بهدم بنية الشرك العقائدية والمعرفية بحيث لا يكون البشر دليلًا على الحق، وإن كان بعضهم أدلاء على طريقه.

([6]) **نشر في: 5/ 10/ 1999 – رقم العدد: 13359 – الصفحة: 21**.

أما النقل فإما أن يكون عن سالف أو مصدر مفارق للموجودات، فإذا أصبح النقل عن سالف اتباعًا أعاد إنتاج ظاهرة الشرك، فإن كان ذلك السلف وسيلة للنقل عن مصدر آخر تساووا في ذلك مع غيرهم من الوسائل.

أما النقل عن مصدر مفارق للموجودات وهو ما تسميه الأديان "**الوحي**"، فهو توقيف مفارق للعالم المادي يدركه العقل ولا يحتويه، يفهمه ولا يقدر على إنتاجه.

ولإدراك الحق بين ادعاءات المدعين وسائل تمحص الغث من السمين، وأولها: الحدس، فلا يقين بغير حدس ظاهرًا كان أو مضمرًا، وقد يتأسس التمحيص على التعقل وقياس لزوم النتائج عن مقدمتها، لكن ذلك لا يعدو أن يكون مسوغا تتدخل فيه ميول النفس وما يزينه الحدس، وإن لم يدركه الموقن نفسه.

وبقدر لزوم الحدس لكل يقين يلزم التسليم بمعرفة أولية لكل يقين، وإذا أخذ كل جيل من البشر على عاتقه مهمة اعادة النظر عقليًا في المسلمات بادئًا من "**نقطة الصفر المعرفية**" بافتراض وجود هذه النقطة، فمن المؤكد أن يؤدي ذلك إلى أجيال متعاقبة لا تتوارث إلا الكفر بالحق كمفهوم مجرد.

فعمر الإنسان هو قرن من الزمان في حده الاقصى، يذهب خمسة تقريبًا 20 عامًا قبل اكتمال الادراك العقلي والقدرة على البحث ويذهب ربعه أو أكثر قليلًا 25–30 عامًا في النوم، وكل استثناء من هذه المتوسطات التي تحتمها الطبيعة يؤكد القاعدة المطردة ولا ينفيها، فإذا افترضنا أن الإنسان يمكن أن ينفق ما تبقى من عمره 50 إلى 33 عامًا في البحث عن اليقين، من دون أن تشغله معايش أو عوارض: طعام – مرض – عمل...، فإنه لن يكون قادرًا على الوصول الى الحق.

فحجم المعارف والنظريات التي تراكمت في وعي البشرية ومدوناتها يجعل تحقيق مثل هذا الغرض وهمًا لا يُدرَك، ويخطئ البعض عندما يتصور أن عليه اختراع

"**المسلمات**" لا اكتشافها، فالمسلمات جزء من نظام كوني يحتوي الإنسان ولا يحيط الإنسان به.

وطرق اليقين متراتبة لا تتساوى، وإن بدت متوازية لا تلتقي، ولكون إدراك اليقين مسألة مركبة فإن بسطها بسطًا مفصلًا مما يستعصي على العقل – حتى الآن على الأقل – فلكي يدرك العقل اليقين ينبغي أن يدرك أولًا:

أنه عقل.

وأنه يعقل.

وأن يدرك كيفية – أو كيفيات – التعقل.

وأن ثمة يقينًا.

وقد يصرفنا عن التفكير في هذا أننا تلقينا ذلك عمن سبقونا، لكن من سبقونا تلقوه عمن سبقوهم، وهكذا حتى نصل إلى أول متعقل، وهو احتاج بدوره إلى من يلقنه ذلك، لكن هذا التصور يصيبه الدور. ويعود إلى النقطة التي كان فيها العقل يدرك للمرة الأولى أنه عقل وأنه يعقل.

والقول بأن "**الإدراك**" حدث كطفرة بيولوجية في تاريخ متسلل الحلقات من التطور، بدأ بالاميبا وانتهى بالإنسان، تكذبه معطيات كثيرة وترفضه المنظومات – المؤسسة على التوقيف "**الوحي السماوي**".

فالنقل إذن مهيمن على العقل من البداية، اما التسليم بمسلمات فهو، كما يقول برتراند راسل، لا مفر منه، "**فليس من الممكن أن ننتقل خطوة واحدة إذا نحن بدأنا من الشك الديكارتي**"، و"**علينا أن نبدأ من تسليم عريض بكل ما يبدو أنه معرفة أيًا كان**".

والعقل كطريق لإدراك اليقين يتعقل الموجودات من خلال منهج، وظلت المناهج تنضج حتى أصبحت معروفة لكل الحضارات، وما يحدد نطاق استخدام كل منهج هو الإطار الحضاري والقيمي، وثمة تأثير تبادل بين المنهج ومستخدمه وهذا التأثير يثمر تحيزات معرفية لا يمكن إدراكها إلا بالنظر إلى القضايا نفسها من خلال منهج مغاير.

وفي سبيل اليقين يكون مدار عمل العقل فهم النقل وتأويل ما يقبل التأويل منه، والاجتهاد في ما سكت عنه النقل، وهو في كل ذلك مسترشد بقواعد البداهة وحقائق النقل غير القابلة للتأويل.

أما الحدس فهو مما تزل بسببه الأقدام وتحار في الإحاطة به الأفهام، فهو إشراق لا يتبع خطوات الاستقراء المعروفة، بل يقفز العقل فيه من المقدمة إلى النتيجة مباشرة. والحدس معين على تذوق النقل وطريق إلى ترجيح ما تستوي فيه أدلة العقل، ولا يستقيم بناء اليقين على الحدس وحده كما لا ينتج عنه ما تقوم به مصالح الجماعة، ولا يؤدي السير فيه إلى إنشاء حقائق جزئية جديدة ما لم يؤيدها العقل، والحدس دليل على أن العقل لا يدرك وحده، وعلى أنه ليس "**صفحة بيضاء**".

فالانتقال من المقدمة إلى النتيجة في أي قياس بسيط أو مركب، والانتقال من الحالات الفردية إلى القانون العام في أي استقراء، يقتضي أن يدرك العقل معاني:

المقدمة

والنتيجة

والحالة الفردية

والقانون العام

وهنا نجد أنفسنا أمام الدور مرة أخرى.

وأول ما يضل الناس عن الحق حصره بين حدود متقابلة ينشئها العقل أو العرف ويجعلها مقياسًا له، بل الحق يدرك أولًا ومنه تستنبط ثوابت منهج التفكير، وأول ما يوجبه الحق الاتباع والتسليم، فالله واحد لأنه واحد، لا لأن المنطق يقتضي ذلك، وتأييد المنطق لذلك يدل على الحق ولا ينشئه.

فإذا أدرك الموقن بالحدس ودله العقل – وربما اعانته التجربة – في حقائق جزئية، صار عليه أن يقبل من هذا المصدر ما يوحي إليه به من حقائق عن الكون والإنسان والحق والباطل وعالم الغيب والشهادة، وأن يطيع أوامره ونواهيه.

فإذا اشترط الإنسان على نفسه ألا يتبع من الحق إلا ما استطاع إدراك كنهه فقد جعل نفسه مساويًا لمصدر الحق، فإن ألزم نفسه بان يترك من الحق ما لا يدل عليه العقل جعل العقل مقياسًا للحق، بل إنه يصبح عندئذ – ولو ضمنًا – مصدرًا للحق ومقياسًا له في آن واحد.

ولو كان العقل قادرًا على ذلك لكان أولى بأن يكون قادرًا على انتاج الحق ابتداء، وادعاء الانسان القدرة على انتاج الحق، يعني وجود "**إنسان معياري**". فالناس متفاوتون حسًا وعقلًا وقدرة على الاستنتاج والتحليل، ويقود هذا بالضرورة إلى ظهور طبقة أو فرد تخص نفسها بإملاء الحق، فيعود الإنسان إلى: "**الكهنوت**" مرة أخرى، حيث الكهنة وحدهم مصدر الحق، وهو باب من أبواب الشرك أغلقه الإسلام، كما أن ادعاء القدرة على إنتاج الحق ابتداء يعني أن: "**الوجود يمكن أن يصدر عن العدم من غير موجد قادر**"، وهو ما ينكره العقل نفسه.

ولكون الادراك حالة نفسية/ عقلية مركبة، فإن الإنسان يلجأ أحيانا إلى حيل يحاول بها الهروب من حتمية اليقين وواحديته. فيحاول صنع مسافة بين النقل

وتأويله، وهو موطئ قدم لا يلبث أن يتسع حتى يتحول: "**الأصل**" إلى "**فرع**" ويحل الفرع محله، فيصبح "**التأويل**" في حد ذاته هدفًا، ويصير "**النقل**" إناء يفرغ العقل فيه قناعاته ويشكل حسبما يشاء.

وقد يقرر الإنسان الإعراض عن الحق بإرادته ويستبدبل به حقائق جزئية منكرًا وجود "**الحق المطلق**" الذي لا يتعدد مستندًا إلى عجزه عن إدراكه، ومثل هذا الإعراض يساوي إنكار البعض لشيء من الحقائق الجزئية أنه لا يدركها، ولو أصبح عجز البعض عن إدراك الصوت أو الضوء – مهما كثر هذا البعض – مبررًا لإنكار وجوده بالكلية، لكان من باب أولى مبررًا لانكار الحقائق الجزئية، بل انكارًا للادراك نفسه.

لكن إنكار الادراك يحتاج إلى إدراك وهذا سقوط ثالث في الدور.

العلم والكهانة من الساروس الى الكوكاكولا([7])

هل عبرت البشرية حقًا مرحلة الكهانة؟...

السؤال يعاد طرحه على أعتاب الألفية الثالثة في ظل متغيرات كبرى بعضها متناقض تتفاعل لتشكيل صورة المستقبل، وفي عصور التاريخ الأولى كان الكهنة طبقة مغلقة ذات أسرار يستخدم أفرادها العلم – ضمن وسائل أخرى – للسيطرة على العامة.

وفي مصر القديمة رصد الكهنة كسوف الشمس وخسوف القمر، فعرفوا أنهما يحدثان في دورة تسمى الساروس تستغرق 18 عامًا و11 يومًا، وقد احتفظوا بهذا العلم سرًا واستخدموه استخدامًا سياسيًا مدهشًا، فكان – قبل كل خسوف أو كسوف – ينذرون الناس بأن الإله "**الشمس**" أو الإله "**القمر**" سيحتجب نتيجة المعاصي التي تُرتكب، فإذا وقع الكسوف أو الخسوف بشروا بإمكان استرضاء الإله الغاضب وفق شروطهم الخاصة. ويذهب كثير من المؤرخين إلى أن ارتباط العلم بالمعابد كان سببًا في حدوث انقطاع تاريخي، أثّر سلبًا في مسيرة العلم.

وبينما كان المسلمون في عصر نهضتهم يسمحون – طواعية – بانتقال علومهم إلى الغرب من خلال معابر رصدها المؤرخون، كالأندلس وصقلية، كان المهنيون في الغرب يفرضون ستارًا من السرية على "**أسرار المهنة**"، فظهرت جمعيات

([7]) **نشر في: 11/ 12/ 1999 – رقم العدد: 13426 – الصفحة: 21.**

تضمهم، أشهرها: "**جماعة البنائين الأحرار**" التي كانت – على الأرجح – نواة المنظمات الماسونية.

ومع بدء عصر الثورة الصناعية في بريطانيا، فرض ستار من السرية على الآلات الصناعية وظلت هذه الثورة حكرًا على بريطانيا حتى استطاع ألماني بناء مصنع في ألمانيا، على غرار مثيل له في بريطانيا، في سابقة من أهم سوابق "**التجسس الصناعي**" في أوروبا.

وفي نهاية النصف الاول من هذا القرن، أفاقت الولايات المتحدة الاميركية على ظاهرة مستشرية في المؤسسات الصناعية الاميركية هي ظاهرة "**التجسس الصناعي والتقني**"، الأمر الذي لفت النظر إلى عودة روح السرية بقوة في المؤسسات الصناعية الأميركية التي أصبحت تلجأ في الغالب إلى حماية أسرارها الصناعية، بطريقة أسرار المهنة، ولا تسجلها في أية مؤسسة رسمية خوفًا عليها من جواسيس الأسرار الصناعية، وتعد تركيبة مادة الكولا أحد أشهر الأسرار الصناعية المحفوظة بطريقة: "**سر المهنة**" في العالم.

وفي نهاية 1998 صدر تقرير عن إحدى المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي يحمل عنوان: "**تقييم تقنيات التحكم السياسي**" وهو التقرير الذي كشف عن وجود شبكة عالمية للتجسس تسمى "**ايشليون**" ينتمي أطرافها جميعًا إلى: "**التشكيل الحضاري الانغلوسكسوني البروتستانتي**"، وتستهدف كل أنحاء العالم تقريبًا وتركز على الأسرار الصناعية والاقتصادية بالقدر نفسه الذي تركز به على الأسرار السياسية والعسكرية.

فمن كهنة المعابد الفرعونية إلى جنرالات البنتاغون عادت روح السرية إلى ما كانت عليه قبل آلاف السنين، ورغم محاولة البعض وضع حد فاصل بين الاختراع

والاكتشاف باعتبار الأول حقًا خالصًا لصاحبه، والثاني ملكًا للبشرية، إلا أن هذه التفرقة أصبحت بلا معنى، وأصبحت السرية تشمل كثيرًا من الاكتشافات العلمية، الأمر الذي يعني أن العلم البشري مهدد بانقطاع تاريخي آخر قد يحرم جيلًا من الأجيال القادمة من ثمرة بحوث من سبقوهم، إذا تعرَّض مركز من مراكز العلم المهمة للعالم لكارثة طبيعية، لتضاف علومنا المعاصرة إلى التحنيط الذي يعد سرًا من أسرار الحضارة الفرعونية، ولعله الفرق بين العلم في إطار حضاري تنزل فيه الهداية من السماء للأرض كتابًا مفتوحًا لكل البشر، وبين إطار حضاري يحرم فيه العابد من النار المقدسة إذا لم يسرقها له بروميثيوس من أعلى جبل الأولمب.

ما السبيل إلى جعل نوبل العلمية تألف زيارة عواصمنا؟([8])

بفوز المصري أحمد زويل بجائزة نوبل في العلوم تعددت التعليقات وردود الأفعال في القاهرة وخارجها، وبطبيعة الحال اشتعلت المعارك حول مدى مصرية الرجل، ودرجة أميركيته، ولم يخل الجدل من بكائيات على حال العلم في عالمنا العربي الاسلامي. وما لم ينل حقه من النقاش في هذه المناسبة، هو مدى مسؤولية المجتمعات العربية الإسلامية عن حال التخلف العلمي والتقني التي تعيشها الأمة، وقد اكتفى كثيرون بذكر أرقام الإنفاق الرسمي على البحث العلمي في الدول المتقدمة ومقارنتها بالإنفاق الهزيل على البحث العلمي في عالمنا.

وإذا كان من نافل القول إن البون شاسع بين الصورتين، فإن هذا ليس كل ما نحتاج إلى استكماله من شروط موضوعية لتعرف جوائز نوبل في العلم طريقها إلى علمائنا، فالإنفاق غير الرسمي على البحث العلمي في الغرب ظاهرة جديرة بالاهتمام. فهناك مؤسسات علمية تموَّل بالكامل من التبرعات، ولها دور عظيم الأهمية في دفع مسيرة العلم في الغرب خطوات كبيرة للأمام.

وفي النصف الأول من هذا القرن، شهدت الولايات المتحدة نماذج لهذه الظاهرة، جديرة بالتأمل لعل اهمها روكفلر وكارنيجي، اللذين أنفق كل منهما ما يقرب من نصف بليون دولار لدعم مؤسسات أهلية علمية وتعليمية.

([8]) نشر في: **20/ 12/ 1999 – رقم العدد: 13435 – الصفحة: 17**.

ورغم أن قضية العمل الأهلي بدأت تطرح بقوة في واقعنا العربي الإسلامي منذ النصف الثاني من الثمانينات، إلا أن أغلب الجهد المبذول منصبّ حول اجندة اهتمامات سياسية/ ثقافية تعطي أولوية لقضايا حرية الابداع ودعم مطالب الحركات النسوية بشكل أساسي، وكأنهما الشرطان الوحيدان لنهضة الامة، وهو أمر واقع تعكسه الكثرة الملحوظة لمنظمات حقوق الانسان وجمعيات العمل النسوي ذات الرؤية الغربية.

ولعل فوز عالم مصري الجنسية بأرفع جائزة علمية في العالم، يؤكد أن الازمة في مؤسساتنا وليست في قدرات أبناء الامة، وهي حقيقة راسخة اهتزت تحت وطأة النكسات التي تتوالى علينا حتى أصبحنا في حاجة إلى ما يذكرنا بها، ويثبت صحتها لنا لنستعيد ثقتنا في أنفسنا، وهذا الفوز فرصة لطرح مشروع أراه فرضًا على القادرين "**ماديًا وثقافيًا**" من أبناء هذه الامة، وهو ضرورة إنشاء "**صندوق أهلي إسلامي لدعم التقنية**" يكون نواة لمشروع للتنمية التقنية يعبر عن طموحات المجتمعات ويساند خطط التنمية الرسمية، ويمكن أن يضطلع مثل هذا المشروع بإنفاذ الأهداف الآتية:

أولًا:

ترجمة أهم الكتب العلمية الصادرة حديثًا في المجالات المختلفة من اللغات ذات النصيب الأكبر من الإنتاج العلمي، وتبرز في هذا السياق خصوصًا أهمية الفيزياء النظرية والرياضيات.

ثانيًا:

تمويل مشروعات بحثية لعلماء الأمة، في المجالات التي تشكل نقاط ضعف فرضه الواقع علينا، وأهمها تحلية المياه وزيادة الإنتاج الزراعي.

ثالثًا:

السعي لعكس اتجاه هجرة العلماء، من خلال إعادة العلماء المسلمين المهاجرين في دول الغرب، وتوفير فرص عمل لهم في مشرعات الصندوق، عبر خطة يمتد تنفيذها عقدًا أو عقدين.

رابعًا:

إنشاء شبكة من مراكز البحوث تغطي رقعة امتداد العالم الإسلامي مزودة بالمعامل المتقدمة، ويمكن إنشاء مراكز هذه الشبكة بحيث يخدم كل منها أقطارًا عدة، فيكون:

في الجزائر مركز يخدم المغرب العربي وغرب أفريقيا.

وفي مصر مركز يخدم القرن الأفريقي ووسط أفريقيا.

وفي سوريا مركز يخدم الشام والعراق وتركيا.

وفي إيران مركز يخدم أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى.

وفي دولة الإمارات مركز يخدم دول الخليج.

على أن يجمع هذه المراكز شبكة معلومات ومركز رئيس ينسق الجهود.

خامسًا:

توفير منح تفرغ للطلاب المتفوقين لتوجيههم إلى مجالات تخدم مستقبل الأمة. وتشبع طموحهم العلمي داخل أوطانهم.

سادسًا:

التخطيط لتعريب التعليم الجامعي من خلال برنامج يمتد لعقدين من الزمن، لإقامة جسر بين العلم والحضارة التي شاء الله أن يكون كتابها المقدس عربيًا.

سابعًا:

تقديم إعلام علمي متوازن لوضع العلم في مكانه الصحيح بين اهتمامات الشباب وتطلعاتهم، في مواجهة إعلام لا يقدم زادًا علميًا كافيًا، ولا يثير في نفوس الطلائع الشابة أي طموح علمي، والاضطلاع بتقديم تاريخ العطاء العلمي للأمم الاسلامية في حجمه الصحيح لوصل ماضي الأمة بحاضرها.

ثامنًا:

وضع مخططات للتنمية البشرية تصلح للتطبيق في الأقطار الإسلامية – حسب احتياج كل قطر – لتقديم العون للحكومات التي تريد تنفيذ برامج تطوير تقني، بدلًا من الشعور بالإحباط نتيجة محاولة تطبيق برامج تنمية مستوردة، لا تناسب البيئة وتحتاج إلى امكانات مادية هائلة غير متاحة لمعظم دولنا.

تاسعًا:

إعادة صياغة مناهج العلوم والرياضيات في مدارسنا، وتقديم مناهج أكثر تقدمًا، بحيث تجد الاجيال القادمة مناخًا يساعد على ظهور الطاقات العلمية في أبنائها وتبلورها في سن مناسب.

عاشرًا:

تقديم خدمات استشارية وفنية للقطاعات التي تعتمد على استيراد التقنية الغربية وشراء حق المعرفة الفنية، بدلًا من الاعتماد التام على شركات أجنبية تبالغ في تحديد قيمة خدماتها، وتربط الشركات المستوردة بعلاقة تبعية تامة.

حادي عشر:

تحديد الاختراعات والابتكارات الأجنبية المنشأ التي زالت عنها الحماية بحكم القانون وصارت مشاعًا، حيث الفجوة العلمية والتقنية بيننا وبين الدول الأكثر تقدمًا تتجاوز فترة الحماية المنصوص عليها في القانون الدولي، ومازالت مثل هذه الاختراعات التي تجاوزتها مسيرة هذه الدول تمثل بالنسبة لنا أفقًا نتطلع اليه.

ثاني عشر:

تبنّي مشروع لـ "**الهندسة العكسية**" يحدد المنتجات الأكثر أهمية، والأقل تعقيدًا التي يمكن إنتاجها بهذا الأسلوب.

ثالث عشر:

إرساء دعائم مدرسة جديدة في مجال التقنية تعكس الرؤي الحضارية الاسلامية بدءًا من العمارة حتى إنتاج الأسلحة، فالمنتج ابن شرعي للحضارة التي انتجته، وهو في الوقت نفسه، ينقل إلى كل مجتمع يستورده قيمًا مُتضمنَّة تؤثر في سلوكه ورؤيته الحضارية.

رابع عشر:

توفير منح دراسية في الداخل والخارج لأبناء الاقطار الأسلامية الأكثر تخلفًا لردم الفجوة بين دول العالم الإسلامي نفسه.

خامس عشر:

إرساء دعائم التحول إلى الصناعات الأكثر تقدمًا، وبخاصة في الدول الاسلامية التي تتمتع باوضاع علمية متقدمة نسبيًا: "**مصر .. إيران .. الأردن ..**

الجزائر"، حيث تتميز مثل هذه الصناعات باعتمادها على رؤوس أموال صغيرة نسبيًا، ويشكل العنصر البشري عمودها الفقري، كما أن عوائدها مرتفعة.

سادس عشر:

السعي للتأثير في صناع القرار في دول العالم الإسلامي لتحسين أوضاع المؤسسات العلمية الرسمية، ورفع نصيب البحث العلمي من الإنفاق الرسمي إلى نصف المعدل السائد في الدول الأكثر تقدمًا على الأقل.

سابع عشر:

إنشاء قاعدة بيانات تضم الاختراعات والابتكارات المسجلة في دول العالم الإسلامي، وإقامة جسور مع الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في الداخل والخارج، لإخراج هذه الاختراعات إلى حيز التنفيذ من خلال تقديم خدمات استشارية وتسويقية للمخترعين.

ثامن عشر:

دعوة الشركات الصناعية في العالم الإسلامي لإنشاء مراكز تطوير تقني بها، وتخصيص نسبة معقولة من أرباحها لـ "**بحوث التطوير**" وتقديم الخدمات الاستشارية والفنية لإنشاء هذه المراكز وإدارتها.

تاسع عشر:

تدعيم الثقافة العلمية عمومًا، من خلال الدعوة والمشاركة في إنشاء متاحف علمية ونوادي علوم للناشئة، وإصدار مطبوعات دورية وغير دورية متخصصة في الثقافة العلمية.

عشرون:

السعي لإنشاء وقف إسلامي برأسمال مليار دولار، للإنفاق على المؤسسة بشكل مستقل عن المؤسسات الرسمية.

لقد كانت هذه المؤسسة حلمًا راود العالم الباكستاني مُحَمَّد عبد السلام الذي كان أول مسلم يفوز بجائزة نوبل للعلوم وسجل في كتابه: "**المسلمون والعلم**" تجربته الفاشلة لإنشائها، وها هي تطرح مع فوز مسلم آخر بجائزة نوبل، وبعد عقدين من الزمان.

فهل ننتظر فوز عالم ثالث حتى تصبح واقعًا؟

مقالات العام 2000

نهاية جدل الثورة والدولة في السودان([9])

على رغم أن النظام السياسي الحالي في السودان وصل إلى السلطة بإنقلاب عسكري، إلا أن خطابه السياسي – طوال السنوات العشر الماضية – كان خطابًا ثوريًا راديكاليًا، تغييرًا، يناجز العالم أكثر مما يحاوره، واحتاج القائمون على الأمر إلى عشرة أعوام كاملة من التجربة والخطأ ليعيدوا النظر في علاقة "**الثورة**" بالدولة.

وأيًا كان ما يذهب إليه المحللون، في نظرهم لقرارات الرئيس عمر البشير الأخيرة، التي استهدفت في المقام الأول القضاء على ازدواج السلطة في البلاد، فإن التطورات الجارية في السودان تدخل ضمن ظاهرة تصحيح علاقة الثورة بالدولة في الأنظمة ذات الخطاب الثوري: خاتمي في إيران – ما بعد لوكربي في ليبيا.

وروى الديبلوماسي القطري عبد الله السريع في مذكراته التي نشرتها جريدة "**الشرق**" القطرية منذ سنوات أن مسؤولًا سودانيًا في "**جبهة الإنقاذ**" سأله – وكان وقتها سفيرًا لبلاده في السودان – عن أسباب تضاؤل المساعدات الخليجية منذ وصول الجبهة للحكم فقال في رد غير رسمي: إنه لا يوجد من يأتي بشجرة "**نيم**" يزرعها تحت جدار بيته، وهو يعلم أنها ستنمو وتهدم جدار البيت.

وهو بذلك يشير إلى الخطاب الثوري لحسن الترابي، وهو خطاب وضع السودان في حال تناقض خطيرة مع محيطه العربي والأفريقي. وقد يكون هذا الخطاب في ذاته صحيحًا لكن صدوره عن السودان كان نوعًا من الانتحار السياسي المتعمد،

([9]) **نشر في: 25/ 1/ 2000 – رقم العدد: 13468 – الصفحة: 18.**

لأنه يغفل حجم السودان وقدراته على التأثير في واقعه سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعسكريًا.

الخطأ التاريخي القاتل الذي ارتكبه الترابي أنه تصرَّف على مدى عشر سنوات كما لو كان قائد ثورة شعبية أتت به إلى السلطة، ليضع لبنة تأسيس جديد في حياة أمته. وكل إنقلاب عسكري، مهما حظي بعد وقوعه من تأييد أو تعاطف شعبي، يظل إنقلابًا عسكريًا يستمد مقومات بقائه من استمرار تأييد المؤسسة العسكرية له، فإذا شرع في سلب تلك المؤسسة سلطاتها فإنه يكون اختار الانتحار السياسي وكتب بنفسه شهادة وفاته.

وبنهاية تجربة الترابي ضاعت فرصة تاريخية لإقامة علاقة تحالف بين الإسلاميين والمؤسسة العسكرية، إذ العلاقة بين الطرفين يحكمها العداء في معظم أقطار العالم الإسلامي، ومثال تركيا ونموذج الجزائر، كان بالإمكان الفرار من أسرهما، لو نجح الترابي في إقامة هذه العلاقة بشكل ناجح، ولكنه أراد وضع "**الثورة**" فوق "**الدولة**" فالتهمته الدولة، ولم تجد ثورته – التي يدّعي أنها شعبية – رد فعل شعبيًا يساندها!!

لأنه ظن أنه بالضرورة في غنى عن الشعب وأن الدولة بالضرورة لا تستغني عنه.

مغزى تضاؤل سيادة الدولة([10])

على رغم كثرة تداول مصطلح "**العولمة**" فإن له تعريفات كثيرة بينها اختلافات واضحة، ومنذ شيوع المصطلح في ثقافتنا العربية قبل سنوات قليلة يدور جدل لم ينقطع حول الصورة الجديدة للأشياء والأفكار والعلاقات في ظل العولمة: الدولة – الثقافة – الإعلام – الاقتصاد.....

وأول ما تسفر عنه قراءة سريعة لما يكتب في هذا السياق هو أن المقصود بالعولمة "**تنميط العالم**" وفقًا لنموذج واحد، هو النموذج الغربي – حسب قول البعض – والنموذج الأميركي بالتحديد، حسب قول آخرين.

وثمة مدخلان للتعاطي مع ظاهرة العولمة أحدهما يقدر للتطورات التقنية والاقتصادية وزنًا ضخمًا في هذا التحول الذي يجتاح العالم ويعتبر العولمة نتيجة تطوُّر قدرة الغرب على دخول الحصون التي كانت مغلقة، بوسائل يصعب دفعها، تبدأ من صواريخ كروز، ومرورًا بشبكة انترنت والبث المباشر.

أنصار هذا المدخل يجهدون أنفسهم في إحصاء مزايا العولمة، بوصفها إطارًا محايدًا يمكن أن يتيح لكل الأطراف المشاركة في صوغ صورة العالم، من خلال الوسائل التي نملكها كما يملكونها. والوجه الآخر لهذا الموقف، هو الاستناد إلى هذه المقدمات للوصول إلى نتيجة مفادها، أن المسافة التي تفصل بيننا وبين الغرب علميًا وتقنيًا تجعل سيطرته علينا وقهره لثقافاتنا قدرًا محتومًا، من العنترية إدعاء القدرة على مواجهته، ومن

([10]) **نشر في: 22/ 2/ 2000 – رقم العدد: 13496 – الصفحة: 10.**

الأفضل لنا – حسب تصورهم – أن نسلك طريق التكيف متسلحين بمقولات الواقعية.

المدخل الثاني هو النظر للعولمة بوصفها بنية قيمية تحاول اكتساح "**الآخر**"، منذ فجر التاريخ الغربي، وأن التقدم التقني على إبهاره الشديد لا يوفر لهذه الموجة القديمة – الجديدة، زخمًا نوعيًا، فمسار التطور التقني يسير بخطوات ثابتة والتطورات المشار إليها لا أثر لها في واقع مجتمعات الجنوب – الشرق، إلا في شريحة ضئيلة هي نخبة النخبة.

وبين النقيضين قد تكمن الحقيقة، فظاهرة العولمة ارتبطت في وعينا بالحديث عن انتقاص سيادة الدول على أرضها، وهو واقع عزَّزه اتجاه سياسي في عواصم الغرب الكبرى، بقدر ما عززته منجزات تقنية مكنت من يريد من تقليص سيادة الدول على أرضها من تحقيق أهدافه، وأثبتت تجربة السنوات القليلة الماضية أن تأثير العولمة مرتبط – إلى حد كبير – برغبة القائمين على تصديرها في وصولها إلى مكان، أو حجبها عن مكان، وما زالت المصالح هي الفيصل.

وفي حالات غير قليلة كان للغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، دور مباشر في تكريس سيادة دول على مقدراتها لقناعتها بأن وجود دولة مركزية تقليدية في هذه البقعة من العالم أو تلك، يخدم مصالحها.

وعلى رغم أن النزوع الاستهلاكي والفردية أهم ما يميز النمط الاميركي الذي يراد فرضه، إلا أنهما ليسا الأخطر، فأخطر ما في هذا النموذج أنه بناء قوي من الناحية الإجرائية، ضعيف إلى حد الهشاشة على مستوى المضمون، وهذا النزوع الإجرائي يستهدف إدخال المجتمعات البشرية المرحلة الأميركية، بعد أن أدى تفعيل المطلقات الدينية إلى الحروب الدينية الدامية في الغرب، وأدى تفعيل المطلقات القومية

إلى النازية والفاشية في النصف الأول من القرن، والظاهرة "**العربية**" في النصف الثاني منه.

فالهجوم ليس فقط على الأسواق "**القومية**" والثقافة "**القومية**" والمشاعر "**القومية**"، بل هو على المطلقات القومية التي فشلت العلمانية في القضاء عليها، فاجتاحت الغرب على جانبي الأطلسي فظهرت الصلبان المعقوفة داخل ألمانيا وخارجها، وأصبح هتلر أكثر حضورًا في المشهد الغربي من حضوره في حياته، إذ استطاعت النازية الجديدة أن تقتحم عواصم أوروبية لم تستطع جيوش "**الرايخ**" دخولها.

وإذا كان الخطاب الإعلامي استطاع إلى حدٍّ كبير تزييف صورة اللحظة النازية، من خلال تقديمها بوصفها إنحرافًا في المسيرة واستثناءً لا يُقاس عليه، فإن التحليل المعرفي كان يقود دائمًا إلى نتيجة واحدة، هي أنها الثمرة الطبيعية لإطلاق المفاهيم القومية من عقالها، والنظر إليها بوصفها مطلقات. وقد تكون الشركات العابرة للقوميات رأت في العولمة منحى يحقق لها هدفًا، طالما حلمت به، هو رفع يد الدولة القومية عن الأسواق والأموال لتتحرك فيها بحرية.

غير أن النظر الى العولمة بوصفها فقط مؤامرة صنعتها هذه الشركات واستخدمت فيها النخب السياسية استخدام الدمى، هو تبسيط تآمري، مخلٌّ، فهناك في الغرب رغبة عارمة في حرمان الدولة من حق احتفظت به طوال القرون القليلة الماضية، كانت بموجبه تحدد حدودها ومصالحها وحدود مواطنتها بشكل "**توقيفي**" جعلها مرجعية ذاتها.

والدولة المراد إنتاجها، من خلال العولمة، دولة معقمة من الأفكار المسبقة، دولة تفاوض وتتنازل وتتحايل، والهدف النهائي هو إذابة كل المرجعيات في عالم سائل لا

مركز فيه، كل شيء فيه قابل للانتقال الفجائي السريع كانتقال الأموال الساخنة، التي تسببت في هز اقتصاديات شرق آسيا، وكانتقال الصهاينة من شرق أوروبا وغربها إلى فلسطين، إنها في نظر الغرب الفصل الأخير في مسيرة "**تطبيع**" النموذج الصهيوني العلماني. والثوابت، دينية كانت أو قومية، عقبات في سبيل سيادة هذا النموذج.

هل يدخل الفلسطينيون "جنة التوضيح التاريخي"؟([11])

منذ فجر التاريخ الغربي شكلت قضية موقف الغرب من "**الآخر**" الديني والعرقي والثقافي مشكلة مزمنة لا تهدأ، وقد أرجع البعض جذورها إلى التراث الفلسفي اليوناني الذي لم ينج من آفة العنصرية ووجد من داخل بنائه ما يبرر هذا الموقف من كل الأجناس الأخرى، ومع صعود الحضارة الغربية في القرون الخمسة الماضية اتسمت ممارساتها بالوحشية الشديدة في العالمين القديم والجديد، وحفل تاريخ الاستعمار وما سمي "**اكتشاف العالم الجديد**"، بجرائم إبادة استهدفت السكان الاصليين وثقافاتهم. ولطول الأمد بهذه الظاهرة وارتباطها في عقل ووجدان أهل الجنوب/ الشرق بصورة الغربي، صارت من المسلمات التي لا تقبل النقاش، غير أن تغيرات مهمة طرأت على موقف الغرب من الآخر تستحق الرصد والتحليل لكونها سوابق تاريخية قد تشير إلى بداية موقف جديد يصوغه الغرب تجاه الآخر، وليس بالضرورة أن يكون هذا الموقف انقلابًا جذريًا على ميراث تاريخي وثوابت فلسفية، لكنه تغير يمكن أن يكون بداية لعلاقة جديدة بين أبناء الحضارة الغربية والأمم غير الغربية.

وكانت التجربة النازية جرس إنذار وموقفًا مفصليًا في تاريخ تساهل الغرب مع الأفكار العنصرية التي لم تفلح معها الدستورية ولا إعلانات حقوق الإنسان، وبعد الحرب العالمية الثانية بقليل بدأت بوادر التغير العام 1953 مع اهتمام الأمم المتحدة بما يسمى: "**السكان الأصليين**" الذين كان يراد نفيهم من التاريخ والإدراك، كما تم

([11]) **نشر في: 10/ 3/ 2000 – رقم العدد: 13513 – الصفحة: 10.**

نفيهم من الأرض. وبعد حوالي أربعة عقود، وفي 1992 التقى في نيويورك ممثلون عن السكان الاصليين لتسمية العام 1993 سنة دولية لهم. وخلال عقد التسعينات تعزز الانطباع بأن شيئًا جوهريًا يتغير.

وكان التاريخ الساحة الأولى لهذه التغييرات، فبدأت مراجعات متوالية لقناعات كانت حتى وقت قريب من "**المحرمات**" في الوعي والوجدان الغربيين. ففي العام 1996 تساءل الرئيس بيل كلينتون عما إذا كان يتوجب على الولايات المتحدة الاميركية أن تعتذر للزنوج عن الرق، وأعقب ذلك إنتاج فيلم ضخم أثار نقاشًا واسعًا في الولايات المتحدة هو فيلم "**أميستاد**" للمخرج اليهودي الاميركي ستيفن سبيلبرغ، وهو يناقش بجرأة جانبًا من مأساة الرق. وفي العام الماضي شهدت لندن معرضًا للصور الفوتوغرافية خصص لتصوير حياة السكان الأصليين في أميركا الشمالية، وفي هذا المعرض فضحت الصور الدور الذي لعبته هوليوود في تشويه صورتهم وتبرير إبادتهم وتهجيرهم.

ومع كل مأساة تقع داخل البيت الغربي تترسخ أكثر فأكثر ضرورة مراجعة الموقف من الآخر. فمع انفجار كارثة البلقان وتوالي فصولها، أصبحت قضية العداء العنصري والديني أكثر إلحاحًا على العقل الغربي الذي ظن أنه قادر على تصدير هذا النهج خارج حدوده وممارسته ضد الآخرين من دون أن تنتقل العدوى إلى دياره، لكن المطمئنين إلى سيادة الحضارة الغربية ومناعتها فوجئوا بأن الثارات القديمة لم تمت وأنها تنتظر اللحظة المواتية لتنفجر في موجات من الانتقام المدمر، من هنا بدأ اتجاه — ما يزال هامشيًا — للتصالح مع الماضي يفرض نفسه على المنتصرين، وامتدت المراجعة الى أكبر مواجهة عسكرية شهدتها العلاقة بين الحضارتين الغربية والإسلامية، فبدأت تطرح فكرة الاعتذار عن الحروب الصليبية.

وفي سياق التطور نفسه بدأ في الولايات المتحدة الاميركية للمرة الأولى إنشاء متاحف مخصصة لتاريخ الهنود الحمر وثقافتهم، ودعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى مشروع لعرض فنون السكان الأصليين في استراليا وأميركا الشمالية، لا بوصفها فنونًا بدائية، بل بوصفها "**فنونًا أولى**" وبذلك يحدث للمرة الأولى خروج عن تصنيفات استعمارية نظرت الى هذه الفنون بوصفها دونية.

المثير أن مبدأ عولمة حقوق الإنسان الذي ينظر إليه كثير من مثقفي الشرق/ الجنوب، نظرة ريبة، بل عداء، أثمر للمرة الأولى ثمرات تنصف المستضعفين وتضع حكومات دول غربية كبرى في قفص الاتهام بتهمة انتهاك حقوق الإنسان. ففي حزيران يونيو 1997 نشرت "**منظمة حقوق الإنسان في استراليا**" تقريرًا مكونًا من 689 صفحة اتهمت فيه الحكومة الاسترالية بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد السكان الاصليين. التقرير كشف قيام الكنائس: الرومانية، والانكليكانية والمتحدة، بجمع أطفال السكان الأصليين لنقلهم بالقوة ليعيشوا في مجتمعات البيض "**بقصد القضاء على مجموعتهم السكانية وثقافتهم ووجودهم بشكل جزئي أو كلي**".

وفي بداية العام 1999 صدر تقرير ضخم (3400 صفحة) يحمل عنوان: "**غواتيمالا: ذكريات الصمت**"، عن لجنة يعكس اسمها أجواء المراجعة المصالحة المشار إليها: "**لجنة التوضيح التاريخي**". ويرصد من خلال أقوال أكثر من تسعة آلاف من الشهود الانتهاكات البشعة التي ارتكبتها حكومة غواتيمالا في حق السكان الاصليين من قبائل المايا، وهي الانتهاكات التي راح ضحيتها أكثر من 200 ألف قتلوا أو اختفوا، وحدد التقرير مواقع 630 مذبحة نفذت خلال العقدين الماضيين.

من بين ما حواه التقرير المشار إليه من مفاجآت تورط الولايات المتحدة الأميركية في هذه الجريمة من خلال مساعدات عسكرية قدمتها لحكومة غواتيمالا وجهت لتعزيز قدرات جهاز الاستخبارات المحلي، وفي بادرة ملفتة اعتذر الرئيس كلينتون خلال زيارة قام بها العام الماضي عن مساندة بلاده لحملة الإرهاب المضاد الوحشية.

وعلى رغم توالي الشواهد والمشاهد، فإن من المؤكد أن عدوى "**التوضيح التاريخي**" لم تمتد إلى قضايا كثيرة وأماكن كثيرة، كما أنها حتى الآن تتوالى فصولها في دول التشكيل الحضاري الانكلوسكسوني بشكل أساسي، وما زال ملف السلوك الوحشي للدول الاستعمارية الكاثوليكية: فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال يحتاج إلى وقفة طويلة، وما زال المشهد التاريخي الدامي الممتد لأكثر من قرن من الزمان لاقتلاع الوجود الاسلامي من الأندلس يحتاج إلى مراجعة هو الآخر.

الأكثر إثارة للتساؤلات، هو مدى إحساس الغرب بالاتساق مع نفسه وهو يعتذر عن جرائم مرت عليها قرون عدة، ولا يفكر في الاعتذار للفلسطينيين الذين تعرضوا للإبادة والتهجير والتنكيل على يد العصابات الصهيونية ثم الكيان الصهيوني، وفي المرحلتين كان الدعم الغربي عاملًا حاسمًا في تمكين الجاني من افتراس الضحية. فإذا كان كلينتون وجد أن عليه أن يعتذر عن دعم قدمته بلاده إلى حكومة تمارس الإبادة ضد السكان الأصليين فيها، فهل يعتذر عن دور بلاده التي قدمت، وما زالت، تقدم بسخاء الدعم المالي والعسكري للكيان الصهيوني؟

وبصياغة أخرى: هل يدخل الفلسطينيون جنة "**التوضيح التاريخي**"؟

صورتنا في الصراع العربي – الصهيوني([12])

عبر أكثر من نصف قرن كان الصراع العربي – الصهيوني القضية الأولى لأمتنا العربية. وخلال تلك الفترة احتدم الجدل حول هذه القضية بين مختلف التيارات الفكرية وصفًا وتحليلًا، وكانت فصولها تتوالى في مرحلة مفصلية من تاريخ المنطقة كانت نخبها تسعى فيها لمواجهة مشكلتين رئيسيتين: الاستقلال ومواجهة التخلف.

وكان الحديث عن الاستقلال يعني التفكير في جامعة سياسية تحل محل الجامعة الإسلامية التي اختفى آخر رموزها قبل ذلك بسنوات، صحيح أن هذه الجامعة تحللت بالتدريج منذ بداية القرن التاسع عشر، لكن غالبية فصائل الحركة الوطنية في مختلف البلاد العربية كانت تراها رباطًا مقدسًا يجمع الأمة تحت سقف سياسي واحد.

وقبل أن ينقضي العقد الثاني من القرن العشرين، كانت الخلافة تلفظ أنفاسها الأخيرة، وفي الوقت نفسه كانت فكرة استلهام النموذج الغربي في التنظيم السياسي تأخذ نصيبًا كبيرًا من التأثير في النخبة السياسية العربية.

وبنشأة الكيان الصهيوني، حدث نوعان متناقضان من رد الفعل، أحدهما يراها نتيجة طبيعية لحال التخلف السياسي والاقتصادي والعلمي التي تعيشها الأمة، وكان أنصار هذا التحليل يرون ضرورة بناء دولة قومية قوية تأخذ بأسباب التقدم العلمي وتتأسس على المواطنة.

([12]) **نشر في: 31/ 7/ 2000 – رقم العدد: 13655 – الصفحة: 12.**

ولأسباب تتعلق ببنية المجتمعات العربية في اللحظة التاريخية التي بدأ فيها حصول الدول العربية على استقلالها كانت المؤسسات العسكرية أكثر القطاعات تنظيمًا، فبدأت مرحلة عسكرية النخبة السياسية في تلك المجتمعات، وليس من شك في أن وجود الكيان الصهيوني كان سببًا من أهم أسباب صعود أسهم المؤسسة العسكرية واعتبار وجود رجالها على رأس هرم السلطة في كثير من الأقطار العربية ضروريًا.

النوع الثاني من رد الفعل كان يراها حلقة أخرى من حلقات مسلسل الحروب الصليبية، وأن التحدي هو في الحقيقة عقائدي، وأن السبيل إلى مواجهته تكون بالمزيد من التمسك بعقيدتنا وهويتنا الدينية، الأمر الذي أدى – ضمن عوامل أخرى – إلى ظهور فكرة إزاحة أنظمة الحكم العربية القائمة، لإقامة أنظمة إسلامية، وهي فكرة ما زالت تسيطر على قطاعات من الحركة الإسلامية في مختلف الأقطار العربية.

وقد تَرَافَق مع هذا الجدل قدر كبير من التشوش في صورة الكيان الصهيوني في الذهنية العربية، وهي صورة كانت دائمًا ترسم ملامحها التحيزات المسبقة، فأنصار النموذج الغربي يبالغون في التركيز على صورة الكيان التابع العلماني، وأنصار النموذج الإسلامي يركزون على صورة الدولة التي قامت على التوراة ولعب الحاخامات دورًا كبيرًا في إنشائها.

ومع مسار الصراع كانت كفة كل فريق ترجح لفترة ثم تحل محلها كفة الفريق الآخر، وعندما هزمت الجيوش العربية أمام جيش الكيان الصهيوني في حزيران يونيو 1967، أدت الصدمة إلى حال من المراجعة على الجانبين.

فكان أنصار النظرة العقائدية يرون أن حال التهميش المتعمد الذي تعرضت له القوى الإسلامية وعملية العلمنة الواضحة التي قامت بها الأنظمة العسكرية أدت إلى حدوث هذه الهزيمة، وكانت الصدمة أكبر لأنها حدثت بينما الخطاب الإعلامي الرسمي في مصر يتحدث عن تجربة تنموية ناجحة وجيش قوي، وهو فتح الباب أمام حال من "**الاحتفاء بالإسلام**" على المستوى الشعبي، وعودة إلى أنماط السلوك الملتزمة بضوابط الشرع، كنوع من الرغبة في التكفير الجماعي عن الخطيئة التي ارتكبتها النخبة ودفعت ثمنها الأمة كلها.

على الجانب الآخر رسخت صورة الكيان الصهيوني المنظم المتقدم القناعة لدى أنصار النموذج الغربي بأن علينا القيام بالمزيد من التحديث والمحاكاة لذلك النموذج. وقبل النكسة وبعدها كان الاتحاد السوفياتي يبدو للبعض فرصة تاريخية، فهو: متقدم وآخذ بأسباب الحداثة وغير مناصر للكيان الصهيوني، وهي قناعة تحتاج إلى مزيد من التمحيص في ضوء مجريات الصراع العربي – الصهيوني، وبخاصة في الفترة التي سبقت حرب 1967.

وشيئًا فشيئًا صرنا أكثر معرفة بالكيان الصهيوني، وبدأ الفريقان يريان من ملامح الصورة الكثير مما كان خافيًا، فهذا الكيان قام على تحالف بين مشروعين أحدهما ديني والآخر علماني، وعندما سكتت المدافع بينه وبين جيرانه لفترة طويلة نسبيًا بدأ كل فريق يحاول أن يحسم المسائل التي ظلت معلقة منذ نصف قرن لمصلحته.

فالكيان الصهيوني عرف هو الآخر تجربة "**لا صوت يعلو فوق صوت المعركة**"، ولكن بنهج مختلف، وكما كانت الرصاصات التي وضعت نهاية لحياة

السادات منعطفًا في تاريخ مصر، كانت الرصاصات التي وضعت حدًا لحياة رابين منعطفًا في تاريخ الكيان الصهيوني وفي تاريخ رؤيتنا له.

المثير أن هذه الشواهد التي تؤكد جميعها أن الكيان الصهيوني منقسم على نفسه لدرجة قد تؤدي الى حرب أهلية، أمدت النخبة العربية المنقسمة بشواهد تكرس انقسامها، فلم يدرك أنصار المشروع الغربي التحديثي أن الدين كان له دور كبير في نشأة هذا الكيان وتماسكه خلال نصف قرن من الصراع، وأن هذا الكيان الآخذ بأسباب الحداثة لدرجة أصابت البعض بالدهشة والانبهار لم يزل يهتز بإشارة تصدر من أحد الحاخامات.

أما العقائديون، فلم يدركوا أن البعد الديني في هذا الكيان لم يكن لينجح في التأثير إلا في ظل وعي بآليات عمل المنظومة الغربية وفي إطار مصالحهما.

وإذا كانت الحكومات العربية قررت بعد نصف قرن من الصراع – مختارة أو مكرهة – أن تلجأ الى تسوية عبر التفاوض فإن هذا يمنحنا فرصة – بغض النظر عن موقفنا من عدالة هذه التسوية – لأن نفكر في ملامح الصورة التي ينبغي أن تكون عليها هذه الأمة.

فغياب مفهوم الصراع العسكري – ولو إلى حين – سيكون سببًا في تضاؤل رصيد المؤسسات العسكرية التي استمد رجالها شرعيتهم من مواجهتهم للكيان الصهيوني، وأصبحوا في حاجة إلى شرعية أخرى غير شرعية الدفاع عن الأوطان. لقد توقفت مسيرة كثير من الدول العربية لعقود حتى رحل جيل "**الاستقلال**" الذي كبَّل هذه الشعوب وفاءً لاستحقاق الاستقلال، وقد يكون بعض الشعوب على أعتاب مرحلة تنتهي فيها مرحلة الدفاع عن الأرض.

وما من شك في أن الصراع قائم حتى مع عقد اتفاقات التسوية، وهي حقيقة تفرض علينا أن نطرح على أنفسنا سؤال الهوية في مناخ أقل صخبًا وعصبية من مناخ المواجهة المسلحة، أن نفكر في المستقبل من دون أن يكون هذا المستقبل نوعًا من الرد على الكيان الصهيوني.

فليس معيار الانحياز إلى خيار التحديث مشابهة الكيان الصهيوني أو مخالفته.

وليس معيار الانحياز إلى خيار تأصيل الهوية الدينية مشابهة الكيان الصهيوني أو مخالفته.

فنحن في حاجة بعد خمسة عقود من رؤية صورتنا في مرآة الكيان الصهيوني، أن نراها في مرآتنا نحن.

الفقه الإسلامي بين التجديد والتدجين([13])

"**التجديد**" لفظ صار من كثرة تكراره أشبه بالأيقونة التي لا تشير إلا إلى نفسها، أو المشترك اللفظي الذي يعبر عن معانٍ متعددة بمنطوق واحد. وما تشهده الساحة الإسلامية من دعوات لتجديد الفقه خلال العقود القليلة الماضية يلفت النظر لكثرته وتعدد أهدافه، وتجديد الفقة أمر علمي متخصص، قد تمده روافد من الفكر النظري بفكرة هنا أو لمحة هناك، غير أنه يظل مهمة علمية تحكمها ضوابط، ولا يجوز لأحد أن ينتدب نفسه إلا إذا حاز درجة كافية من العلم به.

منذ نشأت المذاهب الفقهية، في وقت مبكر من تاريخ الأمة، والعقل جزء من منظومة الاجتهاد، يزيد دوره من مذهب لآخر ويقل غير أنه لم يكن أبدًا في نظر أي مذهب فقهي مصدرًا للاحكام الشرعية. والتفرقة هنا واجبة بين "**المذاهب الفقهية**" و"**الفرق الكلامية**"، وفي مناخ الاحتكاك الثقافي مع الغرب ظهر إلحاح شديد على فكرة أن يكون للعقل دور أكبر في تجديد الفقه، لا كآلة للتفكير، بل كمصدر للاحكام.

وهذا النزوع إلى "**عقلنة الفقه**" ترافقه منظومة يتم إعمالها متساندة وتشكل، مجتمعة، نسقًا معرفيًا مغايرًا للنسق المعرفي الذي تأسس بنزول الوحي، كتوقيف إلهي موجه لمكلفين عاقلين يستلزم فهمهم له إعمال عقولهم فيه، حتى لو كان هذا الفهم

([13]) **نشر في: 30/ 10/ 2000 – رقم العدد: 13746 – الصفحة: 20.**

سيقف عند حد فهم المعنى اللغوي، وهو أكثر مستويات التفاعل العقلي بساطة، لكنه في النهاية عمل عقلي.

أولى أفكار هذه المنظومة، رغبة شديدة في البحث عن علل الاحكام، على رغم أن الكثير من الأحكام الشرعية لا يعرف له علة، وتكون هناك اجتهادات في استنباط حكمة لهذا التشريع أو ذاك، لكنها في النهاية اجتهادات للفهم، وليست عللًا تدور الأحكام معها وجودًا وعدمًا.

وفي سياق اللهاث وراء هذا الهدف، ثمة مثال مشهور، هو محاولة استنباط علة حكم الصيام الذي جاء في القرآن الكريم كأمر غير مشفوع بتعليل "**كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون**" (البقرة: 183). وعندما اجتهد البعض بحثًا عن "**الحكمة**" تصوروا أنهم أدركوا "**العلة**"، فتحدث بعضهم عن الصيام كمشاركة للفقراء في إحساسهم بالجوع، غير أن أحدًا من المتقدمين أو المتأخرين لم يقل بإسقاطه عن الفقراء. وتحدث بعضهم عن فوائده الصحية على رغم أن أحدًا لم يقل بإسقاطه عن المريض إلا بشروط، وهكذا. فالقول بقدرة العقل على إدراك علل الاحكام، كل الأحكام، يعني ضمنًا قدرة العقل على إنشائها، من خلال تحديد مقاصد الشارع وصون مقاصد الشريعة وفهمها فهمًا مقاصديًا.

ويأتي بعد خطوة تحديد علة الحكم الشرعي وضع العلاقة بين النص والسياق الواقع في وضع معكوس، بالحديث عن أسبقية السياق الواقع على النص، وهي مقولة تغفل جملة أمور أساسية:

أولها:

أن السياق الذي ينحازون إليه سياق مستورد من نسق معرفي وحضاري آخر يوصف بالعالمية ويوصف منهجه بالعلمية، ويوضع ما سواه خارج إطار العالم والعلم معًا، وهو موقف مبني على احتكار الحق والواقع معًا من دون سند مقبول.

ثانيها:

أن القول بأسبقية النص أو السياق من المسبقات التي لا يمكن إثباتها ببرهان نظري أو تجريبي، والانحياز إلى أي منهما يساوي الانحياز للآخر، ولا يوجد ما يرجح كفة أحدهما على الآخر الا اذا كان تحكميًا.

ثالثها:

أن الفهم الصحيح للنص يقتضي التعامل معه كما يقدم نفسه لا كما نتصور نحن، طالما آمنا بقداسته وعصمته، والنتائج التي يرتبها هو على مفهومي القداسة والعصمة، والايمان بالقداسة والعصمة ليس مما يتعارض مع العلمية، إذ أن مفهوم العلم نفسه من المسبقات.

كما أن ثمة خلطًا حول دور الفقيه، والمساحة المباح له إعمال عقله فيها تؤدي إلى تصوُّر أن دوره إعادة بناء الأحكام الشرعية وفق سياق "**العصر**"، وتساءل احد العلمانيين المصريين عن جدوى عدة المطلقة والمتوفي عنها زوجها، طالما أصبح بالامكان التأكد من خلو رحمها من الحمل بمجرد الطلاق أو وفاة الزوج، وهو في إطار محاولة عقلنة الاحكام الشرعية تساؤل مشروع!

لكن النظر الى الحكم الشرعي كتوقيف إلهي ينبغي طاعته، لصدوره عن الخالق سبحانه وتعالى، ولأن ارادته المطلقة اقتضت تعبيد المؤمنين له بطاعته، لا لكونه مبررًا أو قابلًا للتعليل العقلي، هو ما يحل الإشكالية.

ومن الأمور ذات الصلة بقضية الاحكام الشرعية والتجديد فيها الموقف من العلاقات التي ينشئها الحكم الشرعي. فالولاية التي يرتبها الشرع للرجل على زوجته وأبنائه، مثلًا، أصل شرعي تترتب عليه نتائج مهمة في العلاقات الاجتماعية، وهي نتائج لا ترتبط بمفهوم التعليل العقلي سالف الذكر، كما أنها لا ينبغي أن تحمل – في نظرنا – أوزار الافتراق الحادث في مجتمعاتنا بين التنظيم الشرعي والتنظيم الاجتماعي. فالاتجاه إلى النظر الى المواطنين كأفراد في كل المنظومات القانونية المطبقة في واقعنا يؤدي إلى وضع الأحكام الشرعية في حال صدام مع حركة المجتمع، والحل أن يعود التنظيم الاجتماعي إلى التطابق مع التنظيم الشرعي أيًا كانت الضريبة، وإذا كان العلمانيون يتحدثون بجرأة – يحسدون عليها – عن: "**ثمن التقدم**" فإن علينا أن نتحدث بجرأة عن: "**ثمن الالتزام**".

فالدين لم يأت ليشرع للناس ما يحقق لهم مكاسب دنيوية، وإن كان بالضرورة يحقق لهم التوازن بين الدنيا والآخرة، لكن حدود هذا التوازن ومعاييره مما استأثر الله بعمله، وإذا صارت المنافع الدنيوية متعارضة مع حكم شرعي صحيح، لا مع اجتهاد، فإن المشكلة لا تكون في الحكم الشرعي، بل في فهمنا نحن للمنفعة التي يجيز الشرع تحقيقها معنى وحدودًا.

وليس معنى هذا أن العلاقة بين الدين ومفاهيم الواقع، والسياق، والمصلحة القائمة على التنافي، فهي علاقة مركبة أساسها مركزية النص الديني ووجود جدل بين النص والواقع وهو جدل للفقيه نفسه دور فيه. والعلاقة لا تشبه حتميات التفاعلات الكيماوية، التي لا يكون لشخص من يجربها أثر في نتائجها، وفي البعد الإنساني في الفقه إحدى ضحايا مفهوم "**عقلنة الدين**"، إذ يسعى البعض إلى تحويله إلى عمل

آلي قابل تمامًا للتنميط، بينما الاجتهاد ملكة لا مجرد بذل جهد كما يذهب كثير من علماء الإسلام.

وإذا كان العصر يطرح علينا أسئلة جديدة – وتلك سمة كل عصر – فإن علينا أن نبحث عن اجابة الاسئلة في الوحي، لا أن نبحث عنها في الحياة المعاشة، وحتى تكون مسيرة التجديد مستقيمة، ينبغي أن نفرق بين مفهومي: "**الإعلام**" و"**الاجتهاد**". فالقضية أن الذي يُعلِم جاهلًا بحكم شرعي ثابت لا يتغير بتغيير الزمان والمكان: كوجوب الصلاة أو عدد ركعاتها إنما يقوم بعملية إعلام، أما أن ينشيء حكمًا فقهيًا جديدًا فهو عمل عقلي ينقسم الى نوعين:

أولهما:

أن يكون الحكم الجديد تفريعًا عن أصل تربطه به روابط تجيز إلحاق الثاني بالأول.

ثانيهما:

أن يكون حكمًا جديدًا يقيس فيه واقعًا إلى قاعدة يرى إلحاقه بها مستخدمًا قواعد استنباط الاحكام.

وليس لأحد كائنًا من كان أن ينكر معلومًا مناطه الإعلام بدعوى حرية الاجتهاد، وليس لمجتهد أن يدعي وجوب اتباع اجتهاد بدعوى أن الشريعة ملزمة.

ولكي تستقيم مسيرة التجديد ينبغي أن يحجم الفقهاء عن دخول مساحات المباح الذي لا نص فيه بأمر أو نهي، مستندين إلى تشقيقات وتفريعات بعضها لا يمت للشرع بصلة، وأن يتوقفوا عن الخلط المتعمد بين دور الفقيه ودور المفكر الإسلامي، وهو واقع يعكسه أداء كثير من الفقهاء الذين يطرحون رؤاهم الفكرية، بل

أحيانًا ميولهم الشخصية بوصفها أحكامًا شرعية، كما يعكسه واقع ما ينشر في الصفحات المخصصة لباب الفتوى في الصحافة العربية، إذًا تجد أسئلة كثيرة طريقها إلى هذه الصفحات، بينما مكانها الصحيح أن توجه إلى مرشد نفسي أو اجتماعي أو رجل قانون، وخطأ السائل في اختيار من يتوجه إليه بسؤاله لا يبرر خطأ المجيب الذي يقحم الإسلام في أمور شاء الشارع ألا تكون موضوع أمر أو نهي.

ولئن كان التجديد تحديًا يواجه فقهاء الامة، وبقاء الفقه على حال من الجمود خطأ لا يقره منصف، غير أن تدجين الفقه باسم التجديد خطيئة ينبغي أن ينأى عنها الفقهاء.

الأحزاب الإسلامية في مصر:
من الجماعة إلى الأمة وصولًا إلى العالم[14]

قبل أن ينقضي العقد الأخير من القرن العشرين شهدت مصر متغيرًا نوعيًا مهمًا على ساحة العمل السياسي هو سعي مجموعة من الإسلاميين الى تشكيل أحزاب سياسية مدنية ذات مرجعية فكرية إسلامية: الوسط (1996)، الشريعة والاصلاح (1999) وبعد أكثر من سبعة عقود على نشأة أكبر الحركات الإسلامية في مصر، التي ظل موقفها من العمل السياسي مضطربًا، منذ نشأتها إلى الآن، بدأ يتبلور موقف جديد من قضية تداول السلطة. وبخروج بعض من الإسلاميين من باب الدعوة ودخولهم باب السياسة بات الموقف الشرعي إطارًا عامًا يحتاج إلى ما يملؤه من أفكار ورؤى سياسية.

ومن البدهي أن السعي لاكتساب ثقة السلطة، بعد جولات من الصراع والنزاع، يفرض على أصحاب هذه المشاريع التركيز على موقف واضح من مشروعية السلطة وولائهم لها، أو برائهم منها. غير أن قضية الولاء والبراء ليست أهم الأسئلة التي تطرحها عليهم التجربة الجديدة، كما أن هذا التحول ترصده عيون كثيرة خارج مصر وتنتظر أن تسفر هذه المشاريع عن تصور للواقعين الاقليمي والدولي، وليس من شك في أن السياق الدولي الذي نعيشه من الاهمية والقوة بحيث لا تستطيع جماعة سياسية تتجه نحو طرح رؤية سياسية متكاملة أن تتجاهله.

([14]) نشر في: 17/ 2/ 2000 – رقم العدد: 13491 – الصفحة: 10.

عالم اليوم تتفاعل فيه عوامل عدة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

الأول ما يتصل بمحاولة الغرب تسويق نموذجه الثقافي والمعرفي والغاء الخصوصيات الحضارية والثقافية للأمم الاخرى، وهذا مرده في المقام الأول قيمي.

أما الثاني فيتصل بالإجراءات والاتجاه الغالب في السياسة العالمية ومدى إمكان الاستفادة منه من دون التنازل عن شيء من ثوابت الرؤية الحضارية.

وأهم سمات وملامح هذه المرحلة وجود حالة إحياء ديني عابرة للقارات والقوميات يعيد العلاقة بين الدين والسياسة، بل بين الدين والمجتمع في مجملها إلى شكل أكثر توازنًا مما كان عليه خلال القرنين الماضيين،. هذا الإحياء يشكل سياقًا مواتيًا للمشروعات الإسلامية الوليدة، كما أن ثمة عملية تصحيح لخرائط الكيانات السياسية لتكون متطابقة مع خرائط التركيب الديني والعرقي والمذهبي في العالم. ويتمثل هذا في ظاهرتين، أولاهما انفصال مجموعات سكانية عن كيانات سياسية كانت تجمعها تحت سقف واحد مع مخالفين عرقيًا أو دينيًا ومذهبيًا لتستقل كل منهما بكيان سياسي مستقل دول البلطيق – تشيخيا – سلوفاكيا.

وتؤكد هذه الظاهرة، التي تمتد من أقصى شرق آسيا إلى شمال أميركا الشمالية، ومن سواحل البلطيق إلى قلب افريقيا، حقيقتان: عودة "**المعنوي**" الحضاري والثقافي ليتقدم على المصلحي النفعي "**المادي**"، وكذلك تؤكد الظاهرة فشل الدولة القومية العلمانية في جمع مجموعات سكانية ذات هويات متعددة في إطار كيان سياسي واحد، وهي تجربة كان للأمة الاسلامية فيها رصيد وافر من النجاح.

ومع الحاجة إلى إطار بديل للدولة القومية العلمانية التي تترنح من الداخل تحت تأثير صراع الهويات، ومن الخارج بفعل انتقاص سيادتها، يصبح على حاملي لواء التحول المدني داخل الحركة الاسلامية تطوير مفهوم عالمية الدعوة ليضطلعوا بدور

التبشير السياسي بالنموذج الإسلامي للاجتماع الانساني، بوصفه قادرًا على تطوير إطار مركب يمكن استيعاب مجموعات سكانية ذات هويات متعددة.

الاتجاه الغالب في السياسة الدولية يشير، أيضًا، إلى أن الوحدة تعد للمرة الأولى منذ زمن بعيد شرطًا لدخول المستقبل وما يحدث على أرض القارة الاوروبية علاقة فارقة في هذا الاتجاه، ولا أحسب أن أمة تشكل وحدتها نوعًا من الاتساق مع النفس ومع التراث وحقائق الجغرافيا مثل الأمة العربية. وقد كان لرائد الإحياء الاسلامي الشهيد حسن البنا موقف مهم داعم للوحدة العربية في رسالة وجهها إلى المؤتمر التحضيري لجامعة الدول العربية في الاسكندرية 1944، وعبر اكثر من نصف قرن من العجز عن تحقيقها تزداد اهميتها، وبخاصة ونحن نرى تجارب أخرى تفتقر إلى كثير من شروط التجانس تتحقق على أرض الواقع.

ولا محل للحديث عن وحدة عربية بمعزل عن السياق الحضاري الإسلامي، فالعربية ليست لسان تواصل فحسب بل لغة الكتاب المقدس لأكثر من 90 في المئة من الأمة كما أنها وعاء ثقافتها التي يشكل الإسلام أهم ملامحها على الإطلاق، ويعزز أهمية هذا الإطار الحضاري الإسلامي أن تجربة التاريخ أكدت قدرة هذه الحضارة على استيعاب ملل وأعراق وأديان مختلفة في كيان سياسي واحد لم تنقصه القوة والنهضة، كما يعززه بالقدر نفسه حقيقة ان ثمة رصيد من البشر يبلغ اكثر من مليار نسمة يرون الإسلام نسبًا مقدسًا يجمعهم باخوانهم العرب وهم رصيد لا يوجد مبرر للتفريط فيه، لا سيما اذا اخذنا في الاعتبار أنه يمكن أن يعزز أي مسعى جديد للنهضة. وفي عالم تمزقه الحواجز المصطنعة وينقسم إلى شمال غني، وجنوب مستغل فقير مكبل بقيود عدة تبرز اهمية اضطلاع أمم الجنوب بدور أكثر فاعلية، وفي القلب منهم المسلمون.

وثمة ما يؤهل هذا المشروع الحضاري لأن يكون الخيار الحضاري للجنوب بحيث يكون المسلمون حليفا لكل المستضعفين في العالم، فرؤية الإسلام في رحابتها وإنسانيتها، وانطلاقها من مبدأ المساواة الانسانية الحقيقية، قادرة على تقديم حلول لأزمة الجنس البشري المحاصر بالعنصرية وكراهية الآخر واستباحة ثروات الضعفاء وثقافتهم.

كما أن الفراغ الروحي الذي خلفه التقدم التقني القائم على تطوير الاجراءات والتركيز المبالغ فيه على الإنسان بوصفه كائنًا استهلاكيًا وضع الحضارة الغربية نفسها أمام حالة من العبثية أدى اليها الاغراق في المادية. الأمر الذي يوجب علينا كشريك في هذا العالم أن نقوم بدورنا، فنحن نملك ثروة هائلة من القيم القادرة عند تفعيلها على اعادة التوازن المفقود في الشمال والجنوب على السواء، وإذا امكننا أن نكون هذا الصوت العاقل، فمن الممكن تأسيس رؤية جديدة للوحدة الانسانية أكثر عدلا واتساقا مع فطرة الإنسان.

مقالات العام 2001

الترابي في السودان بين دبابة البشير وبندقية قرنق([15])

عندما بدأت الأزمات بين الترابي والبشير كتبتُ مقالًا في: "**الحياة**" 25/ 1/ 1999 توقعتُ فيه أن تكون هذه الأزمة نهاية جدل الثورة والدولة في السودان، ومع تتابع الأحداث وصولًا إلى إقصاء الترابي بشكل قد يكون نهائيًا، تبدو للأمر دلالات أخرى من المهم تأملها. فخلال الخمسين سنة الماضية شهدت المنطقة العربية تجارب سياسية بعضها قومي وبعضها شيوعي تشابهت جميعها في أنها بدأت انقلابًا عسكريًا ثم أسبغت على نفسها وصف ثورة، ولعل أهمها: الناصرية في مصر والبعث في العراق وسورية والقذافي في ليبيا.

وكان انقلاب البشير سابقة في المنطقة العربية، إذ تأسس للمرة الأولى منذ فترة طويلة نظام إسلامي. وكما فشلت تجربة فرض الثورة من أعلى بخطاب قومي فشلت تجربة فرض الثورة من أعلى بخطاب إسلامي، وهو ما يؤكد أولًا أن وضعية تجاهل الشعوب ما زالت كما هي منذ عقود، وأن تحالف النخبة والعسكر ما زال الصيغة الأكثر رواجًا رغم فشلها المتكرر.

يضاف إلى ما سبق أيضًا أن الكثير من الأنظمة السياسية القائمة في العالم العربي، كما تعكس التجربة السودانية، يعاني أزمة مشروعية عميقة ومزمنة في آن واحد. وأهم مصادر الأزمة الزعم بأن مشروعية الأنظمة تنحصر في طبيعة المقولات التي تصدر عنها بغض النظر عن المشروعية الإجرائية. وتفريعًا يتحدث كثيرون عن

([15]) **نشر في: 22/ 3/ 2001 – رقم العدد: 13885 – الصفحة: 10.**

"**الشرعية اللاحقة**" التي تلي نشأة السلطة وتمنح أصحابها "**رخصة**" تجيز تجاهل شرط قيام علاقة تراضٍ بين الحاكم والمحكوم.

المثير في تجربة الترابي أنه لم يستفد من إخفاقات التجارب السابقة ولم يتخل عن فكرة التحالف مع قوة عسكرية، فاستبدل بدبابة البشير بندقية قرنق رافضًا في الحالين التفكير في الشعب كطرف ثالث!!

ولعل هذه التجربة تنبه الإسلاميين الى ضرورة التفكير في الشعوب في عملية التغيير السياسي كطرف أساسي في تعاقد واضح لا مجرد النظر إليها كجماهير قابلة للحشد. فقيام السلطة على شرعية التغلب جوهره الإذعان لا التراضي، ووجود المثقف في هذه التركيبة يضمن للعسكر الإمساك بزمام السلطة لكنه لا يضمن له أكثر من دور شكلي يمكن الاستغناء عنه بسهولة.

مصارحتان مصريتان
حول الخطاب السياسي والفعل السياسي([16])

المسافة بين "**الفعل السياسي**" و"**الخطاب السياسي**" استلفتت نظر كثير من المثقفين العرب منذ أكثر من قرن. وتلخص مقولة الإمام مُحَمَّد عبده "**لعنَ الله ساس ويسوس وما يشتق منها**" موقف الكثير من المثقفين الذين اقتربوا من الفعل السياسي، مستحضرين الشعارات البراقة التي يزدحم بها الخطاب السياسي العربي، وهي للأسف مقولات لم تفلح في ترشيد الفعل، وعمّقت هوة الازدواجية التي تعيشها المجتمعات العربية بين ما نقول وما نفعل.

ومن آن إلى آخر تظهر مؤلفات تنكأ هذا الجرح المؤلم، ومنها كتابان صدرا في القاهرة حديثًا: أولهما للسياسي الماركسي أحمد شرف وهو شهادة ممتعة عن تجربته الممتدة من الستينات الى الآن تحمل عنوان "**براءة سياسية**".

وأهم ما يعكسه الكتاب إصرار مؤلفه على رفض السياسة بوصفها لعبة أقنعة، وتمسكه بمفهوم يتجاوز المسالك البراغماتية المنفلتة من المعايير الأخلاقية، سعيًا إلى سياسة تستهدف الرقي بالإنسان بصدق.

ومن خلال سرد تجربته في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية طالبًا، وفي التنظيمات السياسية شبه الرسمية التي ظهرت في عقد الستينات، تحدَّث أحمد شرف

([16]) **نشر في: 15/ 4/ 2001 – رقم العدد: 13909 – الباب: ملحق تيارات – الصفحة: 19**.

بصراحة كانت في بعض المواضع صادمة، ولم يخف تقويمه المبدئي وفقًا لقناعاته الأيديولوجية لشخصيات عرفها قبل عقود ولم يزل كثير منها يشغل مناصب رسمية مرموقة.

بالقدر نفسه من الصراحة تحدث السياسي القبطي المصري جمال أسعد عبد الملاك في كتابه "**إني أعترف: كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون**"، فنشر الكثير من الوقائع التي كان طرفًا فيها أو شاهدًا عليها، وهي ترسخ في نفس قارئها إحساسًا عميقًا بأن العمل السياسي في مصر موبوء بالانتهازية، وأن الطائفية مرض نخبوي متجذر في معظم الفصائل السياسية، والأخطر أنها تحولت إلى لعبة تستخدمها فصائل ماركسية في إطار صراعها مع الإسلاميين في شكل انتهازي على حد وصف المؤلف نفسه. وأن المسافة بين "**الخطاب السياسي**" و"**الفعل السياسي**" واسعة في شكل مخيف. والمرض له شواهد في الأحزاب والكنيسة والتيارات السياسية غير المنظمة في أحزاب.

الوقائع التي بسطها أحمد شرف في كتابه "**براءة سياسية**" ترسم للقارئ صورة لا تنميق فيها لوجوه طالما قُدمت لامعة بوصفها من رموز العمل الوطني، وإن كان تقويمه للأداء السياسي الرسمي قبل حزيران يونيو 1967 وبعدها يفتقر الى الحياد، إلى حد كبير، ويغلب عليه ميل واضح إلى إعفاء جمال عبدالناصر من المسؤولية عن الهزيمة العسكرية. بينما اعترافات جمال أسعد عبدالملاك يغلب عليها تحامل واضح على شخص السادات وتقويم غير منصف لسلوكه مع خصومه السياسيين.

النزوع إلى ردم الفجوة بين الخطاب السياسي والفعل السياسي قد يكون أحد المداخل القادرة على إعادة شيء من العافية إلى جسد الحياة السياسية المصرية، الذي يوشك أن يتحول إلى جثة هامدة. وقد تؤدي هاتان المبادرتان اللتان لا تعوزهما

الشجاعة إلى مبادرات أخرى، خصوصًا أن كلًا منهما تسلحت بقدر كبير من الصراحة في تعاملها مع المنتمين إلى الفصيل السياسي الذي ينتمي إليه ولم يسلكا درب تحميل كل المسؤولية للدولة أو للفصائل السياسية الأخرى وحدها.

تقسيم السودان

مع مراعاة ..."الثقل الجماهيري"!([17])

أصدر حزب "**الأمة**" السوداني ورقة عمل بشأن المبادرة المصرية – الليبية، وهي تقدم صورة تبعث على الأسى لما وصلت إليه أطراف النزاع السوداني.

فالمشكلة ليست فقط نتاج موقف غارانغ وسياسته الموالية للغرب، ولا حسن الترابي وبراغماتيته المغلفة بخطاب مبدئي، ولا البشير ومفاجآته التي ينتقل فيها من النقيض إلى النقيض من دون مبرر. وبهذه الورقة انضم حزب "**الأمة**" السوداني، بجدارة، إلى أسباب الأسى.

فهو يريد عبر المبادرة المصرية – الليبية قصر كل "**المغانم**" على الأطراف "**التي خصتها دولتا المبادرة المشتركة الحكومة – حزب "الأمة" – التجمع**" ، ليؤكد أن منطق الاستئثار الذي تتصرف وفقًا له جبهة الإنقاذ مرض متفش وليس مقصورًا على الجالسين على كراسي الحكم.

وفي الوقت الذي تؤكد المبادرة المصرية – الليبية ضرورة الحفاظ على "**وحدة السودان أرضًا وشعبًا**"، يدعو حزب "**الأمة**" إلى تنفيذ هذا المبدأ من خلال "**إجراء الاستفتاء في جنوب السودان بحدوده الجغرافية عام 1956 لتأكيد الوحدة الطوعية ما أمكن**".

([17]) **نشر في: 13/ 9/ 2001 – رقم العدد: 14060 – الصفحة: 21.**

وبعيدًا من لغة التخوين والاتهام، لا يشكل هذا الموقف خروجًا على موقف وطني سوداني وحسب، بل يشكل – ببساطة – نسفًا للمبادرة التي يدعي الالتزام بها.

ومن بين ركام أفكار إجرائية تم صوغها بحرفية يحسد عليها الصادق المهدي، يبقى أن تقتسم القوى الثلاث المشمولة بالرضا السامي "**برلمان المرحلة الانتقالية مع مراعاة الثقل الجماهيري**". أي أن حزب "**الأمة**" تمخض فولد مشروعًا لتقسيم السودان طوعًا "**مع مراعاة الثقل الجماهيري**". وهي صدمة أخرى تضاف إلى قائمة من الصدمات تلقاها الشعب السوداني المسكين. وما ينتظر السودان في المستقبل قد يكون أشد مرارة مما مر. والمؤكد أن الثمن سيدفعه الشعب السوداني من دون "**مراعاة الثقل الجماهيري**"!

الأزياء عبر التاريخ لنيكولاس كولردج

الاتحاد الكامل بين الجسم ولباسه

أقصى حدود التعبير في عالم الموضة منذ سقطت ورقة التين([18])

على امتداد تاريخ البشرية لم تكن الملابس مجرد غطاء يتسم بالحياد والنفعية التامة، بل تأثرت في كل العصور وفي كل الحضارات بالأفكار السائدة، مما يعني أن الملابس ظاهرة ثقافية مركبة، لكن مرحلة صعود الحضارة الغربية واكتسابها القدرة على التأثير في الحضارات الاخرى، وتحولها لى حد بعيد نموذجًا أدى إلى حال من التنميط في أساليب المعيشة تفاوت انتشاره من حضارة إلى أخرى. وأثر هذه الحضارة في رؤية الناس لأنفسهم واتجاهاتهم وميولهم الشخصية يتبدى في شكل واضح في كثير من مفردات الحياة اليومية وفي مقدمها الملابس.

وفي كتاب صدرت ترجمته العربية حديثًا عن "**دار الحمراء**" في بيروت يعالج كاتبه نيكولاس كولردج هذه القضية تحت عنوان: "**مؤامرة الأزياء**". وتلخص شخصية آنّا بياغي، المحررة في مجلة "**غراسيا**" النسائية، أهم أفكار الكتاب، وآنّا اكتسبت شهرتها "**بفضل مظهرها الغريب اللافت، مرة جاءت بطيري حمام زينت قبعتها بهما لدى حضورها إحدى الحفلات، لكنها اضطرت إلى الانسحاب بصمت بعدما ساح جليد الطيرين واخذ الدم ينساب على ملابسها**"، ويضيف كولردج: "**إن الإكسسوارات التي تعتمدها لا بد من أن تظهر في الموسم الجديد،**

([18]) **نشر في: 3/ 11/ 2001 – رقم العدد: 14111.**

لو تزينت العارضات بحوض تنظيف الأواني المطبخية، لتزينت أنا بمصيدة للفئران، ولا بد من أن تعتمد موضة الموسم المقبل على تلك المصيدة كفكرة لقطع الزينة، هذه المرأة تشكل مصدر إلهام للمبدعين".

يرسم كولردج صورة لمصممي الأزياء وطبيعة وعيهم بحسب الأبعاد الثقافية والفكرية لعملهم، فأوسكار دي لانتا الذي درس في إسبانيا وعمل في باريس يُرجع كل خرافة تميّز أسلوبه في التصميم وانتقاء الألوان إلى حكاية أصله اللاتيني، ويقول رالف لورين: "**إننا نبيع الناس نمطًا في العيش عندما نبيعهم الملابس**" وعندما يشرح لك موظفوه فلسفتهم في الأزياء يبدو لك أنهم مجموعة من علماء النفس، إنهم يحاولون حل عقدة نفسية شاملة على صعيد وطني!!

وتشبه الصورة التي يرسمها المؤلف للصراع الثقافي في الأزياء صورة صراع حضاري. فالقوى العظمى التقليدية في مجال الأزياء أوروبا والولايات المتحدة تواجه منافسين جددًا في شرق آسيا، والمنافسة تكتسب أبعادًا ثقافية بوضوح.

ويقول مثقف ياباني: "**إنهم يذهبون إلى حديقة هاراغوكو في صبيحة ايام الاحاد، كلهم يرتدون ثيابًا كتلك التي يرتديها جيمس دين. جيمس دين شخص مقبول، لكن خمسمئة جيمس دين! ذلك يبعث على الاحباط**". والاحساس بضرورة الاختلاف عن "**الآخر**" في الزي كنتيجة طبيعية للاختلاف الثقافي، وهو اختلاف له صداه في اللغة، ففي اليابانية ثلاث كلمات تستخدم للحديث عن الملابس:

1- يوفوكو: وتعني الاثواب الغربية.

2- أوفوكو: وتعني الاثواب اليابانية.

3- فوتوي: وتعني الثياب.

كما تعني أيضًا المستقبل الجيد، أو نوعًا من السعادة ويستخدم مصمم الازياء الشهير آسي مياك هذا الترادف اللغوي فيقول: "**عندما أُسأَل عما أفعل أجيب: أصنع السعادة**" ويحدد بأنه يريد ابتكار أثواب تعطي المرأة حرية فكرية وجسدية.

وفي اليابان مدارس عدة في تصميم الأزياء أحداها تستوحي المدرسة الغربية في التصميم، وهناك مدرسة تسمى: "**هندسة الوابي**" وهي كلمة يابانية تعني: الفقر الاختياري أو الطوعي. والحكمة من ورائها تقول: "**إن كنت لا تملك شيئًا فكأنك تملك العالم**". وتشرح المصممة اليابانية شين هوسوكاما الفكرة قائلة: "**كنت أستوحي تصاميم الملابس من مجلات الأزياء أما اليوم فاستوحيها من مواقف السيارات والمساحات المخصصة للانتظار**"، وفي طوكيو التي تشكل المساحة فيها مشكلة من أكبر المشاكل يشكل معرض "**كوم لي غرسون**" ظاهرة تبعث على التأمل، فمن يأخذون بالمعايير الاقتصادية وحدها يرونه اهدارًا لثروة كبيرة وبعبارة صادقة يقرر أحدهم "**إن المساحة هنا ثمينة جدًا، المساحة أثمن من الحكمة!**".

ويصف المؤلف معرض "**كوم لي غرسون**" قائلًا: "**الواجهة خالية تمامًا، ومساحة الارض المغطاة بالرخام كبيرة جدًا، وكأن المسرح أعد لتقديم مسرحية وجودية، كان ذلك المتجر خاليًا من أي شيء، أصوات أحذيتنا على الرخام جاءت كأصوات أحذية السائحين في إحدى الكاتدرائيات، فجأة ظهرت أمامنا مساعدة تغطي قدميها وتلفهما بأربطة بيض فلا يُسمع لخطوتها صوت، انحنت لنا على الطريقة اليابانية وارشدتنا الى واجهة زجاج صغيرة تضم بعض القمصان الرمادية والسود وبعض الاحذية رتبت امام الرفوف، زوج واحد من كل نوع. اكتشفت أن هناك**

أخلاقية اخرى في التصميم الياباني تدعى "وا" أي "الاتحاد الكامل" وهي حد أقصى من التعبير عن أن الاقل هو الأكثر".

ويعقب المؤلف على المشهد قائلًا: "**لم أجده منطقيًا لكنني وجدته يبعث على الهدوء. غير منطقي لأنه متجر ملابس بلا ملابس يبعث على الهدوء كأي معبد لديانة الشنتو**".

والشكل في الحال السابقة – كما يفسر مثقف ياباني – أكبر قيمة من المضمون. مثلًا أنت تستطيع دخول حانوت لبيع الفاكهة في طوكيو فتجد بطيخًا يبلغ ثمن البطيخة خمسمئة ين، لكن البطيخة ذات الشكل الأكمل ممكن بيعها بثلاثين ألف ين، وكلما كانت استدارة البطيخة أجمل كلما ارتفع ثمنها. فالياباني الذي يقدم لضيوفه بطيخة ذات شكل هندسي أدق، يعرب بذلك عن احترام أكبر لهم، وذلك التصرف أبلغ وأكثر قيمة من المساحة المهدورة والخالية.

ولكل جيل من اليابانيين طريقة في ارتداء الملابس، لكن الياباني، عمومًا لا يحبذ الظهور بمظهر مختلف عن الآخرين. لا فرق في طريقة ارتداء الملابس، طالما أنها تعبر عن مواقفك من المجتمع، ففي أوائل السبعينات اجتمع الهيبيون اليابانيون في شيبوتا. كان مظهرهم كمظهر الهيبيين في العالم كله، ارتدوا السترات المشرشبة والصنادل المفتوحة وعقدوا الايشاربات الهندية، لكن زيادة في الإيضاح كتبوا على ظهور ستراتهم: "**نحن هيبيون يابانيون**"!.

وتسجل الأبعاد الفلسفية الكامنة وراء عملية تصميم الأزياء حضورًا كبيرًا، فالمصممة اليابانية كاواكوبو تقرر أنها لا تحاول تنظير فلسفتها في العمل ولا تخشى التناقض الأيديولوجي فهي ترى أن الجمال والكثرة شيء واحد، وهو موقف واعٍ من مفهوم "**الواحدية**" الذي يعكس المنتجات الغربية في مجال الأزياء، ولهذه المصممة

موقف من علاقة الرجل بالمرأة يفصح عن تصاميمها. فهي تقدم تصاميم للنساء اللواتي لا حاجة لديهن لتأكيد سعادتهن من خلال الظهور بمظهر مغرٍ لإرضاء الرجال.

أما المصمم ياماموتو فيمارس اليوغا، وأحيانًا يستغرق في التأمل لفترة تمتد الى 12 ساعة في مكان عمله، ويؤكد أن اليوغا تساعده على الابتكار "**عندما تكون نزيهًا حاذقًا وتبذل مجهودًا عاطفيًا في عملك فإن القطعة تُعطى لك**". ولعله أكثر المصممين إدراكًا للبعد "**الجواني**" غير المادي، وهو يضيف معبرًا في شكل أكثر وضوحًا: "**لدى رؤيتي لأشياء من تصميمي أفكر بأن الطبيعة قامت بانتاجها وليس شخصي، فالقطعة حدث طبيعي**".

وياماموتو الذي يصمم 2400 قطعة في السنة يخرج 1090 منها باللون الأسود، لا يستطيع استخدام الألوان المفرحة، للحظة فقط يحس بالسعادة لكنها تشعره بالضجر بعد مرور 3 دقائق.

وانطلاقًا من إدراك واضح للتميز الحضاري وأثره في إنتاج الازياء، واستهلاكه يقرر أن الفرق الرئيس بين الذوق الياباني والذوق الأوروبي يكمن في تعريف "**الكمال**" "**ونحن اليابانيين لدينا قول مأثور هو "عليك أن تجوع كملاكم إذا أردت الحياة بنظافة**" في تلك الحال يجب أن تموت بأسرع وقت ممكن عندما يعيش الناس فهم يوسخون العالم، "**إن كنت حقًا تحب الارض يجب أن تعيش بسرعة وأن تموت بسرعة**".

في مقدمتها للكتاب تنقل مترجمته ندى أمين الاعور حكاية عن إيطالي خرج يركض في الشوارع عاريًا وعلى كتفه أثواب من القماش فقال له بعضهم: "**لماذا لا تستر جسدك بهذه الاقمشة يا مجنون؟، فقال لست مجنونًا، وإنما رأيت الناس لا**

يرتدون زيًا حتى استبدلوه بآخر، فخفت أن أفصّل هذه الأقمشة على زي فيبهت ويتسخ، ولذا أجهد لأدرك غاية الأزياء. أجابه أحدهم: "ستدركها عندما يشيب الغراب".

وهذه القصة التي نشرتها مجلة "**المقتطف**" العام 1886 لم تزل تحكم عالم الأزياء، فالمؤلف حاول استقصاء مكان وجود أكثر نساء العالم أناقة فأرشدوه إلى نيويورك، وفي نيويورك دلوه على باريس، وفي باريس قيل له إن نساء ميلانو أكثر نساء العالم أناقة، أما في ميلانو فنصحوه بالذهاب إلى لندن، وفي لندن وجد مصممي الازياء يجهرون بالشكوى من أن النساء يفتقرن إلى الأناقة ويصرون على أن المرأة الانكليزية غير أنيقة!.

وهم يرجعون الأمر إلى اعتبارات نفسية.

ويفسر ثلاثة من المصممين المشكلة تفسيرات مختلفة، فجين موير يرى أن التوعك الإنكليزي تاريخي ويعود إلى الثورة الصناعية، أما غاسبر كونران فُيرجع المشكلة إلى أن انكلترا ليست بلدًا كاثوليكيًا، فالفتاة الكاثوليكية تتعلم فن الخياطة منذ نعومة أظفارها، وفي هذا تكمن قوة كل من إيطاليا وفرنسا، حتى في أميركا العاملات في صناعة الأزياء في نيويورك فتيات كاثوليكيات.

ويرصد المؤلف مفارقة أخرى تتصل بأثر العامل المذهبي في نمط الأزياء:

فالإيطاليون يصممون الملابس الأكثر إثارة على رغم أنهم ينتمون إلى البلد الكاثوليكي الحقيقي الوحيد العامل في صناعة الأزياء، فالتصاميم الإنكليزية لا تتصف بالإثارة، بل تشوبها مسحة من الخجل، أما الإثارة الأميركية فتتسم بالإفراط، وهناك بعض الإثارة في الملابس الفرنسية لكنها ليست في مستوى الإثارة الايطالية.

ويروي المؤلف مشهد فتاة إيطالية تركع بخشوع في إحدى الكاتدرائيات وهي ترتدي تنورة شفافة فيها شق لكنها لم تلفت انتباه أحد في الكنيسة، وبحسب تفسير إيطالي، فإن السبب يرجع إلى كون القواعد الاخلاقية السائدة في المجتمع أكثر تزمتًا وهو ما يفسح المجال أمام الأزياء المثيرة كرد فعل، وهذا صحيح أيضًا في البلدان الكاثوليكية الأخرى: إسبانيا وأميركا اللاتينية، حيث ترتدي الفتيات ثيابًا مثيرة، والتصاميم الإيطالية تباع في شكل جيد في هذه القارة، والفتاة الكاثوليكية تعرف جيدًا كيف ترتدي الملابس المثيرة.

ويؤكد المؤلف في مواضع عدة ارتباط الازياء بالسياسة على مختلف المستويات. فالمصممون البريطانيون يشكون من سياسة فرنسية تحاول إحباط المصممين البريطانيين، وهم يصفون هذه السياسة بأنها أسوأ من سياسة المصممين الأميركيين إزاءهم.

ومن المصممات اللواتي عرفن بالارتباط بقضايا سياسية، البريطانية كاترين هامنت، وهي ملتزمة بقضايا سياسية وبيئية واجتماعية وفلسفية مختلفة، والقمصان التي تنتجها تعكس مفاهيمها وتحمل شعارات مختلفة، وهي تملك رؤية للعلاقة بين الجنسين تنعكس في تصميماتها، فهي لا تحبذ مظهر النساء اللواتي يرتدين أزياء كأزياء الرجال، كون الفتاة مختلفة عن الصبي منذ الولادة وليس هناك ما يضير في أن تظهر المرأة بمظهر جذاب.

أما محررة الازياء سوزان مينكس **"هيرالد تريبيون"**، فتكشف عن جانب آخر من جوانب التأثير السياسي والثقافي في الأزياء، فترصد في حديثها عن الاتجاهات الجديدة في التصميم أن التفصيلة القديمة اختفت، وكان كل شيء فيها عرقيًا: المظهر العربي – المظهر الهندي – المظهر البيروفي ... ... إلخ، وطبعًا لا يغفل المؤلف أن

يذكر أن أموال بارونات المخدرات في أميركا اللاتينية يرجع إليها الفضل في استمرار كثير من بيوت الازياء الفرنسية!

وثنائية الشرق/ الغرب ليست غائبة في عالم الأزياء وحضورها متنوع، أحيانًا سلبيًا وأحيانًا يكون إيجابيًا. مثلًا تناتشو مصممة الأزياء اليابانية نموذج جيد لإنسان العولمة الممزق بين فضاءات عدة، مولودة لأب أميركي وأم يابانية اضطر أبوها لترك اليابان بسبب ظروف الحرب العالمية، فانتقلت إلى الولايات المتحدة، في كليفلاند اعتقدت أن كل البشر لهم ملامح شقراء، وفي السادسة عشرة عادت إلى اليابان وأعجبتها الحياة فيها، ولم تكن تعي أنها نتاج مزيج ثقافي، وفي اليابان عملت في مجال الازياء ثم اكتشفت "**شيئًا رهيبًا**": إنهم لا يريدون أنصاف اليابانيين بينهم.

واختفاء السمة العرقية التي رصدتها سوزان مينكس يعبر عنها المصمم الإيطالي الشهير أرماني على نحو مختلف فيقول: "**أنا أعي أن مفهوم الأناقة يتغير، فالأناقة الجديدة لا تمت بصلة إلى الأناقة القديمة. الموضة بدأت تسير في اتجاهات قاسية وحشية شاذة**"، واختلال المعايير الذي يرصده أرماني يشير إلى أن صناع الأزياء أنفسهم في أحيان كثيرة يكونون عاجزين عن توقع استجابة المستهلكين، فمجموعته للعام 1979 كان يراها كارثة فإذا بها تتسبب في مضاعفة مبيعاته. ويعد المصممون الغربيون ذوو الأصول الشرقية ظاهرة لافتة، لأن شريحة من المستهلكين تُقبل على منتجاتهم بحثًا عن سحر الشرق. فالتركي رفعت أوزبك يتحدث عن البهجة باعتبارها مصدر ملابس تشبه ملابس شهرزاد من حيث الألوان والزخرفة والقماش النفيس، فتأتي التصاميم غريبة تحمل فوضى من الشرق.

وكما أن تصميم الازياء واتخاذ قرار اقتنائها يتأثر باعتبارات حضارية، كذلك يتأثر باعتبارات اجتماعية اقتصادية، وتعد شخصية بيتر برتلسن أحد ملوك صناعة

الأزياء في بريطانيا نموذجًا للمحلل الذي يستطيع تفسير الأساس الاجتماعي الاقتصادي لسلوك المستهلكين. والطريف أن برتلسن كان قبل دخول عالم الأزياء تاجر نفط لا تربطه بالازياء أية صلة، وهو يعبر عن النقلة التي حدثت في تفكيره عندما انتقل إلى هذا المجال بقوله: "**في ما مضى كنت أقوم بتعرية النساء في عقلي، أما اليوم فأنًا لا أشاهد الا الملابس. أرى ثياب المرأة وأهلل**".

وبحس تاريخي اجتماعي يستند إلى أساس نظري يقسم برتلسن اموال المستهلكين إلى: "**أموال قديمة**" و"**أموال حديثة**"، الأموال القديمة يعرفها بأنها المؤسسة، ملاّك الاراضي في الريف الذين يقطنون في القصور الواقعة ضمن ممتلكاتهم، وهؤلاء لا يهتمون بارتداء أزياء لا تمكنهم من التحرك بحرية في الريف، أما الأموال الحديثة فهي أموال المدنية والنفط، ولكل من هؤلاء مصمم الأزياء المناسب، وهذا التحليل يطرح الكثير من علامات الاستفهام في شأن حال التنميط الكاسحة في الزي التي تجتاح قطاعات واسعة من المجتمع العربي وتطمس الفروق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية علمًا أن قفزة ملحوظة حصلت أخيرًا في مجال التصميم والمصممين من الخليج إلى المحيط.

مؤتمر ديربان ... والامبريالية الأخلاقية([19])

من يتأمل الموقف الأميركي من جدول أعمال مؤتمر ديربان وما شهدته مرحلة الإعداد له، لا يدهشه فقط موقف سياسي منحاز على حساب الحقوق الثابتة للفلسطينيين، بل الاستمرار في إنكار إنسانية أبناء الجنوب، ومن ثم حقوقهم. فقضية العبودية ومسؤولية الغرب عنها أخلاقيًا وسياسيًا، هي من القضايا التي يشكل التنكر لها برهانًا قويًا على أن علاقات الشمال/ الجنوب ما زالت تحكمها إمبريالية أخلاقية ورثت الإمبريالية التقليدية.

والولايات المتحدة بهذا الموقف تثبت أن معركتها للسيطرة على مؤسسات الأمم المتحدة لم تتوقف، وهي بذلك تعيد للذاكرة ذكريات كان كثيرون يأملون نسيانها عندما انسحبت من منظمة "**اليونسكو**" لسنوات، وسعت بكل الوسائل لأن تنزع عنها صبغتها التي كانت تتسم بتعددية حقيقية في عهد أحمد مختار إمبو.

ومشهد الدولة العظمى التي تقف لتهدد وتتوعد وتضغط بكل قوة لحرمان المجتمع الدولي كله من حقه في مناقشة قضايا تتصل اتصالًا مباشرًا بقضية العنصرية، هو في حد ذاته موقف عنصري مقيت ينسف كل دعاوى المساواة. وهذا المشهد يختلف كثيرًا عن مشهد الدولة العظمى التي وقف وزير خارجيتها وارن كريستوفر على منصة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فيينا 1993 معلنًا أن بلاده لن تسمح بأن تكون الخصوصيات الثقافية مبررًا لإهدار حقوق الإنسان.

([19]) **نشر في: 3/ 9/ 2001 – رقم العدد: 14050 – الصفحة: 10**.

واعتذار الرئيس الأميركي لشعب غواتيمالا لأن بلاده تشترك في تحمُّل المسؤولية، بشكل غير مباشر، عن مقتل عدة آلاف من معارضي نظام الحكم فيها لا يتسق مع موقفها الرافض للاعتذار عن جريمة بشعة راح ضحيتها أكثر من 40 مليون نسمة، كما حُرمت ملايين أخرى من أبسط حقوقها، والتهمتها آلة الرأسمالية الشرسة ليصنع عرق الضحايا ودماؤهم رفاهية المواطن الغربي.

وفي هذه النقطة من مسار تاريخ الجنس البشري ينقسم سكان الكوكب إلى متقدمين ومتخلفين. ويرى المتقدمون أن تقدمهم ليس فقط نتيجة تفوقهم في التنظيم الاقتصادي أو السياسي، بل نتيجة تفوق أجناسهم ورقي الدماء التي تجري في عروقهم، وهذه القناعة التي قد يحتاج الوصول إلى شواهدها تحليل الخطاب الثقافي الغربي وتجاوز الديباجات التي تغلفه، تتجلى آثارها واضحة في تصور هؤلاء المتقدمين أن من حقهم بحكم هذا الرقي الحفاظ على الحضارة التي هم حراسها من "**البرابرة**"، وأن استمرارهم في حراسة تخلف المتخلفين بسيف من نار يحمي الحضارة منهم، وتلك أسوأ أشكال العنصرية.

وفي هذا السياق نلفت النظر إلى ما تعرضت له أمم الجنوب/ الشرق من سياسات إمبريالية مركبة أتت على الموارد الاقتصادية وشوهت الثقافات، وجاءت العبودية لتحطم البنية السكانية للعديد من مجتمعات الجنوب، وليست مصادفة أن ترتبط خارطة انتشار العبودية إلى حد كبير بخارطة التخلف الاقتصادي. فالعبودية ليس مجرد جريمة قتل ذهبت ضحيتها الملايين – وهذه وحدها جريمة شديدة البشاعة – بل جريمة مركبة ولدت جرائم ما زالت تؤتي ثمارها، وبخاصة في إفريقيا، التي من المؤكد أنها لا تتحمل وحدها مسؤولية بؤسها وفقرها، فإذا استخدم هذا التخلف مبررًا لمزيد من الاستغلال فإن الظلم يصبح أشد فداحة.

ولقد أثبتت تجارب الصراع في القرن العشرين، بأشكالها كافة، أن القدرة على التدمير تتزايد بوتيرة غير مسبوقة في تاريخ البشرية، وما لم نثبت جميعًا على اختلاف انتماءاتنا أننا نشعر بمسؤولية مشتركة إزاء الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين فسوف تكون البشرية أمام مخاطر حقيقية. وأهم ركائز الأمن والسلم الدوليين وجود نظام للعلاقات الدولية يتمتع باحترام حقيقي من كل أطرافه، ووجود قواعد ملزمة تتبعها الدول جميعا بغض النظر عما تحرزه من قوة أو ثروة.

ومن هنا، فإن مواجهة العنصرية أيا كان شكلها أو مكان وجودها هو الحد الأدنى أخلاقيًا وسياسيًا الذي يضمن تحقيق هذا الهدف. ففي قلب الحضارة الغربية ما زالت النازية تتنامى وتكتسب أنصارًا، وفي البلقان تنتصب مأساة البلقان شاهدًا على أن الآخر الديني والعرقي ما زال مستباحًا في قلب التشكيل الحضاري الغربي، وكذلك ما يعانيه السكان الأصليون في الأميركتين واستراليا وما جاورها من اضطهاد وإبادة مادية ومعنوية، وهي حقائق تضفي معنى مختلفًا على أحداث مشابهة كان يراد لها أن تكون، من خلال الإلحاح الإعلامي، برهانًا لا يقبل الشك على أن عالم الجنوب وحده موبوء بأمراض التخلف.

ومرة أخرى يستخدم ذلك مقدمة في قياس منطقي فاسد يكون تكئة لمزيد من الإيغال في العنصرية.

أما قضية اعتبار الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية فينبغي النظر إليه على مستويين: الأول قانوني متصل بالكيفية التي ينبغي أن تدار بها العلاقات الدولية، ذلك أن القرار الصادر عن الأمم المتحدة في هذا الشأن وثيقة صدرت عن مؤسسة دولية تعبر عن المجتمع الدولي. ورغم أننا لا نقر التراجع عنه، إلا أننا نشدد على أن السعي لإعادة الاعتبار إليه سعي مشروع بكل المعايير، وبالتالي فإن مساعي الولايات

التي تستهدف منع إدراج الموضوع على جدول أعمال المؤتمر، يتجاوز كونه انحيازًا لا يبرره منطق أخلاقي سوي، لتكون سابقة تحوّل الصهيونية إلى مقدس لا يجوز مناقشته ولا وضعه موضع التقييم، الأمر الذي يفتح الباب لصراعات ثقافية قد توفر مناخًا لصراعات أخرى أشد تكتوي البشرية بنارها.

من ناحية أخرى وعلى المستوى الفكري تجب التفرقة بحسم بين نوعين من الصهيونية: صهيونية دينية تعني أن معتنقيها يشعرون بحنين ديني إلى بقعة معينة فلسطين، وتلك ليست موضع تجريم، لأنها شعور ديني يدخل ضمن حرية العقيدة التي تكفلها كل المواثيق الدولية. أما الصهيونية السياسية التي ترتب على هذه المشاعر الدينية مشروعًا استيطانيًا أو حقوقًا سياسية مدعاة، فهي العنصرية بعينها. فهذه الأرض التي اغتصبها الصهاينة بدعم من القوى السياسية الغربية الكبرى، وفي مقدمها النظام النازي، هي أرض فلسطينية. والانتقال من الفكرة الصهيونية إلى المشروع الصهيوني يكشف عن المزيد من معالم الجريمة.

فالصهيونية التي استغلت ظرفًا دوليًا مواتيًا وتصورات لمصالح القوى الغربية الاستعمارية الكبرى لتحول "**الأرض المقدسة**" إلى "**العجل الذهبي**" ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني من الجرائم ما يفوق ما تعرّض له أعضاء الجماعات اليهودية في أي مكان في العالم، على امتداد التاريخ الإنساني، فضلًا عن أن الخطأ لا يبرر الخطأ.

وأثبتت تجربة المستوطن الصهيوني أن الدولة الصهيونية لن تكون قادرة على البقاء في أرض فلسطين إلا بإبادة أبنائه وسرقة تاريخه وتهويد ثقافته. ولا فرق، في نظر أي منصف، بين نقل العبيد من بلادهم قسرًا للغرب ليكونوا وقود آلته الاقتصادية، وبين طرد الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني من ديارهم لتقوم على أنقاض وطنهم ثكنة عسكرية لحماية مصالح الإمبريالية الأميركية وتستخدم اليهودية لتسويغ جرائمه.

إن منطق الازدواجية الأخلاقية هو أهم مرتكزات الفكر العنصري، وقد كان من أهم مبررات ارتكاب جريمة العبودية، وهو في المقام الأول مرض صهيوني أصيل لأن الصهيونية تقسم العالم بشكل صارم إلى "**الأنا**" و "**الآخر**" وتستبيح في تعاملها مع الآخر كل شيء.

ومن ثم فإن المعركة واحدة وعلى ضحاياها أن يعملوا معًا لاجتثاث المرض من جذوره. فما لم تكن هناك معركة نخوضها لإقرار معايير أخلاقية تقوم على مساواة حقيقية بين البشر كافة، فسوف يبقى تاريخ البشرية سلسلة من الجرائم المتوالية يرتكبها الأقوى ضد الأضعف، وسوف تتحول الاختلافات بين البشر من مساحة للتفاعل الخلاق إلى قنابل قابلة للانفجار.

مقالات العام 2002

تعريف الإرهاب بين مقاومة الاحتلال ومقاومة الاستبداد([20])

حتى انهيار نظام القطبين الذي ظل سائدًا طوال النصف الثاني من القرن العشرين، كان كل منهما يستخدم الطبيعة الخلافية لمفهوم "**الإرهاب**" ورقة للضغط على مصالح الطرف الآخر. لكن الارهاب دخل لاحقًا في التباسات يجب الوقوف أمامها. وأولها محاولة بعض حكومات الدول العربية، أو الاسلامية، اختصار الامر في صورة أن الغرب يريد إجبار العالم على تعريف للارهاب يصنف المقاومة الفلسطينية واللبنانية بوصفها إرهابًا، والمحاولة كلمة حق يراد بها باطل.

فالمفهوم الذي يتبناه الغرب للارهاب يعني هذا فعلًا، لكن التركيز على هذه القضية هو "**كسارة جليد**" يستخدمها بعض الدول العربية للإفلات من مأزق وضع إطار أخلاقي عام لتعريف الارهاب، والتركيز على تصنيف التنظيمات التي تقاوم المشروع الصهيوني هو محاولة لصرف الانظار عن حقيقة أن العنف السياسي الذي شهده بعض الأقطار العربية، خصوصًا خلال عقد التسعينات، لم تكن له صلة من قريب أو من بعيد بالمشروع الصهيوني.

بل إن فصائل الحركة الوطنية في مصر – على سبيل المثال – كانت تتساءل دائمًا:

([20]) **نشر في: 1/ 5/ 2002 – رقم العدد: 14317 – الباب: أفكار – الصفحة: 15**.

"لماذا لا يتوجه رصاص العنف السياسي الاسلامي الى استهداف الكيان الصهيوني بدلًا من استهداف النظام الحاكم؟"

فلم تكن القضية الفلسطينية سبب نشوء الظاهرة، ولم تستطع الأنظمة، التي واجهت المعارضة الأصولية المسلحة، أن تبرهن على أن الظاهرة مستوردة أو جزء من سياق دولي أكبر، وهو ما تحاول هذه الانظمة إقناع العالم به الآن، لا من خلال البرهنة بل من خلال الإلحاح والتلويح للغرب بإمكان الدخول في تحالف دولي للقضاء على التنظيمات التي تهدد أمن الكيان الصهيوني، في مقابل تسوية قابلة للترويج جماهيريًا – بغض النظر عن عدالتها – وتعاون غربي مع هذه الانظمة لمواجهة الجماعات الأصولية المسلحة التي تهدد أمن هذه الدول، وأول مظاهر التعاون التوقف عن الحديث عن حقوق الانسان وما ترتكبه هذه الدول من "**تجاوزات**" في سياق "**مكافحة الارهاب**"!.

وربما كان من المشاهد العربية المضحكة المبكية مشهد سياسيين ومثقفين عرب بالغوا عمدًا في الحديث عن "**المحاكم العسكرية**" التي قرر بوش أن يمثل أمامها المتهمون بالانتماء إلى تنظيم "**القاعدة**"، وهي مبالغة لم تخل من فرحة غير معلنة، وغمز لمواقف أميركية سابقة بشأن حقوق الإنسان في دول عربية وإسلامية.

وإذا كانت الحرية كقيمة "**لا بواكي لها**" لا في الشرق ولا في الغرب، فلماذا لا نتوقف أمام حالة حقوق الانسان في الولايات المتحدة إلا في اعقاب احداث الحادي عشر من ايلول سبتمبر؟.

وإذا كانت حقيقة موقف النظام الرسمي العربي إجمالًا التنكر لحقوق الانسان، فلماذا التمحك في تفسيرات تآمرية تبدأ بالتركيز المبالغ فيه على التفرقة بين "**المقاومة**

المشروعة" و"**الإرهاب**"، وتنتهي عند الدعوة إلى مخاصمة "**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**"، الذي لا يؤدي تطبيقه إلا لإباحة "**الشذوذ الجنسي**"!

الأمر الذي يضفي صبغة جهادية زائفة على موقف الدول العربية والاسلامية التي ترفع لواء الدفاع عن الشريعة. ولو كنا صادقين مع أنفسنا لتبنت هذه الدول "**الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان**".

فالتصور الغربي لحقوق الانسان لا يحولها إلى "**ثمرة محرمة**"!!.

ومن المؤكد أن منصفًا، أيًا كان موقفه السياسي أو انتماؤه الفكري، لا يمكن أن يقبل الموقف الغربي من المقاومة المسلحة داخل الكيان الصهيوني وخارجه، وفي مقدمها العمليات الاستشهادية، لكن خوض معركة لأجل الحفاظ على حق مقاومة الاحتلال ليس أكثر قداسة من خوض معركة لأجل الحفاظ على حق الشعوب في مقاومة الاستبداد السياسي، فكلاهما يفتقر إلى المشروعية.

وإذا كانت المنطقة العربية تمكنت خلال العقود القليلة الماضية من التخلص من الاحتلال العسكري المباشر، فإنها لم تشعر بطعم الاستقلال السياسي حتى الآن بسبب الاستبداد. فالاستبداد كالاحتلال، والموقف الرسمي العربي القائم على التفرقة بينهما، على رغم كونهما يفتقران إلى المشروعية، واحد من المبررات التي تدفع الغرب الى رفض التفرقة بين المقاومة والإرهاب، فإذا كان من حق الضعيف نحن أن يتصرف بشكل انتقائي، فمن المؤكد أن فعله يضفي المزيد من المشروعية على موقف القوي الغرب عندما يستثني الكيان الصهيوني من حديثه عن الديموقراطية وحقوق الإنسان!.

ولا يعني هذا بأي حال أن الغرب يتصرف بشكل مبدئي في قضية حقوق الإنسان، لكن تواطؤه على حقوق الفلسطينيين ليس منفصلًا عن تواطؤه على حقوق شعوب أخرى يحكمها حلفاء له يرتكبون جرائم قتل عمد وقتل تحت التعذيب،

ويعتقلون الآلاف من معارضيهم السياسيين ويحرمونهم من أبسط حقوقهم بتقديمهم للمحاكمة أمام محاكم عسكرية وهم يرون هذه الممارسات حماية لأنظمتهم السياسية، وبالتالي يعتبرونها أمرًا مشروعًا. وهذه الممارسات لا تشكل خرقًا للأعراف الدولية ومواثيق حقوق الإنسان وحسب، بل تعد خرقًا لقوانين هذه البلاد ودساتيرها.

فهل هذه الدساتير والقوانين الوطنية فرضها الغرب؟

وكيف نطالب العالم باحترام أية شرعية دولية إذا كانت دساتيرنا وقوانيننا لا تُحترَم؟

إن جرائم الاستبداد السياسي العربي – في نظر الغرب – تبرر جرائم الاحتلال الصهيوني، وهذه الالتباسات هي المشكلة الحقيقية، لا الحرص على حق المقاومة ولا على أحكام الشريعة الإسلامية!.

تشاد حين تدخل النادي النفطي ... الأفريقي([21])

في العام 1974 تدفّق النفط للمرة الأولى من بئر في تشاد، ثم توقّف الإنتاج بعد قليل بسبب إنقلاب عسكري. وقبل أيام دخلت تشاد نادي منتجي النفط من أوسع أبوابه، إذ تعاقدت حكومتها مع مجموعة شركات تترأسها شركة أميركية لاستخراج النفط. ينُتظر أن تتدفق على تشاد بدءًا من العام المقبل عائدات قيمتها مئة مليون دولار أميركي سنويًا على مدار السنوات الخمسة والعشرين المقبلة.

ولبدء الإنتاج، "**اضطر**" البرلمان التشادي للموافقة على مشروع يقضي بتخصيص 80 في المئة من عائدات النفط لتحسين حياة المواطنين التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية. وينص الاتفاق أيضًا على تخصيص 10 في المئة للأجيال المقبلة و5 في المئة للمواطنين المقيمين بالقرب من حقول النفط.

وسبب استخدام تعبير "**الاضطرار**" أن كثيرين اعتبروا الاتفاق استعماريًا. وهذه القصة المضحكة المبكية تلخص جانبًا من مأساة الكثير من شعوب الجنوب، التي تعيش أسرى نخب تجيد دغدغة المشاعر الوطنية، باللعب على وتر الاستعمار للاستئثار بالقرار السياسي والثروة، ولا تحظى المطالبات التي تتبناها أية جهة "**غير وطنية**"، سواء كانت دولة أو مؤسسة دولية، بتقويم موضوعي.

([21]) **نشر في: 2/ 8/ 2002 – رقم العدد: 14379 – الباب: قضايا – الصفحة: 17.**

ومن يتأمل حال دولة مثل نيجيريا، التي حصلت من ثروتها النفطية على عشرات البلايين من الدولار ابتلعتها هاوية الفساد السياسي، يدرك أن الموقف الذي تبنته هذه الشركات لا يخلو من وجاهة من الناحية الأخلاقية. وما ينطبق على نيجيريا ينطبق على دول أخرى ضاعت ثروتها القومية من دون أن يحصل أي مواطن فيها على توضيح، وأخرى حصلت على مساعدات من دول غربية وجهات غربية كانت كفيلة بتحسين حياة الناس بشكل ملموس، وعاد القسم الأكبر منها إلى بنوك الغرب مرة أخرى في شكل أرصدة سرية.

ومن دون أخذ مثل هذه الجوانب السياسية عند اتخاذ قرار اقتصادي، سيكون مصير تشاد كمصير دول افريقية أخرى كثيرة، تحولت ثرواتها الطبيعية إلى لعنة، في لعبة استئثار لا يمكن أن تكون "**وطنية**".

بل إن ما وصل اليه التدهور والقمع والفساد في بعض دول الجنوب، جعل البعض يترحم على أيام الاستعمار، فمتى تتحول الوطنية من صرعة متشنجة إلى مفهوم إنساني تحكمه معايير أخلاقية؟

وإلا ما معنى أن تقبل الحكومة السودانية اقتسام عائدات النفط مع الجنوبيين بعد طول رفض بدلًا من منحهم جزءًا منها، ليكون – على حد تعبير مسؤول سوداني – "**عربونًا**" للحفاظ على وحدة السودان. إن الوحدة الجديرة بالاحترام، هي التي تقوم على حالٍ من التراضي العام، لا الوحدة التي تحرسها حراب القهر والتخويف، والحوار الموضوعي هو الذي تُقيَّم فيه الأفكار على أساس ما تتمتع به من وجاهة، لا الحوار الذي تُتبَادَل فيه اتهامات التخوين والاتهام بالعمالة للغرب وموالاة الاستعمار.

تدخُّل زيمبابوي في الكونغو: إمبريالية الضعفاء([22])

أحيانًا يشكل مشهد سياسي ما درسًا عميق الدلالات، تتوافر له شروط نموذجية لا تتوافر مجتمعة إلا في حالات نادرة. ومن هذه المشاهد دور زيمبابوي المثير للدهشة في الكونغو. فقد أعلنت زيمبابوي أنها ستسحب قواتها من الكونغو بعد التوصل إلى اتفاق سلام بين الكونغو ورواندا. وسأرسم صورة شديدة الاختصار للمشهد من أنباء منشورة عنه.

موغابي قال إن قواته "**حمت مصالح حيوية لزيمبابوي في الكونغو**"، وقدمت زيمبابوي فعلًا عشرات الملايين من الدولارات كقروض لنظام كابيلا لشراء الأسلحة. وصرح مسؤولون آخرون بأن التدخل كان لازمًا لتأمين إمدادات الطاقة الكهربائية القادمة من سد "**أنجا**" وحماية الاستثمارات الزيمبابوية في الكونغو الديموقراطية، ومعظمها استثمارات لرجال الأعمال ذوي الصلة الوثيقة بالحزب الحاكم في زيمبابوي.

لكن منتقدي موغابي اتهموه وكبار قادته العسكريين باستخدام الحرب لأعمال مربحة في بلد يتمتع بثروات معدنية كبيرة. كان نظام موغابي أرسل قوات عسكرية من جيش زيمبابوي تراوحت بين 300 و10،000 مقاتل لدعم لوران كابيلا في حربه ضد المتمردين.

([22]) **نشر في: 20/ 8/ 2002 – رقم العدد: 14397 – الباب: أفكار – الصفحة: 16.**

وأول ما يلاحظ على هذا المشهد أنه يشبه إلى حد كبير ما ينشر في الصحافة العربية عن القوى الغربية الكبرى. ولو أننا كتبنا اسم أية قوة كبرى معروفة بسياساتها التي توصف بأنها إمبريالية، كالولايات المتحدة أو بريطانيا، مكان زيمبابوي، أو استبدلنا بتأمين إمدادات الطاقة تعبير حماية تدفق النفط، أو استبدلنا بمصالح رجال الأعمال القريبين من موغابي تعبير حماية مصالح الشركات الاميركية أو المتعددة الجنسيات، لما شعرنا باختلاف كبير.

غير أن المفارقة تصبح مدهشة عندما نستحضر حقيقة أن هذه المغامرة العسكرية التي قامت بها زيمبابوي على مسافة مئات الكيلو مترات تمت على يد "**قادة حركة التحرر التاريخيين**" الذين يستمدون مشروعيتهم من تحقيق استقلال بلادهم، فإذا بهم بعد الاستقلال يتحولون إلى قوة إمبريالية، وإنهم إمبرياليون فقراء، إذ أدت سياسات موغابي إلى إفقار واحدة من أكثر دول افريقيا نصيبًا من الثروات.

وتصبح الدهشة سخرية مرة عندما نعرف أن موغابي اعترف رسميًا، في كانون الثاني يناير العام 1999 تحت ضغط حالة شديدة من السخط الشعبي سببها هذا التدخل أن زيمبابوي لا تتحمل أية نفقات فيه بل تتحملها: فرنسا وليبيا وأنغولا!

والعهدة على الراوي كما يقولون وهو الدكتور عبد الملك عودة. ولمشاركة ليبيا خصوصًا أهمية تحليلية كبيرة في ضوء خطابها السياسي "**الثوري**" الداعي إلى تحرير القارة من إمبريالية الغرب وفي ضوء تجربتها خلال العقد الماضي، إذ خرجت من الحصار – أو تكاد – لتحل بحسب محللين سياسيين فرنسيين محل فرنسا في افريقيا وترث جانبًا من مناطق نفوذها!

ودروس المشهد ما زالت كبيرة، فنحن أمام نموذج جديد للارتزاق العسكري تحل فيه الدول محل شركات المرتزقة فتؤجر قواتها لمن يدفع، وقد يكون نتيجة طبيعية

لاستئثار "**قادة التحرر التاريخيين**" بحكم بلادهم بعد زوال الاستعمار لينتهي حلم الاستقلال الوطني بمثل هذه الكوابيس المرعبة.

فهل نستطيع دعوة الآخرين لأن يواجهوا معنا إمبريالية الغرب، بينما بعض سياساتنا هو وجه آخر للعملة نفسها؟

في النهاية: هل تسبغ "**إمبريالية الضعفاء**" المشروعية على إمبريالية الأقوياء؟

انتظار عراقي لـ "فيتو" لا يأتي![23]

من المشاهد الجديرة بالتأمل والتحليل في الأزمة العراقية، هذا الانتظار الذي يشبه اجواء الأساطير اليونانية، لفيتو روسي أو صيني أو فرنسي لا يجيء، فهذا نهج الحكومة العراقية في تعاملها مع مأزقها المتواصل منذ غزوها الكويت...

قبل الضربة الاميركية كان هناك انتظار لهذا الفيتو، ثم تزايدت الثقة في أنه سيأتي، طوال سنوات الحصار الذي لم يسقط، ولم يتآكل كما بشرنا كثيرون، بعد رحلات طيران اعلامية حذر كثيرون – ومنهم كاتب هذه السطور – من أنها تكسب النظام العراقي مشروعية لا يستحقها ولا تقدم للشعب العراقي المسكين شيئًا.

وعلى رغم أن الدروس كانت تتوالى قاسية، فإن الانتظار ما زال مستمرًا وأحيانًا تصاحبه، كالموسيقى التصويرية، جوقة من محترفي التحليل السياسي الذين لا يملون من البكاء على "**الفردوس المفقود**" في العالم، حين كان هناك قطبان يتنافسان، وكان في إمكان صانع القرار السياسي العربي أن يتنقل بينهما كالعصفور الطليق في "**سماء التبعية**"!

من دون أن يضطر إلى النزول على الارض ليرى بؤس شبعه، وكأن سبب الكارثة اليوم هو زوال الاتحاد السوفياتي، بينما سببها الحقيقي الذي ما زال قائمًا ضياع عقود من عمر الأمة العربية في متاهة الفقر والاستبداد.

([23]) **نشر في: 2/ 10/ 2002 – رقم العدد: 14440 – الباب: أفكار / الصفحة: 10.**

ومن ثم تكون البشرى التي ننتظرها جميعًا أن تستخدم احدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حق النقض، لتأتي النهاية السعيدة للرواية.

هذا الموقف جرس إنذار ينبغي أن يصيبنا جميعًا بالرعب، فصانع القرار الرسمي العربي تجاوز مرحلة قبول التبعية إلى العجز عن التفكير خارجها، فلا مشكلة في قبول التبعية التامة للولايات المتحدة لو أنها غيرت موقفها من بعض القضايا، وفي غياب من ينافس الولايات المتحدة علينا أن نبحث عمن يستطيع القيام بالدور، وكأن تحوُّل دولة ما إلى قوة عظمى تحكمه مطالبات "**ضحايا**" الولايات المتحدة لها بأن تفعل.

لقد لعبت الدول الثلاث: روسيا وفرنسا والصين، هذه اللعبة على مدى أكثر من عشرة أعوام، وفي كل مرة كان الأمر ينتهي بترضية تقدمها الولايات المتحدة لكل منها، حتى تحول الملف العراقي لما يشبه ورقة الابتزاز تستخدمها إحدى الدول الثلاث، وقد يكون التغير الوحيد الذي طرأ على المشهد اضافة ألمانيا إلى قائمة منقذي العراق المحتملين، على رغم أن من يتتبعون كل تصريح بالاعتراض على توجيه ضربة للعراق ليضخموه ويصوروه كما لو كان تحديًا سافرًا يستند إلى موقف مبدئي، يعلمون أن ألمانيا لا تملك حق الفيتو ولا تملك من القوة العسكرية والنفوذ السياسي الدولي ما يوازي قوتها الاقتصادية.

فهل من "**فيتو**" مفاجئ مجهول المصدر، ينقذ الأمة العربية التي أصيبت بمرض عضال مزمن لا يعالجه إلا هذا الدواء السحري؟!

"نزع" علماء العراق وما يليه ...([24])

منعطف جديد مهم شهده الملف العراقي بإقرار الكونغرس الأميركي مشروعه القانون الذي حمل عنوان "**قانون هجرة العلماء العراقيين 2002**"، وينص على منح العلماء العراقيين الذين يوافقون على تقديم معلومات "**ذات صدقية**" في شأن برامج الأسلحة العراقية، تصريح إقامة دائمة في الولايات المتحدة. ويُقدَّر أن نحو 500 عالم عراقي وعائلاتهم يمكن أن يستفيدوا من القانون. وتتمثل الأهمية الخاصة لهذا المنعطف في أنه إشارة – ينبغي أن تؤخذ بجدية شديدة – إلى أن قرار الحرب يبدو نهائيًا.

ففي تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي كانت الولايات المتحدة الأميركية حريصة على السيطرة على المخزون النووي الذي كان متناثرًا في جمهوريات سوفياتية عدة خشية وصولها إلى قوى معادية لواشنطن. غير أن هذا الاهتمام الكبير بالترسانة النووية السوفياتية أهمل السيطرة على حركة العلماء السوفيات من ذوي التخصصات المتصلة بالتقنيات العسكرية، ما أدى إلى حالات هروب قيل إن بعضها كان إلى دول تعتبرها الولايات المتحدة معادية بدرجة أو أخرى.

ومنذ أشهر تتسرب تقارير عن علماء عراقيين شاركوا في مشاريع التسلح العراقي يمكن تقديمهم للمحاكمة كمجرمي حرب، ومثل هذا "**الترهيب**" المقصود يجعل "**الترغيب**" الذي أعلن عنه أخيرًا، متمثلًا في القانون المشار إليه، ذا تأثير

([24]) **نشر في: 28/ 11/ 2002 – رقم العدد: 14497 – الباب: أفكار – الصفحة: 15**.

مضاعف. فالتخيير الآن هو بين الموت في زنزانة مظلمة وبين الحياة في الفردوس الأميركي!

ومن يسترجع ما أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي من تداعيات يكتشف فورًا أن الأمر محاولة لسد ثغرة في النموذج، فحال الفوضى التي من المؤكد أن تعقب أي عمل عسكري غربي ضد العراق، قد تؤدي إلى فرار بعض هؤلاء العلماء في منطقة شديدة الاضطراب، تحكم العلاقة بين الكثير من دولها توازنات قوى شديدة الحساسية.

ويرجح هذا أن الإدارة الأميركية تخشى المراهنة على نظام عراقي بديل "**ديموقراطي عقلاني رشيد**" على الطريقة الأميركية طبعًا!، فتفضل تفكيك العراق لتغيير التوازنات في المنطقة... ومن الضروري أن يسبق التفكيك نزع الأنياب!

مقالات العام 1999

اقتراح ينطلق من التجربة الناصرية:
"بيان 30 مارس" عراقي([25])

"**بيان 30 مارس**" أحد الأدبيات السياسية المصرية الشهيرة، أصدره جمال عبد الناصر في آذار مارس 1968، مستهدفًا معالجة أوجه القصور التي أدت إلى نكسة حزيران يونيو 1967. وأقر البيان بوضوح، بدور غياب الحريات، وسيطرة التنظيم الواحد، واتساع نفوذ أجهزة الأمن على نحو مبالغ فيه دولة الاستخبارات، في وقوع النكسة.

وعلى رغم أن الدرس الأكبر في البيان كان إعادة الاعتبار إلى الديموقراطية كشرط موضوعي للانتصار في المواجهة مع "**الآخر**" فإن البعض على ما يبدو لم يستوعب الدرس بعد، فبعد أكثر من ثلاثين عامًا على النكسة يقف النظام العراقي في مفترق طرق تاريخي قد يفضي الاختيار الخطأ فيه إلى نكسة تكون علامة في تاريخ العراق كما نكسة حزيران يونيو مصريًا. ولو استوعبت القيادة العراقية دروس حزيران على رغم وجود اختلافات لا ننكرها بين موقف ناصر 1967 وموقف صدام 2003، لأصدرت: "**بيان 30 آذار العراقي**" قبل النكسة لا بعدها. فالإصلاح الديموقراطي كان كفيلًا بتغيير صورة المشهد الراهن كليًا، فهذا العدد الكبير من تنظيمات المعارضة العراقية وهذه الطوابير من اللاجئين السياسيين الذين يُحصون

([25]) **نشر في: 25/ 1/ 2003 – رقم العدد: 14552 – الباب: أفكار – الصفحة: 14**.

بالملايين، يكون موقفهم مختلفًا لو أدار النظام العراقي علاقته بالشعب العراقي على نحو أكثر انفتاحًا.

والمفارقة الأكثر إثارة هي أن شرائح من السياسيين والمثقفين الناصريين يعودون بالتجربة الناصرية – من خلال موقفهم في الأزمة العراقية – إلى ما قبل "**بيان 30 مارس**" الذي يعد أحد اهم إيجابيات حكم ناصر، وهم يتحدثون عن الديموقراطية كجزء من إجراءات حل المشكلة العراقية بالضبط، كما كان يتحدث "**الناصريون الشموليون**" الذين أدت تصوراتهم وممارساتهم إلى الوقوع في النكسة.

فهل يستوعب النظام العراقي الدرس ويصدر بيان 30 آذار عراقيًا قبل النكسة؟

مواقف سياسية متسرعة تلبس أثواب الفتاوى([26])

دروس متعاقبة تمر علينا فلا نتعلم منها، ومحن قاسية تختبرنا فلا نحاول إخضاع أدائنا للتقويم بعد كل خسارة، أملًا في تلافي الأخطاء، وكأن التاريخ دورات أبدية من "**الأسئلة القاتلة**" تلح علينا طويلًا ونحن نتجاهلها، ثم نصبح بغتة مطالبين بالإجابة عنها فورًا فنهوي في منزلقات التسرع. فتاوى تدهمنا فلا ندري إن كانت تنزيلًا للنصوص على الواقع أم مواءمات سياسية تفرض على صاحبها أن يرى ما يحب ويغلق عينيه – عمدًا – عما لا يحب.

ومواقف تلتحف عباءة "**الاجتهاد الفقهي**" أملًا في أن تسلم من تقويمها بمعايير السياسة، وهي – بعد إزالة ديباجاتها الدينية – تكشف عن اهواء وتشير إلى مصالح دنيوية.

عندما غزا العراق الكويت التوت ألسنة، وراحت تبحث عن ثغرة لتبرير عدوان لا نصيب له من المشروعية الدينية، وزاغت أبصار عن حقيقة أن ردع المعتدي تحت راية تحالف غربي دواء مر لم يكن له في الواقع العملي بديل، وأن الموازنة لم تكن فقط بين بقاء الكويت دولة مستقلة وتحوُّلِها محافظة عراقية، بل كانت بين أن يعيش مواطنوها في ظل دولة تتيح لمواطنيها قدرًا من الحرية السياسية هو الأفضل – تقريبًا – في العالم العربي، وأن يصبحوا رعايا أشد الأنظمة العربية قمعًا، بين أن يحتفظ المواطن

([26]) **نشر في: 8/ 2/ 2003 – رقم العدد: 14566 – الباب: أفكار – الصفحة: 14**.

الكويتي بمستوى معيشة أهلته له موارد بلده وبين أن تتبدد ثروته في مغامرات عسكرية فاشلة لا تنتهي، بينما يبقى له الجوع والفقر... وصور الزعيم الأوحد.

وعندما قررت الولايات المتحدة توجيه ضربة عسكرية لصربيا بسبب العدوان الصربي البربري على مسلمي كوسوفو، انقسمت هيئات الإفتاء الرسمية في عدد من دول العالم الإسلامي، وأصبح كثير منهم يتحدثون عن ضرورة "**الحفاظ على سيادة الدولة**" لينحازوا بوضوح للسياسي، حتى لو سمي كذبًا، "**الوطني**" على حساب "**الإنساني**"، ولتصبح الدولة وثنًا يعبد من دون الله وتراق في معبده الدماء وإن كانت دماء العراقيين – مسلمين ومسيحيين – أو دماء مسلمي كوسوفو أو مسلمي الشيشان، فسيادة الدولة صالحة للاستخدام في "**دار الكفر**" أيضًا!

وأصبح لتعبير مثل "**الشأن الداخلي**" من التأثير ما يساوي تعبيرًا مثل "**المعلوم من الدين بالضرورة**"، وأصبحت الرغبة في تغيير الانظمة السياسية أشبه بالردة عن الإسلام، وبينما أوسعنا فرانسيس فوكوياما نقدًا مبرحًا بسبب اطروحة "**نهاية التاريخ**" أصبح كثيرون منا يستبطنون إيمانًا بأن: كل نظام سياسي عربي في بلده هو "**نهاية التاريخ**"، وتفوقنا على فوكوياما عندما وجدنا للأمر تخريجًا شرعيًا!.

والآن يخرج علينا مجتهدون رسميون بفتاوى تحرم التعاون مع المساعي الأميركية لتغيير النظام في العراق، وبغض النظر عن الموقف السياسي الواجب اتخاذه من هذه المساعي – فلست منحازًا إلى حق الولايات المتحدة في تغيير النظام العراقي – فإن إخضاع هذه الفتاوى للتحليل والتقويم ينطوي على أهمية تتجاوز الأزمة العراقية كلها، بما هو مرّ فيها وما هو اشد مرارة، فاستخدام الفقه والحرب بسلاح الفتاوى انطوى على أخطاء... وستترتب عليه خطايا أكبر.

فتحريم هذا التعاون يعني تحريم هذا العمل العسكري ابتداء، وهو أمر استند من افتوا به إلى عدم جواز معاونة "**الكافر**" في حربه على المسلم، فقسموا العالم بذلك مرة أخرى إلى "**دار الاسلام**" و"**دار الكفر**" بالمفهوم التقليدي.

فهل يدركون، أم يتجاهلون، أن مراجعات للمفهوم، حدثت في إطار الفقه، أخذت في اعتبارها متغيرات عدة، في مقدمها أن "**دار الكفر**" أصبحت تضم الملايين من المسلمين، وكثير منهم فرَّ إليها هربًا من جحيم الاستبداد المستعر في "**دار الاسلام**"؟

ولم يسلم مفهوم دار الإسلام نفسه من إعادة صوغ تمت كاجتهاد علمي محض لم تدفع إليه أزمة طارئة، كما أن ذلك يعني أننا أمام صراع ديني محض، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج وخيمة.

وغنيّ عن البيان أن الأسماء المستخدمة في هذه الفتاوى لا تنطبق على مسمياتها، وهو ما يستبعد حدوثه سهوًا من علماء كبار بعضهم يعبر عن مؤسسات دينية رسمية.

وهم – للأسف الشديد – لم يقولوا لنا في الوقت المناسب:

بأي وصف شرعي كان يوصف عدوان صدام حسين على إيران؟

وبأي وصف كان يوصف احتلاله الكويت؟

ولم يعلنوا حكم الشرع في مشروعية نظام سياسي اعتدى على مواطنيه بالأسلحة الكيماوية وألقى بجيلين على الأقل من أبنائه في أتون حربين ضاريتين لم يستهدف فيهما الكيان الصهيوني عدو الأمة الأول، بل استهدف دولتين مسلمتين.

فضلًا عن تبديد ثروة العراق وتمزيق وحدتها الوطنية ودفع الملايين للمنافي إضافة إلى ملايين أخرى يفترسهم الجوع نتيجة حصار ظالم تسبب فيه بسياساته الدموية.

وإذا كان تغيير النظام العراقي بالقوة جريمة لا يرضاها الاسلام فهل يعد بقاء النظام العراقي جريمة أخرى لا يرضاها الإسلام أم لا؟

وبأي معيار شرعي ترجحون تقديم دفع مفسدة ما "**قد**" يتعرض له الشعب العراقي نتيجة العمل العسكري على مفسدة ما يتعرض له بالفعل منذ عقود على يد النظام الحاكم؟

ومتى أصبح التعاون مع الولايات المتحدة في عمل عسكري كهذا جريمة؟

وهل ينسحب هذا التحريم على علاقات التحالف والتعاون الرسمي بين الولايات المتحدة والدول العربية أم لا؟

ومعظم الأنظمة السياسية العربية تتعاون معها جهارًا نهارًا لعقود متوالية، فلماذا لم تتذكروا هذا التحريم إلا الآن؟

دينية "التنظيم" في العراق اليوم([27])

مشهد تاريخي بكل معنى الكلمة هذا الذي يشهده العراق، فللمرة الأولى، منذ قرون عدة، يسمع صوت الشعب العراقي داخل العراق غاضبًا معترضًا مطالبًا محذرًا، وعلى رغم أن حق الكلام ليس إلا مؤشرًا وحيدًا على حصول العراقيين على قدر من حرياتهم، فإنه يظل مؤشرا جديرًا بالتوقف أمامه.

يسترعي النظر في المشهد العراقي الراهن صعود الحوزة الدينية الشيعية إلى دور في إعادة ترتيب الأوضاع بعد زوال نظام البعث، هي التي دفعت ثمنا باهظا لمخاوف حزب البعث من ثورة شيعية عراقية على النمط الإيراني.

وهذا الصعود، وإن كان في جانب منه مفهومًا، بوصفه نوعًا من الاحتماء برموز القداسة في لحظات الازمات، إلا أنه بالقدر نفسه تأكيد لأهمية "**التنظيم**". فنخبة حزب البعث البائد كانت تدرك الأهمية الحاسمة لـ "**التنظيم**"، سواء في تراكم الخبرات، أو القدرة على تحريك الجماهير. واعتبرت منع المجتمع العراقي من حقه في تنظيم نفسه، تعبيرًا عن قناعات أو مصالح، ضمانًا من أهم ضمانات استمرارها، وهو ما لم تسطع هذه النخبة سلبه من "**الحوزة الدينية**"، فأصبحت القوة الوحيدة تقريبًا المنظمة داخل مجتمع عراقي منهك من الاستبداد، متوجس من المعارضة القادمة في الركاب الأميركي.

([27]) **نشر في: 21/ 4/ 2003 – رقم العدد: 14637 – الباب: أفكار – الصفحة: 12**.

الحضور الحوزوي مرشح لتأسيس جديد لعلاقة الديني بالسياسي، فهل يوصل هذا الصعود ما انقطع بسبب الحرب العراقية – الايرانية؟

إنه سؤال مفصلي وستترتب على الإجابة عنه نتائج شديدة الأهمية.

أحلام بعض المثقفين أكثر بؤسًا من الواقع([28])

على أعتاب القرن الحادي والعشرين يستوقف كل عاقل أن يرى مثقفين عربًا يحلمون بحاكم أكثر استبدادًا ويبكون عليه إن انهار حكمه. وبعد الحرب على العراق تحفل وسائل الاعلام العربية بالكثير من هجائيات الحريات، وإن انصبت اعتراضات اصحابها على الديموقراطية الليبرالية، كمفهوم نظري، او كدعوة سياسية غربية، وهي تجعلنا نبدو كما لو كنا لا نستطيع العيش إلا في ظل "**القائد الضرورة**"، ذلك الملهم الذي يستطيع بحكمته ان يدخل أمته عصر "**المقابر الجماعية**" من أوسع أبوابه!!.

واستوقفني، بل صدمني، أن فريقًا من المثقفين العرب كان منح عراق صدام حسين – على سبيل التكريم طبعًا – لقب: "**بروسيا العرب**"، والحلم البروسي لا يختلف كثيرًا عن الحلم الكوري الشمالي الذي تاق اليه الكثير من المثقفين، كعرض من "**أعراض الحرب على العراق**"، وهي أعراض نفسية، ربما كانت أجدر باهتمامنا من أعراض "**مرض حرب الخليج**".

والحلمان الكوري الشمالي والبروسي، كلاهما من أعراض الرغبة في تدمير الذات، وإن أدى ذلك إلى تدمير العالم كله.

كان بسمارك يقول: "**إن قيام دولة بولندا في أي شكل، هو بمنزلة قيام حليف محتمل لأي عدو يريد أن يهاجمنا، وبالتالي يجب على بروسيا أن تسحق**

([28]) **نشر في: 7/ 6/ 2003 – رقم العدد: 14684 – الباب: أفكار – الصفحة: 10**.

البولنديين إلى أن يفقدوا أي أمل ويسلموا بالهزيمة. إنني متعاطف للغاية مع وضعهم، ولكن، إذا كنا نريد البقاء فلا خيار أمامنا سوى إزالتهم".

هذا المنهج البروسي "**الشجاع**" نجد ملامحه في سلوكيات النظام العراقي المقبور الذي صنَّف الكثيرين في الخانة نفسها التي صُنِفَت فيها بولندا، فاعتبر صدام أن إيران هي بولندا، ثم اجتهد فمنح هذا الشرف للكويت، ثم قام بثورة عندما اكتشف أن بولندا التي تهدد أمن بروسيا هي الشعب العراقي نفسه!!!!.

والفارق بين بسمارك وصدام أن الاول كان يشفق على أعدائه وهو يبطش بهم، أما الثاني فكان أكثر بروسية من البروسيين أنفسهم، والصلة النهائية للمسلكين كانت دمارًا.

فما دلالة أن يكون حلم بعض مثقفينا أكثر بؤسًا من الواقع، وإلى أي درك انحدر المشروع النهضوي العربي عندما نجد آمال الحالمين به: بروسيا أو كوريا الشمالية؟.

هل تشتعل حرب الفتاوى مرة أخرى؟([29])

فاجأتنا لجنة الفتوى في الأزهر الشريف بفتوى أعدها نبوي مُحَمَّد العش عضو لجنة الفتوى في الأزهر وصدرت في 19 – 8 – 2003 واعتبرها شيخ الأزهر – لاحقًا – في غير محلها، تقطع بأن مجلس الحكم الانتقالي العراقي: "**فاقد للشرعية الدينية والدنيوية**"، لأنه قام على نقيض مبدأ الشورى، ولأنه فُرض على العراقيين بقوة الاحتلال ليكون "**مواليًا لأعداء الله**".

وأكد الأزهر في فتواه أن العراق دولة إسلامية ولا بد من أن تكون الحكومة فيها شرعية، وأن الحكومة الشرعية تقوم على مبدأ الشورى الذي أقره الإسلام. وهذه الفتوى يمكن وضعها في سياق فتاوى مماثلة سبقت إطاحة النظام العراقي وقد ناقشت بعضًا منها في مقال نشرته "**الحياة**" (8 شباط/ فبراير 2003). وإذا تجاوزنا قضية التوقيت وتزامنه مع زيارة وفد المجلس لمصر، وجدنا عددًا من القضايا والأسئلة التي ينبغي التوقف عندها.

أما الحكم على هذا المجلس بأنه فاقد للشرعية الدينية فأمر فيه نظر، وأما كونه فاقد الشرعية الدنيوية، فأمر ليس مناط عمل لجنة الفتوى في الأزهر أن تنظره، فضلًا عن أن يكون العضو الذي أعد الفتوى مؤهلًا لذلك. فمفهوم "**الشرعية الدنيوية**" مداره المعرفة القانونية الدقيقة بطبيعة الوضع المترتب على وجود القوات

([29]) **نشر في: 1/ 9/ 2003 – رقم العدد: 14770 – الباب: أفكار – الصفحة: 8**.

الأميركية – البريطانية على أراضيه، وهو أمر لا يملك مؤهلات الفصل فيه من كان مؤهلًا – في الأساس – للفتوى الشرعية.

أما التبرير الوارد في الفتوى فهو أكثر استحقاقًا للتوقف عنده، فالنظام العراقي المقبور الذي كان رموزه موضع ترحيب في الكثير من العواصم العربية – وضمن ذلك السفاحون منهم – لم تصدر في حقه فتوى كهذه على رغم أنه كان من أعتى الأنظمة استبدادًا في التاريخ العربي كله. كما أن الشورى التي أدى غيابها إلى افتقار هذا المجلس الى الشرعية غائبة من المحيط الى الخليج – مع استثناءات محدودة جدًا – بل شبه غائبة من طنجة إلى جاكرتا، فلماذا يسقط ذلك على العراق؟

أما القول: إن المجلس مفروض على العراقيين بقوة الاحتلال ليكون مواليًا لأعداء الله فيطرح السؤال عن حدود الموالاة، وما إذا كانت العلاقات "**الحميمة**" التي تربط أنظمة عربية أخرى بالولايات المتحدة تدخل ضمن هذه الموالاة أم لا؟

ولماذا يتم التركيز على ما تفرضه قوة الاحتلال من دون ذكر ما تفرضه قوة الاستبداد؟

وتصف الفتوى موقف من يرفضون الاعتراف بالمجلس بأنه تعبير عن "**إجماع المسلمين في هذه الحياة**" من دون أن تحدد طبيعة هذا الإجماع: هل هو سياسي أم ديني؟ وما إذا كانت لجنة الفتوى في الأزهر مخولة لأن تحدد ما هو موضع إجماع سياسي؟

ولعل ما يثير التساؤل أيضا ذلك التقارب بين الخطاب الرسمي المصري والخطاب "**الإخواني**" في القضية العراقية، وهو ما تعكسه شواهد عدة آخرها فتوى أصدرها قبل أيام 11 – 8 – 2003 **حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني،**

الذراع السياسية لجماعة "**الإخوان المسلمين**" في الأردن تصب في سياق فتوى الأزهر، إذ إنها حرّمت على المسلمين المشاركة في مجلس الحكم.

وهذه المواقف هي جزء من سياق عام يتسم في مجمله بإطلاق الأحكام القاطعة الدينية والوطنية، ويغتصب حق الحديث باسم العراقيين مطالبًا بما لا يطالب به العراقيون أنفسهم، ويوجب عليهم، ويطعن في وطنية قطاعات واسعة من النخبة السياسية العراقية بمعيار واحد هو: قبول التعامل مع الأميركيين. أما العودة إلى استخدام سلاح الفتاوى على هذا النحو فخطر يهدد صدقية مؤسسات لها في نفوس الناس مكانة لا يجوز تقديمها قربانًا لتحقيق أهداف نظام سياسي.

معارك اللاسامية في قلب هوليوود([30])

"**معاداة السامية**" أحد أكثر المفاهيم مركزية في الوعي الغربي، لكنه في الوقت نفسه أحد أكثر المفاهيم ضبابية وتشوشًا، ففي أحيان كثيرة يبدو أداة للابتزاز والإرهاب الفكري عندما يستخدم لطمس الفروق بين اليهودية كدين سماوي والصهيونية كحركة عنصرية، أو بين اليهود كجماعات بشرية متمايزة والكيان الصهيوني.

ومن المفارقات أن هوليوود كانت واحدة من أهم أدوات نشر المفهوم في طبعته الأكثر إغراقًا في الصهيونية، تشهد حاليًا معركة حول فيلم يتهمه الصهاينة بمعاداة السامية. الفيلم الذي أخرجه وشارك في إنتاجه ميل غيبسون اسمه "**الآلام**"، ويحكي الساعات الأخيرة من حياة المسيح. وهو بحسب تقرير للوكالة الفرنسية يثير قبل خروجه إلى صالات العرض "**حربًا دينية**" حقيقية في الولايات المتحدة.

ولعل أفضل تلخيص للمشاغبات التي يثيرها الصهاينة بحق الفيلم، ما جاء في رسالة إلكترونية أرسلت للحاخام مارفين هاير مؤسس ومدير **مركز سيمون فيزنتال** وجاء فيها: "**أرى أن من المثير للحزن أن تسعوا لفرض الرقابة على غيبسون، فاليهود لعبوا دورًا أساسيًا في مقتل يسوع، سواء أعجبكم الأمر أم لا. لسنا بحاجة لإعادة النظر في التاريخ. ألم تعلمكم المحرقة شيئا؟**".

([30]) **نشر في: 2/ 11/ 2003 – رقم العدد: 14832 – الباب: أفكار – الصفحة: 15.**

والسؤال الذي يثيره الفيلم يتصل بدور اليهود في صلب المسيح – بحسب عقيدة المسيحيين – فمنذ أصدر الفاتيكان الوثيقة الشهيرة الخاصة بتبرئة اليهود المعاصرين من المسؤولية عن صلبه ومغزى الوثيقة موضع جدل. فعلى رغم الموقف الإيجابي الذي تتبناه الوثيقة من مفهوم الاستمرار اليهودي في طبعته العنصرية الصهيونية، إلا أن الصهاينة أرادوا من ناحية أخرى أن يصوروها كما لو كانت تعيد كتابة تاريخ حياة المسيح وتبرئ معاصريه من اليهود من المسؤولية عن صلبه، فالوثيقة كانت تعني إعادة النظر في المغزى المعاصر للوقائع لا إعادة النظر في الوقائع نفسها.

من ناحية أخرى، فإن ميل غيبسون الكاثوليكي المتدين الذي أنفق خمسة وعشرين مليونًا من الدولارات في إنتاج الفيلم، لا يقف وحده، فهناك مؤسسات مسيحية أخرى تشاركه موقفه، فمثلًا القس تيد هاغارد رئيس **الجمعية الوطنية الإنجيلية** يصف الفيلم بأنه "**استثنائي**"، مؤكدًا انه أول فيلم "**يرسم حياة المسيح بهذه الأصالة**" بينما اعتبر دين هادسون مدير مجلة "**كريستو**" الكاثوليكية أنه "**سيصبح فيلمًا كلاسيكيًا، مرجعًا للمسيحيين ولجميع المؤمنين**".

وهذا الجانب من شخصية ميل غيبسون ومؤيديه يطرح قضية المكون الكاثوليكي في الواقع الأميركي في ظل الهيمنة البروتستنتية. وفي حقيقة الأمر فإن هذا المكون الكاثوليكي يمكن أن يكون له دور كبير في كبح الشطط الصهيوبروتستنتي ومقولاته الدينية والسياسية على السواء. والخلاف الذي يفجره الفيلم يشير إلى ثغرات لمواجهة السطوة الصهيونية على العقل الأميركي.

مقالات العام 2004

كركوك رمز الأخطاء التاريخية التي تتكرر([31])

تكاد مدينة كركوك العراقية تختصر الملمح الرئيس في صورة صراع الهويات في المنطقة العربية، فبعد قرون عدة من استقرار الرابطة الإسلامية بين شعوب الدولة العثمانية، هبت رياح "**التتريك**" التي يرى كثير من المؤرخين أنها أطلقت الشعور القومي لدى العرب. وبقدر ما كان التتريك خطأ، كان التعريب خطيئة تنكرت فيها شرائح من النخبة الثقافية للرابطة الإسلامية ولم تكن لديها البصيرة التاريخية لتوقع أن يمتد الخط على استقامته ليتم احياء ولاءات قومية اخرى كانت مكونًا ثابتًا في المحيط الجغرافي الذي سمي: "**الوطن العربي**"، وتم تعريفه جغرافيًا "**تعريفًا تحكميًا**" تجاهل جماعات عدة في مقدمها الأكراد.

وبتأثير مكون عنصري في الفكر القومي العربي بدأ هامشيًا وازداد حجمه بالتدريج تحول التجاهل إلى عداء وحملات تعريب، لم يدفع إليها الإيمان العميق بالعروبة، بقدر ما دفع إليها مرض خبيث اسمه: "**غطرسة القوة**"، ترافق انتشاره كالوباء مع صعود نخب عسكرية تلاعبت بالمشاعر القومية للشعوب متحالفة مع مثقفين قوميين اعتبروا "**التحديث الاستبدادي**" السبيل الوحيد للنهوض القومي.

ومشهد صراع الهويات الذي تشهده كركوك ويزعج القوميين هو الوجه الآخر والنتيجة الطبيعية لجرائم النظام العراقي البائد ضد الأكراد، وهي جرائم أخفتها قدرة

([31]) **نشر في: 11/ 3/ 2004 – رقم العدد: 14958 – الباب: قضايا – الصفحة: 19.**

النظام على التعتيم وتواطؤ المثقفين القوميين الذين اعتبروا معاناة الأكراد ثمنًا مقبولًا لتحقيق حلم النهوض العربي.

كان حتميًا مع سيادة الخطاب القومي في طبعته العربية أن يؤدي ذلك إلى إحياء قومي بين كل الجماعات القومية الأخرى في العراق، وهو أمر استوعبته القوى الكبرى مبكرًا، ما جعل قادة الاتحاد السوفياتي يطلبون من عبد الناصر استبعاد العراق من مشروع الوحدة الأولى، لأن دخول العراق مشروع الوحدة سيؤدي لحالة إحياء قومي تؤثر سلبًا في الرابطة الأممية في جنوب الاتحاد السوفياتي، وجاء انقلاب عبد الكريم قاسم 14 تموز يوليو 1958 ليقطع الطريق نهائيا على المشروع.

ومشهد الصراع الثلاثي الكردي – العربي – التركماني داخل كركوك ترجمة حرفية لمبادئ فلسفة القوة التي اعتمدتها النخب العسكرية ذات الخطاب القومي في علاقتها بالداخل والخارج معًا، وهذا المشهد ليس فقط حصاد رغبات انفصالية كردية يضخمها الإعلام العربي لأغراض سياسية أو تدخلات تركية في الشأن العراقي، بل هو بالقدر نفسه نتيجة تراكمات من الأفكار والممارسات اعتبر فيها القوميون العرب أن تحقيق الهوية حق لهم وحدهم دون غيرهم من الجماعات القومية.

ومن لم يستوعبوا درس التتريك ما زالوا عاجزين عن إدراك فداحة جريمة التعريب.

ويظل التاريخ خير معلم لكنه – كما يقول المثل السائر – "**معلم لا يرحم**"!.

مقالات العام 2005

تعديل الدستور المصري و"الثمرة المحرمة"([32])

التعديل المزمع إجراؤه على الدستور المصري تحوُّلٌ تاريخي. هذا ما لا ينكره أحد. لكن الخطأ الذي يبدو أنه سينطوي عليه يستحق هو الآخر أن يوصف بأنه خطأ تاريخي!

المتاح حتى الآن من معلومات عن هذا التعديل هو أنه سيتضمن ضمانات لمنع "**الجماعات غير الشرعية**" من الوصول إلى المنصب، وهي صياغة مراوغة لخطيئة سياسية أصرت عليها النخبة العسكرية المصرية لأكثر من خمسة عقود، عندما اعتمدت خيار "**الإقصاء**" في حق الإسلاميين، وهو ما ترتبت عليه نتائج معمدة بالدم دفع ثمنها الشعب المصري كله.

ومن السذاجة تصور أن نظامًا سياسيًا أيًا كانت مرجعيته يخلو من "**ثمرة محرمة**"، غير أن طريقة تحديد هذه الثمرة وكيفية منع ظهورها هو ما يميز نظامًا عن آخر.

والنتيجة التي يؤدي إليها التحديد الخاطئ للثمرة المحرمة تعكسه قصة آدم عليه السلام عندما خلقه الله سبحانه وتعالى ومنحه وحواء حق أن يأكلا من ثمر الجنة حيث شاءا ثم استثنى من دون أن يقرن النهي بتبرير عقلي: "**ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين**" (البقرة: 35). وعندما استزلهما إبليس لم يسلك طريق

([32]) **نشر في 11/ 3/ 2005 – رقم العدد: 15319 – الباب: أفكار – الصفحة: 10**.

التشكيك في وجوب طاعة الامر الإلهي، بل "**زين**" لهما أن يقربا الشجرة عبر تضليلهما عن حقيقتها: "**هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى**" (طه: 120)، وربما كان هذا مبررًا مقبولًا لأن نعتبر إبليس المعلم الاول لفن التضليل قبل غوبلز.

وإبليس عندما رفض السجود لآدم كان رفضه ينطوي ضمنًا على ادعاء امتلاك ما يمكن أن نسميه: "**حق تصنيف المخلوقات**"، ثم ادعاء امتلاك ما أسميه: "**جهة تصنيف المخلوقات**"، وبناء عليهما رفض السجود: "**أنا خير منه خلقته من طين وخلقتني من نار**".(الأعراف 12) وبناء على هذه المقدمات اعتبر النار خيرًا من الطين، ورتب على ذلك أن من حقه – أو من واجبه – ألا يسجد لآدم، ثم ترتب على الرفض والطرد من رحمة الله ان يصرف كل همه الى إغواء آدم ونسله: "**لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين**" (الحجر 39) بدل أن يصرفه إلى إنقاذ نفسه، رغم أنه، في كل ما جاء في القرآن على لسانه، مقر بعبوديته لله.

وادعاء سلطة سياسية ما أن من حقها تحديد: "**ثمرة محرمة**" من دون أن تكون محل إجماع وطني، وفرض هذا التحديد عبر آليات النظام السياسي ليس إلا "**ثيوقراطية**" وإن ارتدت ثوبًا مدنيًا. ويصبح هذا الخطأ خطيئة إذا سلك "**الاكليروس العسكري**" سبيل التضليل لفرض "**شريعته**".

لبنان وأوكرانيا ... ما الفرق؟([33])

عبارة موحية تلك التي وردت في تقرير الصحافية رندة تقي الدين "**الحياة**" (21/ 2/ 2005) منسوبة إلى الشهيد رفيق الحريري، إذ يشبّهِ لبنان بأوكرانيا قائلًا إن: "**أوكرانيا ليست أهم من لبنان، والرئيس بشار الأسد ليس أقوى من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بالنسبة إلى الأسرة الدولية التي تريد انتخابات حرة في لبنان**"، والبعد الذي تغفله هذه المقارنة هو المحك الحقيقي لمستقبل الملف اللبناني – السوري، فمن المؤكد أن لبنان ليس أقل حيوية ولا قدرة على المثابرة وراء المطالب الوطنية اللبنانية المشروعة من أوكرانيا.

أما الفرق الحاسم فهو بين الثقافتين السياسيتين للنظامين "**الروسي**"، و"**السوري**"، صحيح أنهما هجائيًا يتكونان من الحروف نفسها مع فارق الترتيب، إلا أن الفرق في المحتوى نوعي، فالنظام الروسي الذي ورث الاتحاد السوفياتي، وإن لم يتحمل أن يرث كل عداواته القديمة، هو نظام "**علماني عقلاني**" ما يعني أنه يملك القدرة على التراجع عندما تكون المعركة التي تواجهه خاسرة، يقينًا، وهو مؤهل لأن يخوض بعض معاركه "**افتراضيًا**" فيصبح مقبولًا لنخبته السياسية أن تتراجع عن خوض معركة من دون الحاجة إلى أن تقبل "**الهزيمة**" بعد أن تقع فعلًا.

([33]) **نشر في 28/ 2/ 2005 – رقم العدد: 15308 – الباب: أفكار – الصفحة: 15**.

أما النظام السوري فهو نظام لا عقلاني تعاني نخبته السياسية وقوعها في أسر حتميات موهومة تجعله يخوض كل معاركه حتى آخر جندي، حتى لو كانت المعركة حول قضية بينة البطلان، أو حول قضية تقبل المواءمة والمفاوضة والحل الوسط. وقد يكون من التجاوز مقارنة الوضع القائم بوضع النظام العراقي قبل إسقاطه، غير أن المحتوى متشابه إلى حد بعيد، خصوصًا في ما يتصل بالطبيعة اللاعقلانية للثقافة السياسية لحزب "**البعث**"، والعامل الذي سيكتب نهاية مسلسل التجاذب الجاري حاليًا سيكون قدرة النظام السوري على فك قيود الحتميات الوهمية قبل أن يختنق بها.

هذا هو الفرق الرئيس بين أوكرانيا ولبنان، وهو فرق يسلط الضوء على دور البعد الثقافي في مصير مشاريع التغيير السياسي، فالمعارضات السياسية الديموقراطية تحت حكم الديكتاتوريات العقلانية القادرة على التراجع في الوقت المناسب كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي نفسه، وفي جنوب أفريقيا، يختلف مصيرها ومصير مشاريعها التعبيرية اختلافًا تامًا عن مصير المعارضات التي تواجه ديكتاتوريات لا عقلانية مصابة بأعراض "**ماساداة**".

مقالات العام 2010

السياسي الحالم بين ثقافتين([34])

السياسة هي في الأصل مواءمة ومفاوضة وهي من ثم واقعية، لكن السياسي يصعب عليه أن يحصد تأييد الجموع ما لم يعدهم بـ "**التغيير**"، ومن هنا يدخل الحلم ساحة السياسة، حيث يطرح السياسي غالبًا وعدًا ما لجماهيره. ومن يتابع حملات السياسيين في التحارب الديموقراطي يجد تراثًا عريقًا من أدبيات مغازلة الأحلام، والكوابيس أيضًا!

وقد شكل النجاح التاريخي للرئيس الأميركي باراك أوباما نموذجًا من نماذج التسويق الناجح للحلم، فقد كان من شعاراته الرئيسة أن "**الحلم الأميركي**" ما زال حيًا، كما شكل كتابه: "**أحلام من أبي**" واحدًا من أكثر الكتب مبيعًا. وهذه الحقائق لا تمثل جزءًا من مناخ انتخابي أو مزاج سياسي، بل تمثل سمة لثقافة لم يتحول إحساسها بهذه المفردة إلى إحساس سلبي في قلب حضارة المادة والآلة والقوة ونفوذ المال وجماعات الضغط، إلى آخر ملامح الصورة النمطية للثقافة الغربية، وبعبارة أكثر تحديدًا، الثقافة الأميركية.

وقد أطلق الحراك السياسي الذي تشهده مصر خلال السنوات القليلة الماضية قاموسًا جديدًا من التعبيرات السياسية صنعتها الأحداث، وحفل الخطاب التحليلي المصري باجتهادات – وأحيانًا اتهامات – لوصف ما يحدث وتحليله واستشراف مآلاته.

([34]) **نشر في: 6/ 8/ 2010 – رقم العدد: 17290 – الباب: الرأي – الصفحة: 9.**

وبطبيعة الحال انطوى هذا الخطاب على تفسيرات لأسباب الفشل والنجاح المحتملة للخيارات السياسية المختلفة، وخصوصًا في سباق الانتخابات الرئاسية المنتظرة في العام المقبل. لكن من الأفكار المثيرة التي طرحت في هذا السياق القول بسبب أراه غريبًا جدًا لتبرير افتقار مُحَمَّد البرادعي الرئيس السابق لهيئة الطاقة النووية لأن يستحق الفوز بمنصب الرئيس.

والحديث هنا ليس عن الدستور والمواد القانونية المنظمة للمنافسة الانتخابية، فهذا أمر مفروغ منه وعقباته معروفة سلفًا، لكن الحديث هو عن اتهام البرادعي باتهام يستلفت الانتباه هو أنه "**حالم**"، وكأن الحلم مستبعد من ثقافتنا السياسية، وبالتالي من سلة خياراتنا، أو هكذا ينبغي أن يكون. وقد لا يكون البرادعي قادرًا على تحقيق الشروط اللازمة للترشح، وقد يتجاوزها ولا يتمكن من الحصول على الأكثرية. كل هذه أبعاد من المفهوم أن يتم تقييم المشروع السياسي للبرادعي في ضوئها. أما وصفه – على سبيل الاتهام – بأنه "**حالم**"، فهذا هو الجديد!

وقد يكون الاتهام مؤشرًا على اختلاف بين ثقافتين، إحداهما ذهبت غالبية ناخبيها إلى صندوق الانتخابات لتصوت لـ "**الحلم**" انحيازًا إليه كخيار سياسي للمستقبل، وأخرى ترى – أو على الأقل يرى بعض مثقفيها – أن الحلم "**تهمة**"!

ياناييف: رحيل رجل وفكرة وعصر[35]

في حزيران يونيو 2008 تُشرِ خبرٌ صغيرٌ كان إعلانًا عن طي صفحة من التاريخ المعاصر. الخبر يقول إن اتحاد العلماء الأميركيين أعلن أن أميركا سحبت آخر أسلحتها النووية من بريطانيا، بعد أكثر من نصف قرن على نشرها هناك حيث كانت مخزنة منذ 1954.

والخبر كان صغيرًا ومنزويًا كما لو كان خبر وفاة ممثل مغمور. وهو لو نشر قبل سنوات لاحتل مانشيتات الصحف في العالم كله. وقبل أيام أشاع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي فكرة كانت من الأعمدة الرئيسة التي حملت توازن الرعب لعقود بين العملاقين حتى أعلن وفاتها، تلك هي فكرة الدفاع عن أوروبا أمام روسيا. وقبل أن يتبخر صدى تصريحات ساركوزي كانت موسكو تودّع رمزًا من أهم رموز هذا العصر الذي رحل بسقوط الشيوعية. فقد توفي، في أحد مستشفيات موسكو، غينادي ياناييف: نائب رئيس الاتحاد السوفياتي، الذي كان واحدًا من "**الانقلابيين**" الذين حاولوا حماية ذلك الاتحاد من التفكك.

كان ياناييف نائبًا لرئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، لكنه تمرد عليه بسبب مشروعه الإصلاحي. وأصبح عضوًا في: "**لجنة الطوارئ**"، بل أحد منظّريها، وهي حاولت السيطرة على مقاليد الأمور في آب أغسطس 1991 بينما

([35]) **نشر في: 13/ 10/ 2010 – رقم العدد: 17358 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

غورباتشوف معزول في منتجع على البحر الأسود. ومن موقع الرجل الثاني إلى مغامرة عزل غورباتشوف انتقل ياناييف إلى السجن، قبل أن يفرج عنه في 1994 بموجب قانون العفو.

ومن مفارقات التحليل أن وفاة الرجل أطلقت موجة من التحليلات تصفه بالشيء ونقيضه، فهو "**بطل التمرد**"، "**منقذ الاتحاد السوفياتي**" الذي لم ينجح طبعًا، وهو في تحليلات أخرى "**قائد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي عجّلت بانهيار الاتحاد السوفياتي**". بل إن زعيم الحزب الشيوعي الروسي غينادي زيوغانوف قال عقب وفاة ياناييف إن الشعوب السوفياتية خسرت كثيرًا بسبب فشل "**لجنة الطوارئ**" في تحركها الذي كان يجب أن ينجح.

وفي الحقيقة لا يبدو فشل "**لجنة الطوارئ**" عصيًا على الفهم كما شاع في كتابات استعادت الحدث متسائلة عن أسبابه، فهذا الصراع حدث ما يشبهه بالضبط في مصر عام 1971 بين الرئيس المصري أنور السادات وعدد من أهم أركان النظام، وتكرر الفشل للأسباب نفسها بعد عشرين سنة، فاليساري شخص ثوري لا يخلو من سمات "**هاملتية**".

ولعل من المصادفات المثيرة أن يكون رحيل "**قائد التمرد الأخير**" مترافقًا مع حال من الفزع العابر لحدود الدول في أوروبا على اليسار الأوروبي الذي يتداعى كقصر من ورق. السياسي الهولندي خيرت فيلدرز عبّر عن هذا الواقع في بلاده بعبارة ظريفة قائلًا: "**لم يعد لليسار كلمة في هذا البلد**"!.

أما أوروبيًا فالمشهد لا يختلف كثيرًا، وقد عبر ماريو سواريز، رئيس البرتغال السابق، عن الظاهرة بمقال شهير نشر في حزيران يونيو الماضي عنوانه: "**اليسار**

الأوروبي في انحسار مذهل"، وهو يعتبر أن الموقف من الاشتراكية، في إيطاليا مثلًا، هو "**كما لو كان الأمر يتعلق بمصطلح ملعون**".

ويترافق رحيل ياناييف مع سعي أحد أهم أقطاب حلف وارسو الراحل لوجود عسكري أميركي أكبر، إذ اعتبره وزير الدفاع البولندي: "**يمثل ضمانًا بمزيد من الأمن**".

ولكل ما سبق، فإن رحيل ياناييف رحيل: رجل وفكرة وعصر.

فرنسا والنقاب بين قرنين:

فرانز فانون اعتبر الحملة على النقاب أثناء احتلال الجزائر "انتهاكًا جنسيًا"([36])

تثير أجواء الحرب على الحجاب والنقاب في أوروبا مشكلة معرفية/ أخلاقية مهمة من أهم وجوهها الرؤية الاستشراقية للمرأة الشرقية والصورة النمطية التي رسّخها لها الاستشراق لقرون، وهي قضية تتصل اتصالًا مباشرًا بما يسمى: "**فلسفة الجسد**". فإلى جانب الخوف المبالغ فيه على الهوية، وهو يبدو نفسيًا في المقام الأول، ثمة أبعاد ثقافية واعية في الفكر الأوروبي وراء الرفض الواضح للحجاب والنقاب تدفع باتجاه الرغبة في "**استئصال**" الزي الإسلامي كونه علامة على ما يعتبرونه قهرًا للجسد الأنثوي.

والقصة في الوجدان الأوروبي قديمة، ففي واحدة من كلاسيكيات الأدب الإنكليزي قدّم شكسبير شخصية: "**كليوباترا**" الملكة الشرقية، التي أغوت بجمالها وسحرها وفتنتها القائد الروماني أنطونيوس، ودفعته للتضحية بالمجد والسلطة، وإهمال العالم وشؤونه، للانغماس في أجواء الترف والملذات. وهو ما يتكرر في رواية للروائي الفرنسي غوستاف فلوبير على لسان بلقيس ملكة سبأ. "**رمزًا للمرأة الشرقية**"، إذ تقول لناسك: "**أنا لست مجرّد امرأة... إنني العالم بأسره، فمتى سقطت ثيابي عني،**

([36]) **نشر في: 30/ 10/ 2010 – رقم العدد: 17375 – الباب: تراث – الصفحة: 18.**

تكشفت لك أسرار وألغاز، ومتى امتلكت جسدي، فسيغمرك فرح عظيم لا يدانيه فرح امتلاكك أيًا من أقطار الأرض".

أما المركيز دو ساد في كتابه: "**مدرسة الفسق**" فيصف غرفة خلفية حيث تجرى المطارحات الجنسية الشاذة باحتوائها أسرة من الطراز التركي العجيب. ويكتب ألفريد دي موباسان مسرحية يسميها: "**في بتلة الورد، البيت التركي**" تجرى فصولها في ماخور يصوِّر موضوع الحريم حيث كل البغايا يرتدين الزي التركي.

والنظرة الاستشراقية تقوم على فكرة مركزية خلاصتها أن الحب والعاطفة، وكذلك الشهوة المشبوبة، مكانها الشرق وفيه كل المسرّات، وأن المرأة الشرقية، هي تلك التي تكاد لا ترويك، حتى ترجع إليها أكثر تعطّشًا. والمرأة الشرقية "**الرمز المشتهى للشرق كله**" أصبحت آراؤهم فيها تلخص تلخيصًا دالًا ومكثفًا، آراؤهم في الشرق بأكمله.

وهذه المشاعر الأوروبية كانت متذبذبة، بين الإعجاب والاستهجان، والرغبة والشفقة، فصورتها كتابات المستشرقين، ورسوماتهم: "**مرّة ضحية ظلم الرجل الشرقي وقسوته، ومرّة ساحرة ماكرة. ونساء الشرق؟ وفق هذه النظرة؟ كسالى، يقضين أوقاتهن وبالتالي أعمارهن بالاسترخاء الخدِر، بانتظار تلبية رغبات الرجال الشبقة**، كما وصفهن الكاتب الرحالة شاردان.

أما الكاتب البريطاني الشهير توماس مور فكتب يصف عالم الشرق بأنه: "**يغص بنساء ذوات عيون واسعة سوداء، يملأها الحب والرغبة، لكنهن قابعات في أسر رجال أشرار**"، بينما مستشرق آخر يرسخ هذه الصورة النمطية قائلًا: "**إن العربي يستمتع بخدر الحواس، وبالهدوء الحالم، وبإشادة القصور في الهواء، وهذا**

النمط الشرقي من الحياة يقابله نمط الحياة الأوروبية المفعمة بالنشاط والاندفاع والعزم، وإن إنجاز العربي الوحيد يتأتى في ميدان الغزل وحده".

وفي لوحات الرسامين الاستشراقيين، تتبدى الوضعية المفضلة للمرأة الشرقية، في حالة استلقاء مثيرة في كسلها وتراخيها وعريها، وسط أجواء الترف والبذخ، تحتضنها الوسائد والأرائك، وتلفها الثياب الفاضحة المزينة.

ويؤكد الكاتب الأميركي التركي الأصل إرفن جميل شك الحقيقة السالفة الذكر بقوله إن نظرة استشراقية صورت بلدان المشرق على أنها مراتع للجنس واللذة في أجواء غريزية وسرية لا تستند إلى حقائق والأهم قوله إن هذه النظرة "**ما هي إلا مبرر العداء للآخر**". وفي كتابه: "**الاستشراق جنسيًا**" ركز ارفن جميل ملامح هذه الصورة مقدمًا لقارئه عددًا من الصور الفوتوغرافية والرسوم التي تناولت موضوع الجنس في الشرق وموضوع المرأة الشرقية بعامة.

وعن النظرة الاستشراقية "**الجنسية**" يقول: "**باستعارة مجاز من فولتير ربما يمكن القول إنه لو لم تكن هناك مجتمعات الحريم وتعدد الزوجات في بقاع آسيا وأفريقيا لكان على الأوروبيين أن يخترعوها. لكنها قد وجدت وتشكلت المواقف الغربية تجاه تركيا والإسلام عمومًا على مدى قرون عدة من طريق توليفة من الاستنكار الأخلاقي والشهوانية الجنسية**".

واكتسب هذا الموضوع مكانة مهمة في الإنتاج الفني والبصري واللفظي الذي بدا في القرن الثامن عشر حاشدًا ترسانة كاملة من الحيل المشكّلة في قالب قصص مثل: الحريم، الحمام العمومي، سوق الرقيق، المحظيات، وتعدد الزوجات.

وقد استخدمت التعابير و"**الصور الشرقية**" للدلالة على الإباحية والأعمال الجنسية، واستخدمت التعبيرات والإيحاءات الجنسية للدلالة على الشرق، وذلك في

سياق مشروع استشراقي يعبر عن رغبة أوروبية وخدمة المخططات الجيوسياسية نحو الشرق. وهو ما يسمه الباحث إبراهيم غرايبة: "**إنتاج الآخر من أجل القارئ الأوروبي**". حتى أنهم في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانوا يوجهون نصائح للكتاب، لضمان "**صدقية**" العمل الأدبي وملاءمته الأنماط، أن يتبع التصنيف الآتي:

الآسيوي جبان

والأفريقي غدار

والأوروبي حكيم

والأميركي غبي.

ولا يجوز انتهاك هذه القواعد وجعل:

الآسيوي محاربًا.

والأفريقي مخلصًا.

والفارسي عديم التقوى.

واليوناني صادقًا.

والألماني مرهفًا.

والإسباني متواضعًا.

والفرنسي غير متمدن.

الاستعارة المجازية الكبرى

ومن آليات التفسير المركبة التي استخدمها ببراعة المفكر الإسلامي الدكتور عبد الوهاب المسيري لتبسيط بعض الظواهر المركبة المعقدة، آلية: "**الاستعارة المجازية الكبرى**"، التي قد تلخص السمة المميزة لعصر أو ثقافة بأكملها بقدر كبير من الوضوح. وقد استخدم المستشرقون الغربيون هذه الآلية، وبها أعادوا اختراع الشرق لا كما رأوه وعرفوه، بل بما يتلاءم مع أهدافهم وأغراضهم.

وكانت الاستعارة المجازية الكبرى هي: "**الانتهاك الجنسي**"، وبرزت الرغبة في "**الهتك**" مع المزيد من التوصيفات المرتجلة أو الموثقة للشرق والحريم، وكلما زاد الحجاب سماكة ازدادت الرغبة في التلصص والهتك وانطلقت المخيلة من عنانها أكثر فأكثر.

والموضوع الرئيس في الاستشراق يكاد يكون "**الجنس**"، ويمكن ملاحظة المخيلة التي تصنعها رحلات طويلة تغذي الشبق المستعر لرحالة وجنود وبحارة محرومين من الجنس، وتسيطر الذكورية هذه على الأوروبي المسيطر والمتفوق فيرى الآخر "**امرأة**"، ويجد علاقة الرجل بالمرأة تصلح لتصوير علاقة الأوروبيين المستعمرين بالشعوب والمجتمعات المستعمرة.

ومن القضايا المهمة التي تكشف عنها القراءة المعرفية لعلاقة الأوروبيين بالشرق؟ وبالتحديد في إطار حركة التوسع الاستعماري؟ أن العلاقة الاستعمارية تبدو في صورة المستعمر الذكر والمستعمرة الأنثى في لقاء جنسي، وقد لاحظت الباحثة أليسون بلنت أن كتّاب الرحلات في القرن التاسع عشر استخدموا في غالبية الأحيان الصور الجنسية لخلق وتعزيز المنزلة البطولية لكثُر من المستكشفين والرحالة الذكور الذي كتبوا عن فتح واختراق القارات المجهولة، والمتميزة غالبًا بخصب الطبيعة الخضراء والنساء.

هذه الازدواجية بين الفتحين الجنسي والاستعماري أدت لتأطير المشروع الاستعماري ضمن إطار معترف به. ومؤسستا تعدد الزوجات والطلاق في الإسلام إضافة إلى المؤثرات الدينية مثل: "**الجنة**" فُسِّرت بإلحاح كبرهان دامغ على أن الإسلام دين حسي يهب معتنقيه حرية جنسية مطلقة، وهو لذلك دين زائف، فالمرأة تبدو في التصوير الاستشراقي للإسلام مخلوقًا يقدم المتعة للمسلمين لإعطائهم فكرة عن الجنة. ولقد كان الغرب بحاجة إلى هذه الصورة المكرسة للجنس لإظهار التميز والتفوق وتبرير الاحتلال والنهب والاستغلال. وفي هذا الإطار وصفت كتب الرحلات الشرق في كثير من الأحيان بأنه: "**المؤنث الأبدي**".

وتحت عنوان: "**الجزائر تلقي الحجاب**" كتب الطبيب المناضل فرانز فانون (ابن جزر الأنتيل) في كتابه: "**سوسيولوجيا ثورة**" ما يعدّ أحد أكثر الدراسات تميزًا وسبقًا في تحليل هذه العلاقة، عبر تجربة الاحتلال الفرنسي الجزائرَ الذي يمثل المواجهة الأكثر عنفًا بين فرنسا والزي الإسلامي. ففي الفصل الأول من الكتاب، الذي ترجمه ذوقان قرقوط، يقول فانون إن خصائص الثياب الفنية وعادات اللباس والزينة هي أكثر الأشكال بروزًا للعيان، أي أكثر الأمور التي يمكن في أي مجتمع إدراكها مباشرة.

و"**المظهر العام يبقى متجانسًا بحيث يتمكن الإنسان من تصنيف مساحات شاسعة من الحضارة ومناطق ثقافية هائلة بالاستناد إلى فنون اللباس المتكررة، المحددة للرجال والنساء**".

ونماذج المجتمعات تُعرَف من خلال اللباس قبل أي شيء آخر، والحجاب الذي ترتديه النساء في العالم العربي هو مما يراه "**الغريب**" مباشرة، فمن الممكن أن يجهل الإنسان أمدًا طويلًا أن المسلم لا يأكل الخنزير أو أنه يمتنع عن العلاقة الجنسية خلال صيامه، ثم يضيف فانون: "**لكن حجاب المرأة يبدو ثابتًا إلى حد أنه يكفي**

بصورة عامة لتمييز المجتمع العربي"، وبالحجاب تتعين الأشياء وتتنسق، فالمرأة الجزائرية في نظر الملاحظ هي "**تلك التي تتستر وراء الحجاب**".

ويروي فرانز فانون كيف تحوَّل الحجاب إلى معركة ضخمة عبأت قوى الاحتلال من أجلها أغزر الموارد وأكثرها تنوعًا، وأظهر فيها المستعمر قوة مذهلة. وقد بدأت المعركة الحاسمة بين عامي 1930 و1935. ذلك أن "**المسؤولين عن الإدراة الفرنسية موجودون في الجزائر، وقد أوكل إليهم تحطيم أصالة الشعب مهما كان الثمن وزودوا بالسلطات لممارسة تفتيت أشكال الوجود المؤهلة لإبراز حقيقة وطنية من قريب أو بعيد**"، وقد عملوا على بذل أقصى مجهوداتهم ضد ارتداء الحجاب بصفته "**رمزًا لتمثال المرأة الجزائرية**". والاختصاصيون في المسائل التي تدعى بمسائل السكان الأصليين والمسؤولون في الدوائر المتخصصة بالغرب "**نسقوا عملهم بالاستناد إلى تحليلات علماء الاجتماع وعلماء الأخلاق**". وتم العمل وفقًا للصيغة المشهورة: "**لنعمل على أن تكون النساء معنا وسائر الشعب سيتبع**".

وبحسب فرانز فانون، استطاعت الإدارة الاستعمارية تعريف نظرية سياسية محددة قائلة: "**إذا أردنا أن نضرب المجتمع الجزائري في صميم تلاحم أجزائه، وفي خواص مقاومته، فيجب علينا قبل كل شيء أن نكسب النساء، ويجب علينا السعي للبحث عنهن خلف الحجاب حيث يتوارين، وفي المنازل حيث يخفيهن الرجل**".

ويكشف فرانز فانون عن أخطر ما في الحرب الفرنسية على الحجاب في الجزائر واصفًا النجاح في دفع جزائرية للسفور قائلًا: "**وكان لا بد للقوى المحتلة، وهي تبذل في مكافحة حجاب المرأة الجزائرية أقصى فعلها النفسي، من أن تجني، بالبداهة، بعض الثمرات. وهكذا فقد حدث هنا وهناك إذًا التوصل إلى "إنقاذ"**

امرأة وذلك بسفورها رمزيًا. كانت النساء /النماذج للاختبار، فمنذ ذلك الحين يسرن في الشوارع سافرات الوجوه، طلقات الجسد كقطع نادر في المجتمع الفرنسي في الجزائر. ويخيم حولهن جو من الاحتفاء بالدخول إلى الحياة الجديدة. بينما الأوروبيون، في نشوة من ظفرهم وقد سرت فيهم رعدة تملأ جوانحهم، يذكرون بظواهر التحول النفسية. ويكسب صانعو هذا التحول تقديرًا في المجتمع الأوروبي".

وإلى جانب "**التقدير**" في المجتمع الأوروبي بما يكشفه من مركزية لقضية: "**تحرير المرأة المسلمة**" في الوجدان والعقل الأوروبيين، كشف فانون عن أن المسؤولين في السلطة الفرنسية كانوا يزدادون قناعة بعد كل نجاح بصحة تصورهم عن دور المرأة الجزائرية "**كسند للتغلغل الغربي في المجتمع الأصلي**". فكل "**حجاب منزوع يكشف للمستعمرين آفاقًا كانت ممنوعة حتى ذلك الحين**". و"**يبرز لهم، قطعة فقطعة، الجسد الجزائري المعرّى، وبعد سفور كل وجه تظهر روح المحتل العدائية وبالتالي آماله، مضاعفة عشرات المرات. وتعلن كل امرأة جزائرية جديدة سافرة، إلى المحتل عن مجتمع جزائري، تأذن نظمه الدفاعية بالتفسخ، وأنه مجتمع مفتوح وممهد. وكل حجاب يسقط وكل جسم يتحرر من وثاق الحايك التقليدي، وكل وجه يبرز لنظر المحتل الوقح**".

وينقل فرانز فانون التحليل إلى مستوى آخر لا يقل أهمية هو مستوى نظرة الفرد الأوروبي لـ "**ألوان السلوك المتعددة الناشئة عن وجود الحجاب**"، ويضيف فانون: "**يبدو لنا الموقف المهيمن يكون استهجانًا عاطفيًا شديد التشرب بالحسية. والحجاب قبل ذلك يخفي جمالًا**".

ويستطرد فانون: "**ثمة ملاحظة؟ بين ملاحظات أخرى؟ أبداها محامٍ أوروبي كان يمر بالجزائر أثناء قيامه بأعمال مهنته فاستطاع أن يرى بعض الجزائريات السافرات. وهذه الملاحظة تكشف عن هذه الحالة العقلية، فقال وهو يعني الجزائريين: إن هؤلاء الرجال يقترفون إثمًا بكشفهم عن هذا القدر من المحاسن العجيبة**". ثم اختتم كلامه بقوله: "**عندما يختزن شعب ما جمالًا باهرًا مثل هذا، كمالًا كهذا، الذي تجود به الطبيعة، يكون لزامًا عليه أن يبرزه وأن يعرضه. وفي نهاية الأمر، فلا بد من أن نقدر على إرغامه على ذلك**"!!

ويفصل فرانز فانون الأمر قائلًا: "**إن رؤية ضفيرة من الشعر أو جانبًا من الجبهة أو ملامح وجه "مثير" في الترام وفي القطار تبقى للأوروبي ما لديه من قناعة بموقفه اللامعقول وتعززها وهي: أن المرأة الجزائرية هي ملكة النساء جميعًا**".

ويضيف: "**إلا أن هناك عدائية متبلورة تتجلى في درجة العنف لدى الأوروبي بإزاء المرأة الجزائرية. فنزع الحجاب عن هذه المرأة هو كشف جمالها للأنظار، وهو هتك سترها، وتحطيم مقاومتها وجعلها رهن الإشارة للمغامرة. وأن إخفاء الوجه هو أيضًا إخفاء سرها... وهكذا يعيش الأوروبي في مستوى شديد التعقيد صلته بالمرأة الجزائرية. تتملكه الرغبة في جعل هذه المرأة في متناول يده، وفي أن يصنع منها، متاعًا، امتلاكه محتمل... يريد الأوروبي، وهو يقابل الجزائرية، أن يرى**"، ولذا "**فإنه يتصرف بطريقة عدائية أمام هذا التقييد لرؤيته، ويمضي الحرمان والعدائية هنا في تناسق تام**".

وبحسب تحليل فرانز فانون فإن تاريخ الغزو الفرنسي الجزائرَ بما شهده من هتك لأعراض النساء ساهم في بلورة هذه النشوة، فَتَذكُّر هذه الحرية المعطاة لسادية

المحتل وخلاعته تجعل اغتصاب المرأة الجزائرية مسبوقًا في حلم الرجل الأوروبي بتمزيق الحجاب.

فهل تقف هذه الخلفيات – ولو جزئيًا – وراء موجة تشريعات حظر الحجاب والنقاب أوروبيًا؟

مقالات العام 20011

ظل "القديس أسكريفا" على شاطئ النيل[37]

شكّل قرار حل "**الحزب الوطني**" الذي حكم مصر خلال فترة حكم مبارك خطوة مهمة على طريق إعادة بناء النظام السياسي. وتنشغل النخبة السياسية المصرية بسؤال "**الاجتثاث**" في شكل تبرره طبيعة البناء السياسي الذي كتبت نهايته ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني يناير.

فبدءًا بمطلع الستينات، قرر الرئيس عبدالناصر حماية النظام السياسي عبر "**تنظيم سري**" ضخم هو "**التنظيم الطليعي**" الذي سيطر على جهاز الدولة كله تقريبًا. وكان قرار إنشاء التنظيم هدفًا وجد ضباط يوليو في تجربة الجنرال الإسباني فرانكو وسيلة ملائمة لتحويله إلى واقع، فاستلهموا تجربة "**المنشأة الإلهية**" الأوبوس داي، وهي منظمة رفعت شعار: "**خُلِقَت لتحكُم**"، وتربى أعضاؤها على أن المال والسلطة قادران على تحقيق أي هدف. والعبرة التي تنطوي عليها تجربة إسبانيا أن زوال رأس النظام مع بقاء جسده لم يمنع "**الأبوس داي**" من أن تظل كالأخطبوط تعيد إنتاج نفسها، على رغم أن نظام فرانكو سقط منتصف سبعينات القرن الماضي. وبسبب الطبيعة الرمادية التي تتسم بالتمهل في طريقة التعامل مع نظام مبارك الذي أعاد بدءًا من 1986 إنتاج "**التنظيم الطليعي**"، وما زال بعض أعضائه حتى الآن

([37]) **نشر في: 30/ 4/ 2011 – رقم العدد: 17557 – الباب: الرأي – الصفحة: 10.**

يتصدرون المشهد السياسي، ما قد يعني أن ظل القديس أسكريفا مؤسس الأبوس داي مرشح لأن يبقى لفترة ليست قصيرة على النيل!

ويرى باحثون كثيرون أن انتهاء حكم مبارك ليس بالضرورة كافيًا لطي صفحة نظامه. فمثلًا، يرى الباحث توماس ديملر هوبر أن المفارقة في نظام مبارك، أن مبارك، حتى من دونه، سيظل مرتبطًا بالنظام السياسي المصري، وأن النخب السلطوية التي ستظل بعد سقوط الرموز الديكتاتورية، ستتحكم على المدى المتوسط في الإرث السياسي وتوظفه لمصلحتها.

سيطرت "**الأوبوس داي**" على التعليم، وأصبحت كوادرها العنصر الرئيس في الوزارات المتعاقبة، حتى أن آخر وزارة في عهد فرانكو كان نصف وزرائها من رجالها. وشهدت السنوات الأولى من القرن الحالي تولي كثير من رجالها مناصب مهمة في الشركات والدولة.

فهل تشير هذه التجربة إلى الإجراءات التي يمكن أن تكون ضرورية لأجل تحوُّل ديموقراطي حقيقي في مصر؟

وهل تشهد الأشهر المقبلة ميلًا أكبر نحو مفاهيم مثل: "**الاجتثاث**" و"**الحظر السياسي الموقت**" لرجال نظام مبارك للتخلص من ظل أسكريفا؟

سؤال الأخلاق بين "المنع" و"الامتناع"([38])

كما هو مُتوقَّع، دخلت تونس بعد نجاح ثورتها منعطف "**الإرهاب الأخلاقي**"، وهو منعطف متوقَّع كنتيجة طبيعية لزوال منظومة الوصاية الشاملة التي كان يمثلها نظام بن علي، وهو ما يضع التونسيين أمام سؤال الحقيقة الأخلاقية، بين خيارَي المنع والامتناع، فعلى رغم الأهمية الكبيرة للتحولات السياسية التي تشهدها البلاد، إلا أن ما سقط في الحقيقة كان سلة من الخيارات، بينها خيار أخلاقي بدا لشرائح واسعة من التونسيين حماية ضرورية للمجتمع من التفسخ الأخلاقي، عبر المنع.

وتشهد تونس حالةَ فزع حقيقي تعكسها تقارير إخبارية عدة تتناول نتائج رفع الرقابة عن "**الإنترنت**"، ما سيتيح ولوجَ التونسيين المواقع الإباحية بشكل أكبر، وهناك أرقام متداولة عن ارتفاع فعلي في تصفح هذه المواقع. والنقاش الدائر يعكس حقائق عدة مهمة، أولها أن الخيار الأخلاقي السائد في الثقافة التونسية هو "**المنع**" لا "**الامتناع**".

وبالنظر إلى محتوى التحول السلوكي المقترن بزوال الوصاية الرسمية عن متصفحي الشبكة العنكبوتية الإباحية الجنسية، يتصور المنزعجون للوهلة الأولى أن التحول "**ديني**"، لكنه في الحقيقة تحول اجتماعي يجد أسبابه في فهم مغلوط لحقيقة

([38]) **نشر في: 11/ 5/ 2011 – رقم العدد: 17568 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

الخيار الأخلاقي للإسلام بين الخيارين سالفَي الذكر، ذلك أن أخلاق المنع، خيار اجتماعي، لا صلة له بالأحكام الشرعية إلا من الناحية الشكلية.

ومن الحقائق الكاشفة في هذا السياق، أن الصين "**الشيوعية**" هي إحدى أكثر دول العالم نشاطًا في مواجهة المواقع الإباحية، وصولًا إلى تخصيص مكافآت مالية لمستخدمي "**الانترنت**" لتحفيزهم على إيجاد مواقع إباحية والإبلاغ عنها، وفي إطار القناعة بخيار "**المنع**"، قررت السلطات تجهيز كل الحواسيب الفردية التي تباع في الصين ببرنامج يكافح الإباحية.

فقيام الأخلاق على خيار المنع محاولة قديمة عمرها يكاد يكون من عمر ما يسمى: "**مشروع التجديد الإسلامي**"، الذي تبناه جمال الدين الأفغاني ومُحَمَّد عبده، وهدفها تقديم إسناد ديني للفكر "**الجماعي**" الغربي، وبخاصة فلسفة دوركهايم. وبحسب عبد الوهاب المسيري مدخل إميل دوركهايم، في موسوعة: "**اليهود واليهودية والصهيونية**"، فإن دوركهايم بيَّن في كتابه عن الانتحار، أن معدله في أوروبا يزداد في الدول البروتستانتية عنه في الدول الكاثوليكية، وأن نسبة الانتحار أقل بين اليهود عنها بين الكاثوليك والبروتستانت، وأرجع هذا إلى ما يتمتع به البروتستانت من حرية البحث، فضلًا عما يشيع بينهم من فردية، نتيجة ضعف التضامن بين جماعاتهم. أما انخفاض معدلات الانتحار بين اليهود، فيرجع إلى شعورهم غير العادي بالتضامن الذي ولَّده بينهم ما تعرضوا له من مذلة وما تتميز به حياتهم من انعزالية.

وفي كتابه الأخير المهم: "**الأشكال الأساسية للحياة الدينية**"، طرح دوركهايم رؤيته للدين والعلاقة بينه وبين المجتمع، وهو ينتمي لخط طويل من المثقفين الفرنسيين المؤمنين بحتمية الدين كظاهرة، فالدين ليس سمة من سمات السلوك الفردي، ولا هو اختيار شخصي، وإنما بُعد أساسي في الحياة الجماعية لا يستقيم المجتمع من دونه.

وفي مقابل إيمان الرأسمالية بأن مصدر التماسك في المجتمع ومصدر حركته هو سعي كل فرد نحو مصلحته الشخصية، وأن الفرد حين يحقق مصلحته الشخصية يحقق الصالح العام بشكل تلقائي، وأن التناسق يتم من خلال الصراع بشكل آلي. وكان دوركهايم يرى أن الإنسان يمكن، في تحقيق مصالحه، أن يدمر نسيج المجتمع ذاته، وخصوصًا أن دوركهايم أكد أن الإنسان حيوان شره لا تتوقف رغباته عند حدود.

ومع "**التدين على طريقة دوركهايم**"، يصبح مفهومًا أن تكون شعوب دول عربية وإسلامية الأكثر بحثًا عن المواقع الإباحية على "**الانترنت**"، وأن تكون بعض المجتمعات الأكثر ورودًا على قائمة جرائم الشرف هي نفسها التي تشهد أعلى نسب التحرش الجنسي في العالم!

فالعفة هنا تصبح "**سمعة**" سيئة أو حسنة، ولا تصبح التزامًا "**جوانيًا**" أمام الله والنفس قبل أي اعتبار آخر. وغني عن البيان طبعًا، أن التحليل بغرض تحديد موضع الخلل لا يعني قبول ظاهرة يحرّمها الشرع، بل يعني ضرورة التنبه إلى الفرق بين: تنمية حس أخلاقي فردي يقظ، وبين التنادي إلى منع لم يعد مؤهلًا لأن يعيش في عالم اليوم، لا سيما أن الشبكة هي تحقيق لرؤية غربية، فمن يصنع السياق العام العالمي بمؤهلاته التقنية والمالية هو وحده من يملك حق تحديد "**الثمرة المحرمة**". أما نحن، فعلينا الانتقال من "**المجتمع المتماسك**" إلى "**الفرد الملتزم**"، والفرق كبير جدًا وإن بدا بسيطًا.

ربيع اللجوء إلى الأمم المتحدة![39]

من الأفكار الخلاقة التي طورها المفكر الإسلامي الراحل عبد الوهاب المسيري في إطار اهتمامه بالعلاقة بين الحركة الصهيونية والغرب مفهوم: "**العقد الصامت**"، وهو عقد غير مكتوب يشكل في تقديره حجر الزاوية في هذه العلاقة التي ذهب العقل العربي في فهمها مذاهب شتى بين عمالة وهيمنة ومؤامرة. وفي الخامس من شباط فبراير 2005 خصصت "**التلغراف**" البريطانية افتتاحيتها لما سمته: "**التفاهمات الضمنية**" لتكشف فيها آلية من أهم آليات العلاقات الدولية، إذ يتفاهم طرفان على التزامات من دون أن يدونا اتفاقهما، وغالبًا ما يستخدمان "**شفرة**" تعبر عن مضمون ذلك الاتفاق.

واختارت "**التلغراف**" نموذج العلاقات بين الغرب والأنظمة المستبدة في العالم العربي مشيرة إلى أن مصطلح الاستقرار في الخطاب الديبلوماسي الغربي كان يعني دعم الاستبداد!

ولعل من أهم التفاهمات الضمنية التي كانت تحكم علاقة نظام مبارك بحلفائه الغربيين دوره في إبقاء المسار التفاوضي المباشر سبيلًا وحيدًا لحل المشكلة الفلسطينية، وهو "**تفاهم ضمني**" احترمه مبارك حتى نهاية حكمه. وخلال الأزمات التي كانت تشهدها الولايات المتحدة الأميركية كانت واشنطن تبلغ مبارك بوضوح أن نقل الملف

([39]) **نشر في: 1/ 6/ 2011 – رقم العدد: 17589 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

الفلسطيني إلى الأمم المتحدة "**خط أحمر**"، وبعد زوال نظام مبارك انتهى هذا التفاهم الضمني وأصبح الطرفان وجهًا لوجه: قرار عربي باللجوء إلى الأمم المتحدة للحصول على قرار دولي بإنشاء دولة فلسطينية، وتأكيد أميركي على لسان الرئيس أوباما بأن بلاده: "**لن تسمح بعزل إسرائيل في الأمم المتحدة**".

والمهم هنا ليس نصيب هذه المحاولة من احتمالات النجاح، بل تزامن مدهش بين المسعى العربي ومعلومات كشفها للمرة الأولى مفكر قبطي هو بولس رمزي الذي قال إن أقباط المهجر يقتربون من استكمال النصاب القانوني من التوقيعات، الذي يمكِّنهم من طلب الحماية الدولية لأقباط مصر بوصفهم "**أقلية في خطر**"، ووفق ما كشفه فإن الباقي لاكتمال النصاب نحو مئة ألف توقيع.

فهل هناك تلازم ما بين "**ربيع الثورات**"، و"**ربيع اللجوء إلى الأمم المتحدة**"، أم هي مصادفة لا أكثر؟

وبتعبير أكثر وضوحًا: هل هي مصادفة أم مساومة؟ وهل توجد خلف واجهة المشهد "**تفاهمات ضمنية**"؟

مقالات العام 20012

مكب النفايات أداة للإبادة![40]

منذ الهولوكوست النازي، أصبحت جريمة "**الإبادة**" أكثر الجرائم إثارة لغضب المجتمع الدولي، وفي مطلع التسعينات من القرن الماضي تلقى المجتمع الدولي صدمة كبيرة، جراء الصراع في البلقان والجرائم ضد الإنسانية التي حدثت خلالها. ومنذ أدى التباطؤ الدولي في التدخل في الصراع الأهلي في رواندا إلى سقوط مليون من المدنيين، وردود فعل الضمير العالمي على العنف الذي يبلغ حدِّ الإبادة هو الاستنكار الشديد وأحيانًا التدخل.

ومن الصراع السياسي إلى الإبادة كظاهرة اجتماعية، تبلور نمط جديد من أنماط الجرائم ضد الإنسانية، و"**الإبادة الجديدة**" كما تبدو في روسيا خليط مما يبعث على الأسى والرعب معًا. البلاد تشهد انتشارًا واسعًا لظاهرة إلقاء الأطفال الرضع في الشوارع.

وعلى رغم أن السلطات الرسمية لا تعلن إحصاءات تحدد أعداد الأطفال الذين يواجهون هذا المصير كل سنة في روسيا، فإن منظمات اجتماعية وحقوقية دقّت ناقوس الخطر، بعدما ارتفعت معدلات التخلي عن الأطفال الحديثي الولادة وتركهم لمصير مجهول في لفة متواضعة لا تفصح عن محتواها في زاوية شارع أو قرب كنيسة أو

([40]) **نشر في: 19/ 3/ 2012 – رقم العدد: 17881 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

مستشفى، حيث "**عشرات الآلاف من حديثي الولادة يأتون إلى الحياة في هذه الظروف كل سنة**".

والمثير أكثر أن فشل برامج الرعاية التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة دفع السلطات نحو الاستسلام للأمر الواقع يوجه الجهود، ليس إلى إقناع الأمهات بعدم التخلي عن أطفالهن، بل إلى تحسين الظروف التي تسمح للأم بأن تترك الطفل لكن في ظروف أقرب إلى الإنسانية، فضلًا عن إطلاق حملات من أجل حض الفتيات الحوامل الراغبات في رمي الأطفال على تسليم مواليدهن إلى أيدٍ أمينة تتولى نقلهم إلى دور الأيتام لاحقًا.

والمشكلة الكبرى وفق إحدى الناشطات، تتلخص في "**اضطرارنا أحيانًا للقيام بجهود أكبر من أجل إقناع بعض الحوامل بعدم قتل الجنين في مراحل متأخرة من الحمل، ونتعهد في المقابل أخذ الطفل حال ولادته والقيام بإجراءات تسليمه إلى الملجأ. إنها مأساة مضاعفة**".

وفي مشهد عبثي خصصت سلطات أحد الأقاليم خمسة صناديق مخصصة لوضع الأطفال"غير المرغوب فيهم "**بدلًا من التخلص منهم في مكبات النفايات**".!

إن إقدام سلطة أو ميليشيات شبه رسمية أو طائفة مسلحة على التخلص من معارضيها أو من مجموعة بشرية على أساس عرقي أو مذهبي أو ديني أو أيديولوجي هو النمط التقليدي من الإبادة، لكن تخلص جيل؟ أو شريحة ملموسة منه؟ من الجيل التالي بفعل اجتماعي استئصالي يشبه "**الوأد**" في قلب التشكيل الحضاري الأوروبي. وتحول مكب النفايات من وسيلة للتخلص من الأشياء إلى أداة لإبادة جيل تالٍ.

والفارق بين تبريرات الحزب النازي في ألمانيا، أو الخمير الحمر في كمبوديا، أو متطرفي الصرب في حرب البلقان، أو ميليشيات الانتراهامو في رواندا... هو فارق

نسبي وليس نوعيًا، أي أنه فارق في الديباجات وحسب، والنواة الصلبة في هذه الحالات جميعًا قناعة فئة بأن حقوقها تجبُّ حقوق الآخرين حيث ثنائية: "**المقدس**" و"**المستباح**"، حتى لو كان ما يراد تقديسه حق جيل في الاستمتاع بأنانية إجرامية والمستهدف بالاستباحة حق جيل في الحياة.

الربيع العربي والتقدم نحو الأسوأ[41]

عند المقارنة بين الغرب "**المسيحي**" والشرق "**المسلم**" – وهي مقابلة تفتقر إلى الدقة لكنها تستخدم على نحو واسع – نجد أن الغرب مر بحالتي التقدم والتخلف وهو مسيحي، وكذلك الشرق مر بالحالتين وهو مسلم، وكان الشرط الرئيس اللازم في حالة التقدم بالنسبة إلى الطرفين "**الحرية**"، وفي الحديث: "**فارس نطحة ونطحتان ثم يفتحها الله ولكن الروم ذات القرون كلما هلك قرن قام قرن آخر**". (مصنف ابن أبي شيبة وزوائد الهيثمي) وفي رواية أن استمرار الروم لقرون يرجع إلى أنهم: "**أمنع الناس من ظلم الملوك**".

مع صعود الإسلاميين في إطار ما شهده "**الربيع العربي**" من تحولات كبيرة يتصاعد في شكل ملحوظ الحديث عن النهضة التي يمكن أن يبنيها الإسلاميون، وصولًا إلى وصف المهندس خيرت الشاطر نائب مرشد الجماعة الذي تم إقصاؤه أخيرًا من السباق الرئاسي بـ "**مهندس النهضة**". وعلى رغم أن الخطاب النهضوي الإسلامي الجديد الذي يترافق مع إعادة بناء النظام السياسي في أكثر من دولة عربية يفتقر إلى الوضوح، فإن قضية أخرى ترتبط بالظاهرة تبدو جديرة بالتوقف. فالتقدم كان دائمًا في تجارب الأمم أقرب إلى السبيكة التي تتكون من مواد عدة منصهرة مع

([41]) **نشر في: 4/ 5/ 2012 – رقم العدد: 17927 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

بعضها بعضًا على نحو يصعب فيه الفصل بين هذه المكونات، منه إلى المفهوم "**الآلي**" التبسيطي الذي يتبناه البعض لفهم عملية التقدم أو بنائها.

ومن بين المكونات المهمة لهذه السبيكة "**التفاؤل**"، فالبعد النفسي في الصيرورة التاريخية بعد رئيس بل قد يكون حاكمًا، وللمؤرخين أدبيات يرصدون فيها حقيقة أن الخطاب المتشائم كان دائمًا يشيع في الأمم في فترات انحطاطها. ومن يستخلص خلاصة "**الموقف النفسي**" الذي يغلب على فكر التيار الرئيس من الكتابات الإسلامية في شأن المستقبل يجد أنها – منذ قرون – يغلب عليها التشاؤم الشديد، حتى أن الباحث المعروف الدكتور فهمي جدعان بلور الحقيقة في كتابه ذائع الصيت "**أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**"، مستخدمًا تعبير: "**نظرية التقدم نحو الأسوأ**".

ووفق جدعان، تبلورت هذه النظرية بخاصة في أحاديث أهمها اثنان رفعا إلى الرسول... يقول ثانيهما: "**خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**". ومعنى هذا أن الإسلام سينتهي، ليس فقط إلى الفشل والتناثر وإنما إلى الابتعاد شيئًا فشيئًا وبصورة نامية مطردة عن الأصول... ومعنى ذلك أن الإنسانية التي يحتضنها الإسلام ويلفها بين ثناياه "**تتقدم**" نحو ما هو أسوأ لا نحو ما هو أفضل. ويجازف الدكتور جدعان بالحكم على هذه الأحاديث بالوضع واصفًا الأثر المترتب على ذلك بأن هذه الأحاديث لم تكن إلا لتحدث خللًا في تصورات جماهير المسلمين للتاريخ، خللًا يمكن أن يدفعها إلى الاستسلام والخضوع لكل ما يجري في الحياة السياسية والاجتماعية.

وعلى سبيل الاستثناء – ضمن مسار طويل من التشاؤم إزاء المستقبل – ظهرت أقلية كان لديها "**الثقة والشعور بالإيمان بما يمكن أن نسميه"تقدمًا**

متفائلًا"". وعلى رغم وجود هؤلاء المتفائلين، ينبغي مع ذلك أن نعترف بأن الأفكار التي حفلت بمعاني الأمل والتفاؤل والرجاء لم تقدر لها السيادة أبدًا. والذين حملوا في نفوسهم الأمل بالتقدم لم يكونوا إلا نخبة معزولة أو شبه معزولة اجتماعيًا وغير مرغوب فيها عمومًا.

ويكفي هنا أن أختتم بقول الدكتور جدعان: "**إن الاستكثار من الشواهد التي تدل على حالة "التقدم نحو الأسوأ" أمر لا غناء فيه**". فهذه الحالة ليست مما يحتاج إلى نفاذ رؤية كبير لكي تدرك معالمها وتحس.

لكن ظاهرة ذات دلالة عظمى في تاريخ الفكر العربي تكفي وحدها لكي تشهد بذلك بصورة لا مثيل لها.

فهل يشكل الربيع العربي منعطفًا باتجاه التفاؤل إزاء المستقبل؟ أم تنجح أمتنا في التقدم بالمخالفة للسنن الكونية؟

العالم إلى اليمين در ... ماذا عنا؟([42])

في 2004 أصدر صمويل هنتنغتون كتابه "**من نحن: تحديات تواجه الهوية الوطنية الأميركية**"، ليطرح فكرة مثيرة للجدل، هي أن أميركا ليست مجتمع مهاجرين متعددي الأعراق والثقافات. فالأميركيون الذين أعلنوا الاستقلال كانوا مجموعة متجانسة من المستوطنين البريطانيين البروتستانت أسسوا المجتمع على مبادئهم وثقافتهم التي لولاها لما قامت أميركا التي نعرفها. على ذلك يرى هنتنغتون أن لأميركا هوية محددة، هي هوية هؤلاء المستوطنين، وتقوم على ركائز أربع أساسية يلخصها التعبير الشائع "**الواسب**"([43]) البيض الأنغلوساكسون البروتستانت، انعكست على خصائص المجتمع والدولة وسادت حتى نهاية القرن الـ19 تقريبًا.

وبين التحديات التي توقف أمامها هنتنغتون ما اعتبره ازدياد نفوذ الليبراليين الأميركيين ودعوتهم إلى التعددية، كما أن اليسار انتقد الثقافة الأنغلوبروتستانتينية، بخاصة جانبها الديني، ونادى الليبراليون بسيادة قيم العلمانية وفصل الدين عن الدولة والحياة العامة، ما أضعف المكون المسيحي للهوية. هذا التركيز الواضح على البعد الديني في الهوية الأميركية جزء مما يعتبره هنتنغتون عملية تأكيد عابرة للانتماءات

([42]) **نشر في: 17/ 6/ 2012 – رقم العدد: 17971 – الباب: تيارات – الصفحة: 21.**

([43]) **واسب بالإنجليزية: .WASP وهي الأحرف الأولى من تعبير بالإنجليزية هو: White Anglo-Saxon Protestant. أي الأبيض الإنجلو سكسوني البروتستنتي.**

السياسية، لأسبقية هذا البعد في الهوية الأميركية، ما يعني المزيد من الابتعاد عن ثوابت الرؤية اليسارية، وفي مقدمها العلمانية.

مقابل هذه التهديدات، طرح هنتنغتون رؤية لإعادة بناء الهوية، وخص بالاهتمام زيادة دور المسيحية في الحياة العامة، راصدًا مظاهر "**صحوة دينية**" لها تأثيرها السياسي الكبير، مشيرًا إلى الحضور الكبير للقضايا الدينية والمتدينين في الإدارة الأميركية فترة حكم بوش الابن، ومبشرًا أيضًا بأن العودة إلى المسيحية هي عامل مهم في دعم الهوية الأميركية.

هذا المنطق في التحليل يشير إلى حقيقة مهمة، هي أن قسمًا من نخب منتجي الأفكار الكبار في العالم – وهو قسم يزداد بوتيرة ملحوظة – يتجه يمينًا، عكس ما كان سائدًا لعقود متتالية، حيث كان "**ضمير العالم**"، وفق مثقف مصري كبير، يساريًا.

وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت مناطق من العالم تراجعًا كبيرًا في وجود اليسار ومدى تأثيره، على المستويين الثقافي والسياسي. وفي الذكرى العشرين لسقوط حائط برلين 2009، كانت هناك نغمة سائدة في الخطابين الإعلامي والتحليلي في دول أوروبية عدة يتحدث عن: "**وداع اليسار الأوروبي**".

حدث هذا على رغم حقيقة أن الأزمة المالية العالمية أعادت الاعتبار في شكل ملحوظ الى كتابات ماركس وأفكاره، لكن الحنين كان قاصرًا عن أن يغير التوجه العام في كثير من البلدان الأوروبية بعيدًا من اليسار. آنذاك علّق الكاتب البريطاني جون لويد على هذه المفارقة في مقال في "**الفايننشال تايمز**"، قائلًا: "**كان من الطبيعي أن يتصور المرء أن تحقق السياسات اليسارية مكاسب من أي أزمة تعصف بالرأسمالية، وإلا فلماذا ظهر اليسار الى الوجود أصلًا؟ ألم يكن للقضاء**

على الرأسمالية أو على الأقل ترويضها؟ غير أن ذلك التصور لم يكن دائمًا صائبًا في الماضي، والأكيد أنه ليس صائبًا اليوم في أوروبا"...

وتاليًا أظهرت استطلاعات الرأي تقدمًا واضحًا للأحزاب اليمينية في إيطاليا وبريطانيا وألمانيا. ويرى الرئيس السابق للبرتغال ماريو سواريز أن القوى السياسية في أوروبا تشهد تغييرًا في تركيبتها، حيث يسجل اليسار في مجمله "**انحسارًا مذهلًا**"، بل يتوقع أن تختفي الاشتراكية من خريطتها السياسية، "**كما لو كان الأمر يتعلق بمصطلح ملعون**".

وبتعبير الرئيس البرتغالي السابق، ما يحدث لليسار "**ظاهرة غريبة**". ولأن الظاهرة كما يبدو ليست غربية، فإن موجاتها الارتدادية أوسع انتشارًا من النطاق الجغرافي المشار إليه. فقبل قليل شهدت الهند انحسار أكبر تجمع سياسي يساري في العملاق الآسيوي، فبينما كان أكبر حزب يساري ماركسي في الهند، "**الحزب الشيوعي الماركسي**"، يلعق جراحه جراء انحساره الانتخابي في ولاية غرب البنغال، انكب النظام المنتخب الحاكم الآن في الولاية على إزالة فصول كاملة من الماركسية والثورة البلشفية من المناهج الدراسية للمدارس الثانوية، ما اعتُبر احتفالًا بكسر احتكار حكم الشيوعيين لهذه الولاية الذي دام 34 سنة.

وجاءت إزالة ماركس وإنغلز من المناهج الدراسية إشارة بالغة الدلالة على تهاوي آخر قلاع الشيوعية في الهند. صحيح أن مثل هذه المتغيرات لا يأخذ شكلًا "**خطيًا**" وأن اليسار في مناطق من العالم يحرز انتصارات سياسية متفاوتة الحجم، لكن التوجه يظل باتجاه تقلص اليسار، في السياسة والثقافة معًا.

وفي العالم العربي، خسر اليسار كثيرًا من مناطق نفوذه التاريخية، وهو كان في معظم الحالات يحكم استنادًا إلى تحالف مع نخبة عسكرية مستبدة وحزب واحد

يحتكر كل شيء. ومع موجة ثورات "**الربيع العربي**"، شكّل صعود الإسلاميين حسمًا من رصيد اليسار. ويؤخذ في الاعتبار هنا أيضًا ما يذهب إليه بعض دارسي العلوم السياسية من أن الحركات الإسلامية لا تصنّف بالضرورة في معسكر اليمين بمعناه الكلاسيكي في أدبيات السياسة الغربية.

لكن مساعي بناء النظم السياسية بعد ثورات "**الربيع العربي**" يغلب عليها السجال الحاد بين الإسلاميين واليسار، بخاصة في تونس ومصر. فهل يصبح العالم العربي قريبًا بلا يسار؟

مصر: شظايا إعلان دستوري[44]

هي قنبلة انفجرت في سماء السياسة المصرية من دون توقُّع، وتطايرت شظاياها إلى مسافات بعيدة جدًا. بل إن "**الإعلان الدستوري**" الذي أصدره الرئيس مُحَمَّد مرسي أوشك أن يتحول إلى إعلان حرب بين جبهات، تتصف بالسيولة بأكثر مما تتصف بالوضوح. فالثوار بين مؤيد لما بدا أنه الممكن من مطالبات بعدالة ثورية، وبين رافض لما يراه حكمًا بالإعدام على ديموقراطية وليدة. هكذا سقطت عجلات عربة مدرعة اسمها "**تحصين قرارات الرئيس**"!.

والقضاة وجدوا أنفسهم فجأة أمام عدوان، وصفه المجلس الأعلى للقضاء، وهو جهة رسمية بـ "**غير المسبوق**". وانشطرت حركة ساهمت في رسم المشهد السياسي في السنوات الأخيرة من عهد مبارك بدور كبير هي حركة "**استقلال القضاء**". فالحركة الأم عارضت المرسوم بأقصى درجات الحدة والشدة، فيما حركة: "**قضاة من أجل مصر**"، الأكثر دفاعًا عن المصالح السياسية المباشرة لجماعة الإخوان المسلمين، دافعت عنه بشراسة.

وعلى رغم أن مجلس إدارة نادي القضاة الحالي – برئاسة المستشار أحمد الزند – كان لديه أسباب عدة للوقوف في وجه الإعلان الدستوري، إلا أن هيئات أخرى

([44]) **نشر في: 18/ 12/ 2012 – رقم العدد: 18155 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

تمثل بعض مؤسسات القضاء المصري جمعيات عمومية ونوادٍ فرعية دانت بقوة، فتغيرت وجهة التصنيف، ولو جزئيًا.

وكانت المفارقة الكبرى في موقف التيار السلفي الذي عبَّر عن التحفظ بوضوح، ولأسباب شرعية، على تحصين قرارات الرئيس، وعلى رغم هذا ساهم بقوة في مليونية: "**الشرعية والشريعة**"، تأييدًا لإعلان دستوري فيه خطأ شرعي بيّن.

وارتدت موجة الانقسام إلى ميدان التحرير الذي احتشدت فيه أطياف شتى من قوى ثورية وتقليدية جمعها رفض الإعلان، فيما رئاسة الجمهورية تصب الزيت على النار بالسير بسرعة في التصويت على مسودة دستور هي في المقام الأول ثمرة تحالف إخواني/ سلفي وتعبير شديد الإخلاص عن ثقافة سياسية محافظة ذات مزاج ريفي واضح، مسوّدةٍ لا تكاد تقيم وزنًا لأي اعتبار ثوري ولا تعزز أي قيمة "**مدينية**".

وكأن مسودة الدستور إعلان عن وفاة: "**المدينة**" وصعود "**قيم الريف**" متخفية في ثوب ديني، ونهاية حقوق الدين التي يقرها وتنكرها الثقافة المحافظة، وهي بالتالي تفضل قمعها باسم "**المجتمع**".

والخطير في الأمر أن التوازن بين "**الجماعية**" و"**الفردية**"، و"**الصعود**" من مرحلة ما قبل المدينة – ريفية كانت أو بدوية – هما من أروع ما قدمه الإسلام للاجتماع الإنساني من عطاء تنكَّر له التحالف الإخواني/ السلفي من دون تردد، فضلًا عن أنهما، كما تؤكد تجارب الأمم الأخرى وسنن الاجتماع الإنساني المختلفة، أحد أهم عوامل النهوض، ما يعني أنهم يشيّعون حلم "**النهضة**" إلى مثواه الأخير، ليفوزوا بالسلطة.

والمسودة التي سرعان ما ستحتل واجهة المشهد، بعد مسرحية سياسية شعبوية، تمجد إلى درجة التقديس قرار الرئيس بإنزال قراراته من على "**عرش التقديس**"، بإلغاء

الإعلان الدستوري. ومع تكاثف غيوم الشره إلى السلطة، لا يرى الإخوان والسلفيون الشظية القاتلة التي أصابت صدقية الحركة الإسلامية، وهم، على الأرجح، لن يربحوا المشروعية.

مقالات العام 20013

لكن الشريعة لا تجيز هذا.
بؤس "الإصلاح بالإبادة"[45]

كلمات قليلة في خطاب للرئيس المصري الدكتور مُحَمَّد مرسي عن التضحية بالبعض حتى تعبر السفينة، دفعتني للعودة إلى كتاب مرجعي أقدره كثيرًا هو: "**أسس التقدم عند مفكري الإسلام**"، للدكتور فهمي جدعان لاختبار ذاكرتي!

فهذه الكلمات صدى لفكرة متبلورة؟ وإن لم تكن السائدة؟ في الفكر الإسلامي الحديث تضفي مشروعية على "**إبادة**" البعض لتحقيق النهضة. والفكرة، كما يروي الدكتور جدعان، وقع فصل من فصول السجال حولها عندما حدث ما يسمى "**الانقلاب الدستوري**" 1908 في الفصل الأخير من فصول تاريخ الدولة العثمانية. وقد تلا الانقلاب عملية واسعة للتخلص من الخصوم السياسيين بالوسائل الاستثنائية بعيدًا من القانون الطبيعي.

واستدعاء "**الإجراءات الاستثنائية**" كحل للأزمة السياسية في مصر تكرر غير مرة في الخطاب الرسمي ويتكرر بلا حصر في دعوات للضرب بحسم والتعامل بصرامة مع المعارضين.

وبحسب جدعان أثارت هذه الإجراءات نقاشًا واسعًا وبعض الكتّاب المسلمين أيدوا "**شنق**" بعض علماء الدين، وكتب مصطفى الغلاييني (العربي

([45]) **نشر في: 13/ 4/ 2013 – رقم العدد: 18271 – الباب: الرأي – الصفحة 10**.

الاتحادي) في حزيران يونيو 1909 مؤكدًا أن اللجوء إلى المحاكم يضيع وقتًا كبيرًا، فلا تتمكن الدولة من قطع دابر الشر، وهو يرى هذه العدالة المباشرة البعيدة من يد القضاء نوعًا من "**المصلحة المرسلة**".

ولعل هذا يشير إلى تجذر فكرة "**العدالة الناجزة**" التي شهدت مصر أخيرًا بعضًا من فصولها الدموية قام فيها مواطنون بإعدام أشخاص وسحلهم، وأحيانًا تعليق جثثهم علنًا في شكل لا يقره شرع، والأخطر أنهم أطلقوا على ذلك تطبيقًا لـ "**حد الحرابة**".

وقد وصف ضحايا الإجراءات الاستثنائية بأبشع الأوصاف فضلًا عن وصف من دافعوا عن ضرورة كفالة المحاكمة العادلة لهم، فكتب أحد مؤيدي هذه الإجراءات أنه لا يتألم من "**إبادة هذه الجراثيم والحشرات**" إلا أحد رجلين: "**رجل رجعي باع وجدانه في سبيل غايته الفاسدة**"، أو "**رجل جاهل**" يعذر لعدم تبينه الفائدة من إبادة "**هؤلاء الطغام**".

والخطير – بل الخطير جدًا – في دفاع هؤلاء عن هذه المسالك الدموية ما ينقله جدعان في كتابه قائلًا: "**ومن ناحية ثانية ليس ثمة شك في موافقة هذه الأحكام للشريعة المطهرة التي ما أنزلت على الرسول إلا لتطهير الأرض من الفساد وإصلاح النفوس التي تلوثت... وكيف تمنع شريعة هذا شأنها من حكم عادل يطهر الأرض ويقمع الفساد ويمحق أهل الظلم**".

وتأتي الصدمة الأكبر في ما ينقله جدعان من تبريرات فقهية وهو قول الغلاييني "**لقد جوز فقهاء المالكية إبادة الثلثين لإصلاح الثلث**". وفي تشابه لافت مع دعوات البعض لتطبيق "**حد الحرابة**" على معارضي السلطة الحالية في مصر يقول الغلاييني لقد قال الله في حق هؤلاء: "**إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون**

في الأرض فسادًا ..."، إلى آخر الآية. ولكن الغلاييني لا يطيق صبرًا على البحث عن مرجعية فقهية لما يؤيده فيقول: "**ولو لم يكن هناك دليل شرعي على جواز هذا الحكم فإن العلماء ذكروا أن للحاكم أن يعمل لما فيه المصلحة للأمة، والمصلحة اليوم باستئصال هؤلاء الفسادين وقطع دابر المتقهقرين**". (من الطبعة الثانية من كتاب أسس التقدم عند مفكري الإسلام صفحة 305 وما بعدها).

فهل الشريعة فعلًا تجيز هذا؟

سؤال لإخوان مصر: "أهذا عيشنا"؟([46])

في الفيلم المصري الشهير "**المومياء**" المستحق بجدارة وصف: رائعة شادي عبد السلام، كانت قبيلة الحرابات تعيش على انتهاك حرمة جثث الموتى مومياوات الفراعنة وسرقة ذهبها. وعندما مات شيخ القبيلة الذي كان أحد قليلين الذين يعرفون السر، لم يكن هناك مفر من إطلاع ولديه على "**الوديعة**"، وفي لحظة مواجهة الحقيقة للمرة الأولى لم يخف أحد الولدين صدمته، فأطلق سؤالًا كالرصاصة: "**أهذا عيشنا؟**".

وعندما يكتشف شخص ما أنه جزء من تركيب كبير، بناء تنظيمي لا يعرف إلا القليل من حقيقة آليات عمله، بل أحيانًا لا يعرف هدفه الحقيقي، فإن هذا الشخص يواجه اختبارًا أخلاقيًا صعبًا. والحال هنا لا يختلف إلا نسبيًا من قبيلة الحرابات إلى قبيلة/ جماعة الإخوان المسلمين.

والاختبار القصير للجماعة في السلطة في مصر أدى إلى خروج غير قليل من كوادر الجماعة – فضلًا عن القياديين المعروفين عبد المنعم أبو الفتوح وكمال الهلباوي – بسبب الإحساس بأن المسافة بين ما يتبناه التنظيم، وما يمكن أن يقبله بعض كوادره تتسع. وصحيح أن معظم حالات الخروج من الجماعة يمكن تفسيرها بأسباب جزئية، لكنها كلها، تشير إلى هذه المسافة.

([46]) **نشر في: 3/ 1/ 2013 – رقم العدد: 18171 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

وأحد هؤلاء، وليس الوحيد، استقال – فقط – بسبب تقديره لمدى أخلاقية موقف الجماعة من الثورة والقوى الثورية، وهو حكى لي كيف عبّرت أمه عن صدمتها باستقالته من الجماعة وهي على بُعد خطوات من السلطة، بينما بقي فيها لسنوات وهي تواجه الحظر والقمع معًا، وقد كانت إجابته: "**ضميري غير مرتاح**".

والنفس الإنسانية قادرة على أن تبرر لنفسها، لكن الضمير الأخلاقي السوي لا يقبل المسكنات أبدًا، ولذا فإن المعيار الأخلاقي هو ما سيظل اختبارًا عسيرًا للجماعة، أمام شريحة ليست قليلة من قاعدتها التنظيمية.

وما نشر من معلومات عن تذمر متفاوت الحدة في صفوفها على خلفية ما عرف بـ "**أحداث قصر الاتحادية**"، مؤشر في هذا الاتجاه. فقد كشفت الأزمة عن ميل لاستخدام العنف وعن خطاب إقصائي طالما أكدت الجماعة أنها تجاوزته تمامًا.

وثمة عاملان ساهما بقوة في كشف درجة التباين بين صورتين للجماعة، العامل الأول: هو التحالف الإخواني السلفي، والعامل الثاني: هو الوزن النسبي الكبير لـ "**الصقور**" في مكتب إرشاد الجماعة رجّح كفة اختيارات سياسية وفقهية، وكرس لغة خطاب، تتعارض بشكل ليس بالقليل مع التراث التربوي الإخواني الأصيل.

وتشكل الاستقالات المشار إليها، وحالات انفصال تنظيمي أخرى، ترجمة هامسة للسؤال/ الصرخة الذي أطلقه أحد أبطال فيلم "**المومياء**": "**أهذا عيشنا؟**".

الريفية السياسية رغم الربيع العربي

العالم والقرية ... مساران متعاكسان([47])

أصبحت عبارة "**العالم قرية صغيرة**" عَلَمًا على رؤية وحقبة وحزمة تحولات، في مقدمها ثورتان، إعلامية واتصالية، نجحتا في إعادة تعريف الكثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وإعادة التعريف – في بعض الأحيان – أخذت شكل انقلاب جذري. في المقابل لم تزل نخب في عالم الجنوب /الشرق، تسير بفكرها في مسار معكوس تنظر فيه إلى "**القرية**" بوصفها "**العالم**".

وعندما يتواجه المساران المتعاكسان تبدو المفارقة بين عالم يتقدم بقوة – لا تخلو من شراسة – وعالم يقاوم بشجاعة لا تخلو من أوهام قاتلة. وفي منتصف أيار مايو الجاري حضرت في مراكش المغربية مناقشات "**منتدى فالداي**" الحواري الدولي الذي تنظمه جهات عدة بعضها تابع لوزارة الخارجية الروسية، وفي المنتدى هناك نوع من المواجهة بين المسارين المتعاكسين، وكانت نقطة اللقاء /الصدام إصرار أحد الفريقين على أن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء هو الحل الوحيد لمشكلات العالم، وصولًا إلى تمني عودة الحرب الباردة أملًا في الهرب من نار التحولات العاصفة في العلاقات الدولية بالاستراحة – ولو لفترة – تحت مظلة صراع ثنائي القطبية مجددًا.

([47]) **نشر في: 27/ 5/ 2013 – رقم العدد: 18315 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

وفي حوار تلفزيوني أجريته مع الدكتور فيتالي نعومكين لقناة "**الاتجاه**" الإخبارية العراقية، أكد الرجل بوضوح أن روسيا لا تستطيع ولا تريد منافسة الولايات المتحدة أو مواجهتها، وكان بذلك يرد – ضمنًا – على دعوة البعض لأن تعود مرة أخرى للعب دور في القضية الفلسطينية من منطلق أخلاقي وإنساني، والجدير بالملاحظة هنا أن الدعوة أطلقها علماني قاموسه السياسي براغماتي إلى أقصى حد.

ومن مفارقات "**منتدى فالداي**" المترتبة على هذا الاحتكاك بين النقيضين المشار إليهما إصرار مثير للدهشة على أن "**المؤامرة**" الخارجية – منفردة – هي، وفق قناعاتهم الراسخة، ما يصنع واقع المنطقة كما صنع تاريخها، وأن تغيير سلوك الولايات المتحدة ودفعها للخروج من المنطقة سيؤدي "**فورًا**" إلى ميلاد العالم الفردوسي المنشود الذي نتمناه منذ ما يقرب من قرنين.

وهذه الريفية السياسية ما زالت – رغم هزيمتها أمام ثورات الربيع العربي – تتحكم، وهي تسير نحو نهايتها، في قسم لا يستهان به من الخطابين السياسي والتحليلي في العالم العربي، وهي بينما ترفع راية مقاومة العملية التاريخية التي تلخصها عبارة: "**العالم قرية صغيرة**"، تحاول – سواء أدركت أو لم تدرك – أن تفرض قيم القرية على العالم، بحيث تصبح القرية هي العالم.

ردود وتعقيبات

تعقيبًا على مقال عبد الجليل التميمي
البحث العلمي في البلاد العربية ... ما يحدث أسوأ من إهمال([48])

في عدد الاثنين 15 أيار مايو 2001، نشرت "**الحياة**" صفحة "**تراث**" مقالًا للأستاذ عبد الجليل التميمي عنوانه: "**البحث العلمي في البلاد العربية...**"، والمقال ينكأ جرحًا عميقًا ويثير شجونًا عربية محزنة، وأخضع السياسات الرسمية العربية في مجال البحث العلمي لتحليل لا تنقصه الدقة، غير أن للقضية أبعادًا لم يتعرض لها ربما كانت أحد مفاتيح حل لغز "**التخلف التقني المزمن**" الذي يعانيه العالم العربي.

أول هذه المفاتيح – في تقديري – أن ثمة قناعة راسخة لدى الكثر من صنّاع القرار العربي أن الاستقرار السياسي، بالمعنى الشمولي، هو منطلق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وطبعًا سياسات البحث العلمي. وبالتالي فالتركيبة السياسية في كل بلد لها توازنات لا يريد أحد أن يغامر بتغييرها بإدخال طرف جديد فيها. ولا شك أن العلماء والتقنيين، مرشحون في ظل أي مخطط للتنمية التقنية لأن يكون لهم دور كبير، سيقابله بالضرورة دور سياسي لا يريده الكثر من صنّاع القرار العرب.

في الوقت نفسه ثمة قناعة مضمرة، مفادها أن التحول من استهلاك العلم والتقنية إلى إنتاجها هو خروج على قواعد التقسيم الدولي للعمل، الذي يحدد للمنطقة العربية أدوارًا تتراوح بين إمداد الشمال الغرب بالمواد الأولية أو الأيدي العاملة، وفي

([48]) **نشر في: 25/ 5/ 2001 – رقم العدد: 13949 – الصفحة: 21.**

الحالين يضاف إلى دوره أن يكون سوقًا لمنتجات الشمال الغرب. ويكفي أن تنظر إلى خطط ضخمة تنفق فيها مئات الملايين من الدولارات لتأهيل خبراء معلوماتية في دول لم تستطع دخول عصر الصناعة، وهو ما يعني أن هذه الكوادر ننفق عليها من موازنتنا لتهرب أفضل العناصر فيها إلى الشمال/ الغرب بحثًا عن مستقبلها، ونكون بذلك دعمنا اقتصاد الغرب من موازنتنا، بينما الكثير من البحوث العلمية الضرورية لا يجد أي تمويل، فالإرادة غائبة والخطاب الحماسي الرسمي هدفه الحقيقي إخفاء الكارثة.

وأثيرت قضية البحث العلمي في مصر بقوة – على المستوى الإعلامي طبعًا بعد فوز العالم احمد زويل بجائزة نوبل – وكان من ضمن الأسئلة المثارة: هل يحق لمصر أن تحتفل بنبوغ هذا العالم الذي حصل على الجائزة نتيجة بحوث أجراها في الولايات المتحدة؟

وكان السؤال نفسه موضوع حلقة من برنامج "**بصراحة مع نشوة**" الذي تقدمه الإعلامية نشوة الرويني، وتوجهت بالسؤال إلى قيادات أكاديمية البحث العلمي المصرية:

إذا كانت الدولة جادة في الاهتمام بالبحث العلمي فلماذا لا تعامله كما تعامل المؤسسة العسكرية، فهي أكثر المؤسسات تنظيمًا في المجتمع المصري؟

صحيح أن التقدم في البحث العلمي يتأثر في الواقع الاجتماعي، ولكن النهوض بقطاع من المجتمع ليكون قاطرة لحركة المجتمع أمر ممكن، كما تؤكد التجربة، وأول إجراء يحقق مثل هذا الهدف أن تسند إدارة هذه المؤسسات إلى رجال البحث العلمي المحترفين وأن توفر لهم الإمكانات والمناخ. وما ينشر عن موازنات البحث في المؤسسات الناجحة يؤكد أن الأرقام المطلوبة ليست أكبر من موارد معظم الدول العربية، وإلا فما معنى أن تكون موازنة الإعلام في إحدى الدول العربية تتجاوز بليوني

دولار سنويًا، فيما موازنة البحث العلمي أقل من مئتي مليون دولار تلتهم معظمها النفقات الإدارية؟

الموارد إذًا موجودة لكن توظيفها يخضع للقرار السياسي.

وما هو أسوأ من الكارثة أن نشوء مؤسسات صناعية عربية خاصة لم يكن ليدفع هذا القطاع الصناعي الناشئ إلى إنشاء الأقسام للبحوث والتطوير، ولو من منظور نفعي محض، وما زال هذا القطاع الذي تتعاظم أهميته النسبية باطراد في حال "**خصام نكد**" غير مبررة مع البحث العلمي.

وعندما نشأت في بعض البلدان العربية نواة مجتمع مدني انشغل بأجندة ليس لها أدنى صلة بثقافتنا، ولم يكن للعلم في اهتماماته مجال، على رغم أن الجمعيات الأهلية التي تعمل لدعم التقنية في العالم وصلت إلى 92 ألف جمعية، منها جمعية في بريطانيا تخصصت في احتضان العلماء وتقديم منح تفرغ لهم فاز كثير من أصحابها بجوائز نوبل في مجالات علمية مختلفة. وما زال شكل الإنفاق الخيري في مجتمعاتنا يستبعد البحث العلمي من قائمة المجالات التي تحظى بدعمه.

وسجل عالم الفيزياء الراحل البروفسور سلام – أول مسلم يحصل على إحدى جوائز نوبل العلمية – تجربة مريرة في كتابه: "**المسلمون والعلم**" عندما اقترح على إحدى المنظمات الإسلامية إنشاء مؤسسة للبحث العلمي برأسمال بليون دولار وتعهدت دول عربية التبرع للمشروع، ثم اتضح له أن تبرعها لا يتجاوز حد التعهد!

بعد أن يئس الرجل تقلص المشروع إلى مركز دولي للفيزياء النظرية أنشأه في مدينة تريستا الإيطالية التي تبرعت – وحدها – من موازنتها بما لم تتبرع به دولنا. وتاريخ إنفاق الأثرياء على دعم البحث العلمي في الغرب الرأسمالي النفعي... إلى آخر

هذه الصفات، تاريخ مشرف ليس في واقعنا ما يماثله، ومن هؤلاء الاثرياء روكفلر وكارنيغي وهما قدّما دعمًا لبحوث كان لها دور كبير في تاريخ الإنسانية كلها.

على أن هذا لا يعني أن تاريخنا، وبخاصة ما أشار الأستاذ عبد الجليل إليه في بداية مقاله، كان خاليًا من هذا الشكل من الدعم الأهلي للبحث العلمي، بل لأسلافنا فيه صفحات مشرقة. وأقترح هنا إنشاء مؤسسة أهلية إسلامية للتنمية التقنية، تقوم على التبرعات، مستفيدة من طاقات الخير في الأمة، وتعمل في شكل مستقل عن الحكومات.

ردًا على توفيق الشاوي وأشرف عبدالقادر:
تدقيق المصطلحات يسبق الإفتاء([49])

في صفحة "**أفكار**" نشر توفيق الشاوي في 27 نيسان إبريل 2001 مقالًا ردّ فيه على فتوى مفتي مكة بشأن ما يُسمى بـ "**العمليات الاستشهادية**" كما يسميها من يرونها مقبولة شرعًا، أو "**العمليات الانتحارية**" كما يسميها من يراها محرمة. وفي 16 أيار مايو 2001 عقّب أشرف عبد الفتاح عبد القادر على الدكتور الشاوي مستشهدًا بفتوى في الموضوع نفسه لشيخ الأزهر، والخلاف المذكور هو أحد المواضيع المهمة التي ينبغي أن تطرح لنقاش هادئ بين الفقهاء، أملًا في الوصول إلى اجتهاد يبين وجه الحق، وثمة ملاحظات في هذا السياق أحسب أن ذكرها واجب:

أولًا:

أن الفتاوى إنما تستمد صدقيتها من اتفاقها مع القرآن والسنة، لا من شخص المفتي، وبالتالي، فإن فتوى غير الفقيه ينبغي أن تؤخذ بقدر كبير من التحفظ لكونه غير مؤهل ابتداءً للإفتاء، وهو أمر ينطبق على الدكتور مُحَمَّد سيد طنطاوي شيخ الأزهر، فهو أستاذ تفسير وليس فقيهًا، وفي الوقت نفسه فإن إهدار فتوى الدكتور يوسف القرضاوي بسبب موقف سياسي ما يتبناه فهو أمر غير منطقي، فالرجل وإن كان لي أنا شخصيًا تحفظات على بعض فتاواه لأسباب شرعية محض، فإن الأمر في النهاية معيار القبول والرد فيه علمي وليس شخصيًا.

([49]) **نشر في: 4/ 6/ 2001 – رقم العدد: 13959 – الصفحة: 10.**

ثانيًا:

أن كل من أدلى بدلوه في القضية استحضر أحكام الحرب في الشريعة الإسلامية وبحث فيها عما يسوّغ اجتهاده، على رغم أننا لسنا بصدد حرب يخوضها فريقان كل منهما يسعى إلى بلوغ السلطة السياسية في مجتمع الطرف الآخر، بل أمام نموذج جديد عمره خمسة قرون لا أكثر، هو النموذج الاستيطاني الإحلالي الذي يستهدف التخلص من مجموعة سكانية إبادة – تهجير لإحلال مجموعة سكانية أخرى، وفي عملية الإحلال هذه تكون جريمة الاغتصاب مشتركة بين المدنيين والعسكريين. كما أن الكيان الصهيوني أحد المجتمعات القليلة في التاريخ التي يختفي فيها الخيط الفاصل بين المدنيين والعسكريين، حيث كل قادر على حمل السلاح مجند، إما كقوة أمامية أو احتياطية، وأخيرًا امتدت هذه الظاهرة لتشمل النساء. وما يفرض ضرورة إعادة النظر في المفاهيم أن النص الذي أورده الأستاذ أشرف عبد الفتاح عبد القادر من وصية أبي بكر الصديق: "**لا تقتلعوا شجرة ولا تقتلوا راهبًا**" يمكن تفسيره ليكون مبررًا لعصمة دم الحاخامات، على رغم أنهم اكثر فئات المجتمع الصهيوني عدوانية على الإطلاق، وهم ظاهرة عسكرية أكثر من كونهم ظاهرة دينية، والأصل في عصمة دم الرهبان أن يكونوا منقطعين للعبادة.

ثالثًا:

أن الخطأ لا يبرر الخطأ، فكل جريمة يرتكبها العدو الصهيوني في صراعه معنا لا يجوز أن تكون مبررًا لأن نرد بمثلها، وإلا فهل إذا ارتكبوا جرائم اغتصاب أو تمثيل بالجثث لا يجيز الإسلام لأحد أن يرتكبها ولو كانت ردًا على اعتداء مماثل هل نرد بمثلها؟ وعلى من يرفعون شعارات مثل: "**العسكري بالعسكري والمدني بالمدني**

والطفل بالطفل" أن يتريثوا حتى لا يجعلنا رد الفعل "**عصابات صهيونية**" ترد على عصابات صهيونية.

رابعًا:

أن من لا يستطيع أن يحدد هدفه بدقة بحيث لا تؤدي عملياته الى سقوط ضحايا أطفال، لا يجوز له شرعًا أن يقوم بهذه العمليات، وغني عن البيان أن سقوط ضحايا من الأطفال يختلف عن استهداف الأطفال. فالإلحاح الإعلامي على مثل هذه الوقائع لا يخلو من إثارة متعمدة ينبغي ألا تكون عنصر ضغط على عقولنا بحيث تشل يدنا عن الفعل.

خامسًا:

أن أشرف عبد الفتاح أجهد نفسه أكثر مما ينبغي في تأييد رأيه بالاستناد إلى القانون الدولي واتفاقات جنيف، على رغم أنه كان يعلق على فتاوى علماء لهم مرجعيتهم التي لا يشكل القانون الدولي رافدًا من روافدها، فإذا كان يريد تحكيم القانون الدولي، فالكيان الصهيوني، وفق هذا القانون كيان شرعي له حق الوجود، وبالتالي كل ما يهدد وجوده يعد عملًا غير مشروع. كما أنه وهو يبحث عن براهين للوصول إلى "**الحقيقة**" لم يكن متجردًا، فلم يذكر مثلًا أن الرسول ﷺ حكَّم سعد بن معاد في بني قريظة، فحكم على كل قادر على حمل السلاح بالقتل، على رغم أنهم كانوا استسلموا فعلًا للرسول ﷺ، فثمة سوابق شرعية لم تؤخذ في الاعتبار ومصطلحات تحتاج الى تدقيق. وقبل هذا وبعده، لا يجوز أن يكون الحوار ستارًا لممارسة التحريض على العلماء.

ردًا على مُحَمَّد جابر الأنصاري:
لكننا بشر لا كائنات نهضوية([50])

فتح الجدل حول الحجاب في فرنسا الباب لجدل عربي متوقع، بخاصة أن الاتجاه الفرنسي لحظر الحجاب في الأماكن الرسمية يأتي في سياق ظروف دولية وإقليمية شديدة التعقيد والحساسية، وبطبيعة الحال كانت لكل رؤية طرحت زاوية نظر متميزة انحاز صاحبها إليها بصفتها زاوية النظر الأقرب إلى أن تؤدي لبلورة الموقف الصواب أو الأقرب إلى الصواب. ومن هذا المدخل أتوقف مع مقال: "**لا الحجاب ولا السفور من صميم نهضة الأمة**" الذي نشرته "**الحياة**" في 7 / 1 / 2004 لمحمد جابر الأنصاري.

وفي حقيقة الأمر قد لا يكون الخلاف كبيرًا مع الأستاذ الأنصاري في ما ذهب إليه من أن الحجاب والسفور ليسا من صميم نهضة الأمة، لكن الخلاف الكبير بل الجذري هو ما يرتبه على هذه المقدمة من نتائج يمتلئ بها المقال. فهو يبدأ باستنكار: "**هذا السجال الصاخب في شأن الحجاب الذي ينشغل به العرب والمسلمون في هذه الآونة، بينما أراضيهم محتلة، وحقوقهم مضيعة، وبقاؤهم مهدد، ومكانتهم في العالم تحضرًا واستقلالًا، أكثر من مقلقة**"، وكأن الأمم تغلق باب النقاش فيما يمس دينها إن كان يعتبر الحجاب شأنًا دينيًا، أو ما يمس هويتها إن كان يرى الحجاب تعبيرا عن الهوية، أو ما يمس ثقافتها إن كان يعتبر الحجاب ظاهرة

([50]) **نشر في: 21/ 1/ 2004 – 14909 – الباب: أفكار – الصفحة: 10.**

إثنية أو ثقافية، حتى تنتهي من إنجاز مهمات التحرير والنهضة في ترجمة نخبوية لمقولة العسكر "**لا صوت يعلو فوق صوت المعركة**"، وهي عمومًا مقولة لم يجن من رفعوها إلا تقويض الاستقلال والنهضة معًا.

وتصور أن ثمة علاقة "**تنازع**" بين ما تعتبره التيارات ذات الرؤية الإسلامية حدودًا شرعية يجب احترامها وبين ما تعتبره التيارات السياسية الأخرى مؤهلات للنهوض هو تصور مغلوط لعلاقة متوهمة، فالدفاع عن الحجاب ليس خصمًا من رصيد الأمة في ساحات النهوض والتحرير، كما أن الاستهانة به ليست رصيدًا لأي مسعى للتقدم على أي صعيد.

أما الحديث المكرر عن "**جوهر الإسلام**" و"**روح الإسلام**" فيعكس منحى ثيوقراطيًا لا يتناسب مع عقلانية الأنصاري كمفكر قومي ذي تاريخ معروف، فإذا كان يملك تحديد جوهر الإسلام وروحه فأين مساحة الاجتهاد والاختلاف، وما الفرق بين هذا الخطاب والخطاب الأصولي في أكثر طبعاته تشددًا؟ ولا تقتصر مفاجآت المقال على ذلك بل يقرر بلا مواربة: ويلعب دور "**الرمز السياسي**" للمعارضة والاحتجاج. كما حدث ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ونظام الشاه في إيران – لكنه خارج نطاق الاحتجاج الرمزي لن يؤدي دور الفاعل النهضوي في أي مجتمع إسلامي.

فهل يحق للكاتب أن يحصر دور الحجاب في رمزيته السياسية بينما هو يصب جام غضبه على من يحصرون دوره في رمزيته الدينية؟ وما معنى القول بمركزية ما يساعد على النهضة وتهميش بل تسفيه ما سواه كما لو كنا كائنات نهضوية ذات مواصفات خاصة، لا بشر لنا قناعاتنا الدينية والثقافية والاجتماعية التي يجوز –

وأحيانًا يجب – أن ندافع عنها بكل قوة، من دون أن يشكل ذلك سحبًا من رصيد النهضة؟

والكاتب يدعو إلى أن "**نوازن بين جدل الحلال والحرام، وجدل التقدم والتخلف**"، لكن ما يفعله في واقع الأمر هو أنه يحل جدل التقدم والتخلف محل جدل الحلال والحرام!، أما قوله: "**إن التخلف الحضاري في هذا العصر فهو "الحرام" بعينه، بل أشد أنواع الحرام**"، فيبدو للقارئ كما لو كان اجتهادًا معاصرًا أو موقفًا أكثر اهتمامًا بامتلاك أسلحة النهوض من موقف التيارات المشغولة بالقضايا الدينية.

وأكتفي في الرد عليه بنص واحد في حدود ما يسمح مقام الرد: ففي "**حاشية ابن عابدين**" أن الصنائع المحتاج إليها من فروض الكفاية تضم الحرف والصنائع وذلك لتوقف قيام الدين على قيام الدنيا. بل يذهب إلى أن الناس لو تمالأوا على ترك الصنائع "**أثموا ووجب قتالهم**".

أما حديثك عن ابن حنبل في تفضيله القوي الفاجر على التقي، فيظل في النهاية "**اجتهادًا**" يجوز الاختلاف معه، خصوصًا بعد أن تحول من اجتهاد موقعه الحقيقي موقع الفرع من الأصل ليصبح "**أصل الأصول**"، حتى ليكاد الفجور يكون شرطًا معلنًا للوصول للمناصب في بقاع غير قليلة من عالمنا الإسلامي!!

وعن شيرين عبادي أقول لك: ليتك اخترت مثالًا آخر، فالمصدومون باختيارها في العالم شرقه وغربه أكثر بكثير من المقرين باستحقاقها، وجائزة نوبل للسلام وكذلك جائزة نوبل للأدب لها تاريخ طويل في الاستخدام السياسي.

أما أخطر ما في المقال على الإطلاق فهو الفقرة التي تقول فيها: "**مما لا شك فيه أن منع المرأة المسلمة من وضع الحجاب في دولة ديموقراطية ليبرالية يمثل**

– بصفة مجردة ومطلقة – مخالفة لمبدأ حرية الضمير للكائن الإنساني، فذلك ما ينبغي أن يترك لقناعته الضميرية. لكننا نخطئ إذا تصورنا أن النظم الديموقراطية الليبرالية نظم محايدة لا انحيازات قيمية لديها، فهي كأية نظم سياسية واجتماعية في واقع العالم تعكس مصالح ورؤى القوى التي تشكلها، خصوصًا في ما يتعلق بعقيدتها العلمانية التي قاتلت من أجلها. وإذا كانت الحرية من مبادئها فإن مبدأ السيادة الوطنية لا يقل أهمية لديها، وذلك ما نتمسك به نحن ايضًا فلماذا ننكره عليها؟"

والسؤال الذي ختمت به الفقرة هو مربط الفرس ومؤداه أن الغرب الذي يقبل كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات التمييزية في عالم الجنوب يجد النخب المثقفة أول من يهاجمه رافعين شعار المطالبة باحترام "**السيادة**"، فإذا كان من حق دول ضعيفة تنتمي الى عالم الجنوب المتخلف أن تترجم حق السيادة على هذا النحو الجائر فلماذا لا تفعل الدول القوية؟

وفي حقيقة الأمر فإن هذا هو أحد التفاهمات الضمنية التي كشفت عنها الأزمة، فهناك تصريحات ذات سمة رسمية صدرت عن مؤسسات دينية لتؤكد أن سيادة الدولة مطلقة حتى في مقابل "**الوحي السماوي**"؟ ومن المؤكد أن حظر الحجاب أقل حرمة من الكثير من الممارسات الاستبدادية التي تعد الثمرة الحقيقية لإعمال حق السيادة في الكثير من دول الجنوب.

فهل يورد الأستاذ الأنصاري هذا التساؤل مقرًا أم مستنكرًا؟

ردًا على رياض رمزي:
من أين هذا اليقين في شأن مستقبل "القارة الشمطاء"؟([51])

طرح رياض رمزي "**الحياة**" 16/ 6/ 2005 سؤالًا مستفزًا جعله عنوانًا للمقال الذي خصصه للدعاية لـ "**القارة الشمطاء**" متجاوزًا حق القارئ في "**الحقائق**" الذي يقابل حق الكاتب في عرض وجهة نظره، وهو في المقال المعنون: "**لماذا ستسود أوروبا العالم في القرن الـ 21؟**" لا يترك الأمر احتمالًا قابلًا للنقاش منتقلًا مباشرة إلى التعليل الذي جاء مملوءًا بالعلل!

وهو يبدأ بالإشارة إلى كتاب: "**ما بعد الإمبراطورية: انهيار النظام الأميركي**" للفرنسي إيمانويل تود الذي توقَّع فيه زوال قوة أميركا كبداية للبحث عن القوة التي سترثها للرهان عليها، وهي إشارة تضخم إلى حدٍّ بعيد مقولة: "**أميركا الموشكة على الانهيار**"، وهي العلة الثانية التي تصادف القارئ في الفقرة الثانية مباشرة، فالعنوان يقطع بأن القرن المقبل أوروبي، والفقرة الثانية لا تدع مجالًا للشك في أن أميركا في طريق التراجع!

والتبشير بانهيار أميركا أو تراجعها عن موقعها مقولة شائعة يجب إخضاعها للمراجعة والتقويم الهادئ، وهي أمنية طالما ألبست ثوب التحليل السياسي وقرنت بما يفترض أنه أدلة قاطعة وروج لها الكثير من المحللين العرب. أرقام مربكة عن العجز

([51]) **نشر في 1/ 7/ 2005 – رقم العدد: 15431 – الباب: أفكار – الصفحة: 10**.

والدين والبطالة والأزمة الاقتصادية القاصمة التي ستأتي لا محالة، فضلًا عن التركيز في صورة أميركا على الإباحية والخلل الديموغرافي وارتفاع مستوى الجريمة و... و... و... الخ. وربما منذ أزمة فيتنام والفكرة تطرح بصياغات مختلفة في الديباجات متفقة في الجوهر. وبقدر ما يعد الانبهار بأميركا خطأ، يعد الترويج لانهيارها الوشيك خطيئة. وفي انتشار الخطابين في المشهد العربي ما يدفعنا للقلق على ثقتنا في خطابنا التحليلي وقدرته على قراءة المستقبل وعلى التفرقة بين الأمنيات والممكنات.

والإلحاح على هذه المقولة يتجاوز الحد الفاصل بين السنن الكونية وما تشير إليه الدلائل المتعينة بموازين القوة والضعف. وأصبحت هناك نماذج لقياس القوة الشاملة للدول بمعايير منضبطة تحاول أن تكون محايدة. والإقرار بما تحوزه أميركا من قوة لا يعني بأي حال إضفاء المشروعية على منظوماتها القيمية أو سلوكياتها السياسية، فالإقرار بامتلاك القوة شيء وإضفاء المشروعية على استخدامها شيء مغاير تمامًا. والخلط بين ضرورة التقدير الدقيق لقدرات الخصم والوقوع في أسر نموذجه يخلط التحليل بالترويج والدعاية ويزيل الخيط الفاصل بين تنوير القارئ وتضليله، وتكفي هنا الإشارة لعبارة حاسمة عارية من الدقة تمامًا يقول فيها الكاتب: "**وتبين المؤشرات أن نهاية فلسفة القوة في أميركا باتت مرئية في الأفق**".

أما بيكيوتو الأوروبية التي لا تنام إلا ثلاث ساعات يوميًا لتناضل منذ 21 عامًا أمام البيت الأبيض داعية للضغط على أميركا لنزع سلاحها النووي فتحتاج إلى وقفة طويلة جدًا، فالكاتب يعقب على قصتها قائلًا: "**إيمان بيكيوتو وطريقة عملها هو نتاج للفهم الأوروبي للعالم: عمل دؤوب، قناعات، ولاء لا محدود لقوة الإقناع، السلام كضمانة للنمو. هذه هي ببساطة فلسفة العيش الأوروبية**".

وعند الحديث عن فلسفة العيش ننتقل من "**السياسي**" الآني المباشر لنتحدث عن الأعمق، فالكاتب يسوق صفات عدة لا أدري من أين استطاع تجريدها مؤكدًا أنها: "**فلسفة العيش الأوروبية**"، وحد علمي أن عملًا منهجيًا يحترم الحقيقية يسعى لتلمس الفرق الجوهري بين فلسفتين للعيش أميركية وأوروبية ينبغي أن يتناول أولًا الفرق بينهما في الموقف من الدين، ذلك أن الحليفين يشكلان مدرستين متمايزتين في هذا الشأن، فأوروبا أكبر تجربة اجتماع إنساني في التاريخ البشري تقوم على الإلحاد السافر – مع الإقرار بأنه متفاوت من بلد لآخر – وموقف الدستور الأوروبي من الأديان السماوية بل من لفظ الجلالة نفسه علامة تاريخية على الدرجة التي بلغتها حالة معاداة الأديان السماوية التي تتبناها النخب الأوروبية بقيادة فرنسا.

أما أميركا فتعد إنجازًا يشهد بأن علمانية إجرائية متصالحة مع الأديان السماوية كانت أكثر كفاءة في صراعات السياسة والعسكرية والإعلام، بل إنها أنقذت القارة الشمطاء من نفسها مرتين في النصف الأول من القرن العشرين في الحربين العالميتين وأنقذتها من الخطر الشيوعي في النصف الثاني منه، فما معنى إطلاق مثل هذه الأوصاف الإيجابية البراقة على قارة تتحمل المسؤولية الأولى عن الواقع الذي يعيشه العالم العربي وعن إنشاء الكيان الصهيوني، وهما الملفان المتشابكان الأكثر سخونة في عالم اليوم، وكلاهما إنتاج أوروبي خالص قبل أن تخرج أميركا من عزلتها وتضطلع بدور دولي كبير.

أما المواقف اللينة التي يمتدحها الكاتب فهي التي مكنت هتلر من التحول إلى كابوس مريع للعالم كله تحت سمع وبصر "**فلاسفة الليونة**" الأوروبيين الذين لم ينقذهم من مخالبه إلا منطق الحسم الأميركي، وهذه الليونة الأوروبية المعمدة بالدم صنعت صدام حسين وميلوسيفيتش وغيرهما، من شركاء "**الاستقرار الملطخ بعار**

الاستبداد". أما قول الكاتب: "**إن طريقة استخدام أميركا لقوتها ضحلة، ضيقة وتستخدم في شكل عفوي، مما يؤدي إلى تآكلها بسرعة**". فلا أدري إن كان مجمعًا عليه في الاستراتيجية العسكرية أم اجتهاد خبير دعاية؟

والتساؤل عن كيفية استخدام أوروبا لقوتها يسوق الكاتب عليه جوابًا يبتسر الحقائق على نحو غريب، وأشير هنا على سبيل المثال إلى أدوار عسكرية فرنسية في أفريقيا تتصف بوحشية لا نظير لها، وتكفي الإشارة لبصماتها السوداء في الهولوكوست الرواندي الذي سقط فيه قرابة مليون من المدنيين 1994، حيث كان ضباط الجيش الفرنسي يقفون على الطرق ويقومون بفرز المواطنين على أساس عرقي ويسلمون الضحايا تحت تهديد السلاح للقتلة.

وأما الانحياز الأكثر سفورًا وإمعانًا في الهوس بأوروبا فهو قوله: "**عندما لم تحصل الولايات المتحدة على الصوت الأوروبي مجتمعًا جاءت حملتها مفتقرة إلى سند قانوني وأخلاقي**"، وهو يؤكد ذلك مرة أخرى قائلًا: "**أن أي موقف سياسي لا تبصم عليه أوروبا بأصابعها الستة والعشرين يعاني من عيب أخلاقي وقانوني**"، وقد يكون مفهومًا أن يكون حرمان أميركا من أصوات أوروبية حرم الحرب من سند قانوني فهذا شأن إجرائي، ولكن منذ متى أصبح الصوت الأوروبي مبررًا لجعل الحرب مبررة "**أخلاقيًا**" إلا قناعة مضمرة بأنها تملك منح "**صكوك غفران سياسية**"!

الرهان على صعود أوروبي تكذبه الوقائع، فمسيرة الوحدة متعثرة ومرشحة لمزيد من التعثر والأصابع الأوروبية الـ 26 التي يبالغ الكاتب في وصف مستقبلها الباهر بعضها أقرب لأميركا مما يظن كثيرون وبعضها شارك أميركا حربها "**المنبوذة أوروبيًا**" لتحرير الشعب العراقي من نظام صدام حسين، والأهم من هذا كله أن

الكاتب لم يقل جملة واحدة يرفض فيها منطق هيمنة أي من القوتين علينا، كل ما في الأمر أنه متحمس لصعود إمبريالية أقل خشونة وأكثر ليونة.

ردًا على ياسين الحاج صالح:
... بل خسر العلمانيون وخسرت العلمانية أيضًا![52]

في عدد "**الحياة**" الصادر في 19 أيلول سبتمبر كتب ياسين الحاج صالح معقبًا على الاستفتاء الذي أجري في تركيا أخيرًا مقالًا عنوانه: "**خسر العلمانيون وفازت العلمانية**"، تضمن من الترجيحات والتأويلات والأحكام ما يعيد بناء السياقات المختلفة: السياسية، الثقافية، والمعرفية لواقعة انحياز الغالبية في تركيا إلى خيار اقترحه الإسلاميون فكان التصويت له انتصارًا للعلمانية!

وفي تقديري فإن أول الاجتهادات التي تستحق التعقيب ما أورده عن الاختلاف والتشابه بين الإسلاميين. فهم: "**في الواقع مختلفون ومتنوعون، يشبهون مجتمعاتهم وبيئاتهم أكثر مما يشبهون أصلًا عقديًا مشتركًا ينتسبون إليه**". وهذه الإحالة على البيئة كـ "**محدد**" لتوجهات الإسلاميين، وبالتحديد في مواجهة "**المشترك العقدي**" تعيد إنتاج فكرة أن البيئة الأرض والناس والثقافة هي الفاعل الحقيقي لا الأصل العقيدي السماء، وعليه فإن الإسلاميين هم في الحقيقة نتاج ظاهرة "**تاريخية**" حتى لو ألحوا على أنها لا تاريخية أو مفارقة للواقع والتاريخ.

والجدل هنا قد يكون جديدًا قديمًا، فغالبية، إن لم نقل كل، الحجج التي طالما ساقها طرفاه مستنفدة، ولا مبرر يجعل حسمه ممكنًا بعد أن استقر في العقل العربي

([52]) **نشر في: 28/ 9/ 2010 – رقم العدد: 17343 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

كموضوع خلافي، لكن الأهم هنا أن هذه البيئة لم تكن عنصرًا محايدًا تعرض له العلمانيون والإسلاميون معًا، بل كانت بيئة صنعتها دولة مركزية قامعة استوردتها نخب التحرر الوطني العسكرية في تركيا والعالم العربي، فكان في تركيا علمانية عقلانية وكانت في العالم العربي علمانية لا عقلانية. واسمح لي أن أروي لك هذه الواقعة.

عندما تولى السياسي التركي نجم الدين أربكان رئاسة الوزارة في التسعينات، التقاه المفكر المصري الراحل عادل حسين وكان أمينًا عامًا لحزب العمل المصري، وظن أنه يمكنه الاستفادة من تجربة حزب الرفاه في مصر، فلما شرح له عادل حسين ما يحدث في الانتخابات في مصر من تبديل للصناديق وتزوير وتضييق على مندوبي المرشحين و... فغر أربكان فمه دهشة وقال إن مثل هذا لا يحدث في بلاده، وقد يقرر العسكر وقف المسار الديموقراطي بانقلاب، أما حين تحدث انتخابات فإنها تكون نزيهة. أي أن هذه البيئة التي وضع الإسلاميون العرب تحت إكراهاتها هي من ثمار حكم علمانية العسكر. فالديموقراطية الشكلية أخطر بكثير من الاستبداد السافر.

وأما قول الحاج صالح إن: **"ثمة مشتركًا "أبستمولوجيًا" يجمع الطرفين: افتراض أن العلاقة بين الدين والعلمانية محكومة دومًا وحتمًا بمحصلة صفرية، في السياق الإسلامي بخاصة"**، فهو قول "**صحيح إلا قليلًا**".

فلعبة الاستئصال هي في الحقيقة غرس علماني، فالعلمانية – وأنا هنا أتبنى التفرقة التي قال بها المفكر المصري الراحل عبد الوهاب المسيري – علمانيتان: شاملة وجزئية، وهو ما تؤكده المسافة بين التجربتين الأميركية والأوروبية. فالأولى سمحت بظهور الرئيس الأميركي بوش الابن وحديثه عن تدينه وعن مرجعية الإنجيل فلم تضع نفسها في صراع مع الدين أو التدين.

أما الأوروبية فاعتبرت الدين والتدين "**ثمرة محرمة**" في الشأن العام فلم تحتمل الحجاب ولا النقاب ولا المآذن، وأصبحت موضع انتقاد شديد حتى من المنظمات الحقوقية الغربية.

وكان من سوء حظنا أن الصيغة التي اختارتها نخب التحرر الوطني العربية الصيغة الأوروبية، أما تركيا فتحولت تدريجيًا، بسبب عضويتها في حلف الأطلسي، نحو الصيغة الأميركية فاستطاع الإسلاميون دخول ساحة المنافسة وحققوا ما حققوا بآلياتها. فالاستئصال هو من حيث المنشأ مرض علماني نقل إلينا مع النموذج الأوروبي للدولة!

وقد أصاب الكاتب كبد الحقيقة عندما قال في حديثه عن التصور الصفري للعلاقة بينهما إن "**هذا التصور بالذات يقود إلى تديين العلمانية، أي جعلها عقيدة مطلقة**"، وهذه "**العلمانية الجهادية**" لا تقل خطرًا على مستقبلنا عن الأصولية الدينية المتشددة. أما أن "**التجربة التركية الحالية ثمينة من حيث إنها تنفي علاقة التنافي المحتوم بين الدين والعلمانية**"، فلا أراه وصفًا دقيقًا لخلاصة التجربة، والصحيح أنها تجربة رائدة في التغيير الجذري عبر الآليات الديموقراطية، ما يعني أن ما يحدث ليس انتصارًا للطرفين معًا ولا صيغة توافقية ولا حلًا وسطًا، بل ترجمة افتراضية للعبة "**إما أو**"، لكن عبر التصويت. والنتائج ليس مدارها هنا تداول السلطة بل إعادة بناء الدولة والسلطة معًا.

والفارق ليس كما صوره الكاتب بين "**الإسلام التركي الليّن**"، و"**الإسلام العربي الصلب**"، فما يفعله أردوغان هو فعليًا جعله: دينًا ودولة وعلمًا وأخلاقًا وقانونًا وأمة، لكن بآليات ديموقراطية، والخطيئة الأخطر للأكثر تشددًا من العلمانيين العرب قناعتهم بأن رسالتهم المقدسة هي منع هذه الرؤية من أن تطرح في ساحة

العمل العام السياسي والثقافي وأن تظل دائمًا "**تيارًا محظورًا**"، فنجاح إسلاميي تركيا ليس سوى رد فعل لقبول العسكر الأتراك فكرة التخلي عن دور "**المصد**" الذي لا هدف له سوى منع المجتمع من الأكل من "**الثمرة المحرمة**"!

إن النخبة العسكرية التركية هي التي تحولت في الوقت المناسب – وبتأثير قوي للموقفين الأميركي والأوروبي – إلى "**العسكرة اللينة**". أما الإيحاء بأن الإسلام التركي ينفرد بأنه "**إسلام دستوري**"، ففيه ظلم كبير لإسلاميي العالم العربي الذين لا يسوغ لأي من فصائلهم إنكار الدستورية التي أسست لها "**وثيقة المدينة**" التي كانت تدوينًا لـ "**عقد دستوري مدني اختياري**" بين مسلمين وغير مسلمين.

أما تطبيق الشريعة فسؤال ظل معلقًا حتى أثبتت التجربة السياسية العراقية أن بالإمكان طي صفحته بالنص على أنه لا يجوز تشريع ما يخالفها، ما يعني أن التحديد الصحيح لـ "**الثمرة المحرمة**" يجنبنا الكثير من المعارك الوهمية.

وكما يقول الحاج صالح فإن "**المعسكر العلماني التركي لا يزال يعتنق علمانية صلبة، مطلقة وغير ديموقراطية**"، لكن تداعيات السنوات القليلة الماضية – وفي مقدمها قضية تنظيم إرجنكون السري التركي – قد تعني أن الجيش التركي نفسه تخلص من الحلقة الضيقة المغلقة الممتدة داخل الجيش وخارجه من العلمانيين المتشددين.

أما الاستنتاج الذي يسوقه الحاج صالح في قوله: "**لقد فازت العلمانية وخسر العلمانيون**"، فليس صحيحًا، فالعلمانية تواجه اختبارات صعبة في الغرب نفسه ومشكلتها هي الدين والتدين وليس "**الإسلام الصلب**"!

والقارة الأوروبية، مهد العلمانية الصلبة، تشهد تحولات مهمة في هذا السياق ويقود الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مسعًى تاريخيًا لإعادة بناء علاقة إيجابية بين العلمانية والدين في اعتراف ضمني بأن العلمانية الأوروبية ولدت في بلاده مسكونة بمعاداة التدين عمومًا. أما قوله: "**لقد فاز الإسلاميون، وخسر المفهوم الإسلامي، هذا المطلق، الصلب، الاستبعادي**"، ففيه من البلاغة أكثر مما فيه من الحقيقة.

في شأن "الثمرة المحرمة" وأصول الكلام الصحيح([53])

بقلم/ ياسين الحاج صالح

هناك شرير في قصة تطورنا الاجتماعي السياسي الحديث هو: "**دولة مركزية قامعة استوردتها نخب التحرر الوطني**" من أوروبا واستوردت معها ضربًا من "**علمانية لاعقلانية**" توصف أيضا بأنها "**علمانية العسكر**"، وهناك طرف بريء كان واقعًا "**تحت إكراهات**" ذلك الشرير الاستئصالي هو الإسلاميون.

هذا ملخص ما يقوله الأستاذ ممدوح الشيخ في مقالته: "**بل خسر العلمانيون وخسرت العلمانية أيضًا!**"، "**الحياة**"، 28/ 9/ 2010، التي يرد فيها على مقالتي: "**خسر العلمانيون وفازت العلمانية**"، "**الحياة**"، 19/ 9/ 2010. وكنت رأيت أن ما تحقق من فوز لخيار حزب العدالة والتنمية في استفتاء على إصلاحات دستورية أجريت في تركيا في 12/ 9/ 2010 هو خسارة للمعسكر العلماني التركي الذي عارض الإصلاحات، لكنه فوز للعلمانية ذاتها وشهادة لها لا عليها. ورأيت في المقالة أنه يتعين التخلص من فكرة انضباط العلاقة بين الدين والعلمانية في بلداننا بمحصلة صفرية ترهن دومًا تقدم العلمانية بتراجع الدين والعكس بالعكس.

([53]) **الكاتب: ياسين الحاج صالح – 15/ 10/ 2010 – رقم العدد: 17360 – الباب: الرأي – الصفحة: 10.**

وعلى رغم أن الأستاذ الشيخ يمنح درجة: "**صحيح إلا قليلًا**" لنقدي فكرة المحصلة الصفرية إلا أنه لا يصدر عن غير المحصلة هذه حين يتعجب في مطلع مقاله من اعتباري أن "**انحياز الغالبية في تركيا إلى خيار اقترحه الإسلاميون**" بحسب تعبيره "**انتصار للعلمانية**". وعن مثل ذلك يصدر قوله إن نتائج الاستفتاء التركي "**ترجمة افتراضية للعبة إما أو، لكن عبر التصويت**". والحال أن "**لعبة إما أو**" ليست غير صيغة أخرى للمحصلة الصفرية، وما تفترضه من علاقة صراع تناحري أو وجودي بين العلمانية والدور العام للدين.

كنت دللت على خطل هذا الطرح المشترك بين الإسلاميين والعلمانيين عمومًا بواقع أنه ما من تعارض بين الإصلاحات التي أُجري التصويت عليها في تركيا وبين العلمانية، وأن الحزب الذي يحكم البلاد منذ سنوات مجاهر بالتزامه العلمانية، ولم يستهدف أبدًا أسسها في بنيان الدولة وتعريفها لنفسها دولة – أمة تركية وفي التعليم والنظام القانوني... فإذا لم تكن ثمة أجندة سرية للحزب التركي، فأظن أن كلامي عن فوز العلمانية والحزب الإسلامي معا في مكانه.

وكنت رأيت أيضًا أنه انتصر الإسلاميون فيما خسر تصور صلب واستبعادي للإسلام، ألفنا في العالم العربي أن نعتبره هو الإسلام ذاته. ولقد رأى الشيخ أن في ذلك من "**البلاغة أكثر مما فيه من الحقيقة**". يبدو ناقدي مالئًا يده من "**الحقيقة**"، منزهًا من الشك في مدى تملكه لها. مثل هذه الدرجة من اليقين جديرة بأن تدفع المرء إلى تحسس عنقه.

التصور الصلب للإسلام، وقد توسعت فيه قليلًا في مقالة لاحقة "**الحياة**"، 26/ 9/ 2010، يقضي أنه دولة وعلم وقانون وأخلاق وأمة. ومقابله يمكن التكلم على مفهوم لين، يتمحور الإسلام فيه حول الإيمان، وتستقل فيه عن الدين شؤون

الدولة وليس السياسة حتمًا والعلم وليس كل معرفة بالضرورة والأخلاق وليس كل ضوابط سلوكية والقانون العام وليس أية قواعد والتزامات خاصة وتعريف الأمة من دون مساس بتعاريف أية جماعات فرعية لنفسها. التصوران هذان تاريخيان على حد سواء. ولا يطابق أي منهما "**الإسلام الصحيح**". هذا الأخير مفهوم غير تاريخي، لا يوجد في الواقع، وإن أمكن له أن يتمتع بوجود مفهومي، كركيزة يستند إليها مؤمنون لضبط الفهم والسلوك الديني في أي عصر.

الإسلام كائن تاريخي، تتغاير صوره حسب البيئات التاريخية والاجتماعية، وحسب التجارب المكونة للبلدان المختلفة، وحسب موازين القوى الاجتماعية والسياسية والمعرفية في كل منها. وحين تكلمت في مقالي المنقود على أن الإسلاميين أشبه ببيئاتهم المتنوعة منهم بأصل عقدي مشترك، لم أكن أعرض مبدأ مقبولًا على نطاق واسع في التفكير الاجتماعي والتاريخي المعاصر فقط، وإنما كذلك أسجل اعتراضًا على تصور علماني رائج، يعتبر أصحابه أن الإسلاميين هم الإسلاميون، وأن إسلامًا يشبه نفسه في كل مكان هو المحدد الرئيس، أو ربما الأوحد، لتفكيرهم وسياساتهم. أما الإسلاميون فأعلم أن تعريفهم لأنفسهم بالإسلام الواحد الثابت الذي لا يتغير هو مصدر شرعيتهم وحجر الزاوية في تكوينهم، فلا مطمع لي بإقناعهم بالعكس. لكن هذا موقف إيماني، لا تقوم عليه المعرفة الاجتماعية ولا أية سياسات عامة عقلانية.

الأستاذ الشيخ يعتقد أن "**ما يفعله أردوغان هو جعله [الإسلام التركي] دينًا ودولة وعلمًا وأخلاقًا وقانونًا وأمة لكن بآليات ديموقراطية**". لا يسوق ما يثبت صحة قوله الخطير هذا، الذي لو كان صحيحًا لجاز اتهام أردوغان وحزبه بالازدواجية والخداع. يفضل بدلًا من ذلك نسبة "**خطيئة خطيرة**" إلى العلمانيين

العرب هكذا من دون تمييز، هي في الوقت نفسه "**رسالة مقدسة**" **يعتنقونها، وتتمثل في منع هذه الرؤية [الإسلام الصلب] من أن تطرح في ساحة العمل العام**"، وذلك بهدف "**منع المجتمع من الأكل من الثمرة المحرمة**"، أي الحكم الإسلامي. لكن من لا يحمد الله على الحرمان، حين يرى الثمرة "**محلّلة**" في بلدان مثل إيران والسودان...؟

ولا يحاول الأستاذ التمييز بين تيار إيديولوجي علماني وبين حكوماتٍ ينسبها هو إلى العلمانية، ولا يحاول إيضاح مضمون الفكرة العلمانية أصلًا، وإن أشار بسرعة إلى تمييز المرحوم عبد الوهاب المسيري بين علمانية شمولية وعلمانية جزئية، وإلى فارق مفترض بين علمانية أوروبية مضادة للدين فيما يبدو، وعلمانية أميركية أكثر إيجابية حياله. وهو لا يبدو مستعدًا لقبول تمييزات مفهومية داخل الإسلام كتلك التي قبلها بخصوص العلمانية. كما لا يتساءل كيف لا يكون الإسلام استئصاليًا إن كان في الوقت نفسه "**دينا ودولة وأخلاقًا وقانونًا وأمة**". هل يبقى مكان لأي كان إلى جانبه؟ هل من فرصة ولو لـ "**علمانية جزئية**" في ظل هذه الإسلامية الشمولية؟

وبينما يستحسن ناقدي نقدي لعلمانيين أتراك يعتنقون علمانية صلبة، فإن فكرة مقالي الرئيسية عن فوز العلمانيين وخسارة العلمانيين لا تنال منه إلا علامة "**ليس صحيحًا**". لكن هنا أيضا يسوق اعتبارات عامة بدل أن يبرهن على ما يقول: "**فالعلمانية تواجه اختبارات صعبة في الغرب والشرق، ومشكلتها هي الدين والتدين وليس الإسلام الصلب**". هذا قبل أن يقول شيئا عن ساركوزي وفكرة العلمانية الإيجابية التي يزكيها. وقبل ساركوزي ونِعم المثال! كان تمثل بالرئيس الأميركي السابق بوش والنِّعم أيضًا!. لا يبدو أن ناقدي يخشى أن يتهم بـ "**الاستيراد**"، وبرداءة البضاعة المستوردة فوق ذلك!

المشكلة في مجمل طرح الأستاذ ممدوح الشيخ أنه يبدو مالكا لأصل صحيح، يعرض عليه أقوالي فتظهر له "**صحيحة**" أو "**صحيحة إلا قليلًا**" أو "**غير صحيحة**" بالمرة. وبينما لم يتضح لي ما هو هذا الأصل، فإنه يبدو على علاقة وثيقة بـ "**الإسلام**".

ختامًا، فهم الأستاذ كلامي على "**إسلام دستوري**" على غير وجهه السليم. ظن أنني أقصد إسلامًا يقبل فكرة الدستور، فكان أن أحال على "**وثيقة المدينة**". لكن بصرف النظر عن أي جدال حول اعتبار الوثيقة دستورًا، فإن ما عنيته بالإسلام الدستوري هو الإسلام غير المطلق أو المقيد، أي أيضًا غير السيادي، أو ببساطة اللين.

كاتب سوري

تعقيبًا على حازم صاغية:
هل أصبحت "يهودية إسرائيل" هي مدار المعركة؟([54])

طالعت المقال المنشور على صفحات "**الحياة**" المعنون: "**نزع التديين عن السياسة**" للأستاذ حازم صاغيّة، وفيه – في تقديري المتواضع – تلخيص للأزمة التي تشهدها منطقتنا. واتفاقي معه في تشخيص الأزمة المقدمات لا يمنع من اختلافي معه في الحل النتائج.

وفي الحقيقة فإن النقاش حول يهودية إسرائيل هو "**الوجه الآخر**" للجدل المستمر في المنطقة – جدالًا وصراعًا – منذ سقوط الخلافة العثمانية. وقبل التعقيب على ما يتبناه أود التوقف أمام ملاحظات عدة حول منطق التحليل.

أولًا: قوله: "**لا يجدي الصراخ ضدّ إعلان "يهوديّة" دولة إسرائيل، إن لم يترافق مع نزع التديين عن السياسة في المنطقة ككلّ**"، والعبارة صحيحة – في ضوء ما يتبناه الكاتب، لكنها من جانب آخر، تكشف تحولًا، وتثير قضية، وتطرح سؤالًا.

أما التحول فهو أن المشكلة فعليًا أصبحت، في المقام الأول، مشكلة هوية إسرائيل لا حقوق الفلسطينيين، وهو تحول مثير يؤكد حقيقة أن "**الحوض الجغرافي**" الممتد من المغرب إلى باكستان المسمى الشرق الأوسط – جديدًا كان أو قديمًا –، محكوم بأن يتسم بقدر من التناغم في بنية النظم السياسية فيه حتى لو لم تربط بين

([54]) **نشر في: 12/ 11/ 2010 – رقم العدد: 17388 – الباب: الرأي – الصفحة: 10**.

دوله مظلة "**نظام إقليمي حقيقي**". وهو تفاهم ضمني لن تجده مكتوبًا، لكنه من الرسوخ بحيث يمكن البناء عليه بقدر كبير من الاطمئنان.

والنقاش المحتدم حول يهودية إسرائيل يكشف عن أن دور الدين في الهوية السياسية هو مما يراد له أن يكون من المحرمات في هذا الحوض الجغرافي. ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى أن هذا التناغم تعرض – من جانب آخر – لشرخ عميق، بسبب التحول الديموقراطي في العراق، الذي كان هو بذاته خرقًا للتفاهمات الضمنية التي شيدت بناء عليها الخيمة الكبيرة المسماة: "**الشرق الأوسط**". وهو من ناحية أخرى، ولو باعتبار النتائج لا النصوص المؤسسة، جاء بالإسلاميين متشددين ومعتدلين الى السلطة.

أما القضية فهي: ما القاعدة التي تحكم "**منطق الفصل والوصل**" في الصلة بين القضية الفلسطينية وبين غيرها من القضايا؟.

فهناك انحيازات سياسية عديدة يملي كل منها منطقًا للفصل والوصل لدى كل تيار سياسي، أو حتى نظام سياسي، بدءًا من قول أمين عام الدول العربية مرارًا وتكرارًا إن التحول الديموقراطي في المنطقة لن يكون ممكنًا قبل التسوية العادلة للقضية الفلسطينية. ومنه أيضًا أن البعض قديمًا رفع شعارات من نوع "**الطريق إلى القدس يمر من كذا**"، فذقنا من المرارات ما لا داعي لاستعادته من أيلول سبتمبر 1970 إلى أيلول سبتمبر 2001.

فهل نعجز بعد أكثر من ستة عقود من الكلام والكتابة والنضال والصراع عن أن نبلور منطقًا لـ "**الفصل والوصل**" بين القضية الفلسطينية وغيرها من قضايانا؟

أما السؤال فهو: هل كل صلة بين الدين والسياسة هي "**تديين**" للسياسة؟.

وكيف يمكن اللجوء إلى آخر الدواء "**البتر**"، من دون أن نبذل جهدًا حقيقيًا للوصول إلى صيغة للتوافق؟ لسنا الأمة الوحيدة التي توجد فيها تعددية دينية أو مذهبية أو عرقية، وعلى رغم هذا يلعب الدين دورًا في سياستها من دون أن يكون حضوره عامل تدمير، ولا معنى أبدًا لأن تكون الإجابة الوحيدة للسؤال عن علاقة الدين بالسياسة هي المستقاة من التجربة الأوروبية، فهناك تجربة غربية أخرى هي التجربة الأميركية نجحت في بناء ممارسة الديموقراطية في ظل حضور قوي للدين، فلماذا يكون الانحياز إلى الفصل أرجح من الانحياز إلى الوصل؟ وهل الدعوة إلى نزع ما يسميه الكاتب "**التديين**" عن السياسة إجراء ضروري – بغض النظر عن قضية يهودية إسرائيل – أم أنها إجراء وقائي اضطررنا له بسبب وجود إسرائيل؟

وهل الهدف منه إنقاذ حقوق فلسطينية يترتب على قبول يهودية إسرائيل ضياعها؟ أم إنقاذ المنطقة من خطر ما يسمى: "**الأصولية الإسلامية**"؟ أم إنقاذ إسرائيل من نفسها؟

والكاتب يقرر في النهاية أن هذا الفصل "**أهمّ بلا قياس من مساجلة إسرائيل. ذاك أنّ مردوده يتعدّى ذلك كثيرًا في اتّجاه مصالح البلدان العربيّة وتقدّمها، أيًّا تكن الهويّة التي تتسمّى بها الدولة العبريّة**"، وهو موقف لا شبهة في أنه الصواب: أن نحدد رؤيتنا لهويتنا ومستقبلنا بمعزل عن هوية إسرائيل وألا نرى هويتنا في مرآتها لا بالتأثر والمشابهة ولا بتعمد المغايرة.

لكن يبقى السؤال: من قال إن فصل الدين عن السياسة، بالشكل الذي يقدمه الكاتب إجابة عن التحدي الذي تواجهه شعوب المنطقة منذ عقود، من دون أن تلحق بركب التاريخ أو تخرج منه؟

وإذا كان ما حدث في ظل تجارب التحرر الوطني العربية نوعًا من "**الاستخدام السياسي للعلمانية**" لا تتحمل الفكرة تبعاته، فلماذا يجرى تحميل دعاة ما يسمى: "**الإسلام السياسي**" تبعات الممارسات المرفوضة للقوى السياسية ذات المرجعية الدينية في كل زمان ومكان؟ ولماذا لا يكون الأفضل لمستقبلنا – وبغض النظر عن هوية إسرائيل – الدعوة لانفتاح سياسي في المنطقة يستوعب كل من يقبل العمل بالتعددية السياسية وفقًا للدستور والقانون من دون تجريم أو تحريم مسبق؟

ردًا على سليم نصار: أي منطق للفصل والوصل بين القضايا؟

المصدر: الحياة
الكاتب: ممدوح الشيخ
تاريخ النشر(م): 22/ 6/ 2002
تاريخ النشر (هـ): 1423/4/11
رقم العدد: 14338
الباب/ الصفحة: 10 – افكار

نشرت "**الحياة**" في عددها الصادر في 15/ 6/ 2002 مقالًا للكاتب اللبناني سليم نصار عنوانه: "**تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية يؤجل عملية ضرب العراق**"، وفي المقال تحليل ضاف للمشهد السياسي من واشنطن الى الرياض ومن بغداد الى تل ابيب، ولكنه يحمل رسالة يعبر عنها عنوان المقال بأكثر مما يعبر عنها نصه!! فما الذي يربط القضيتين وايهما يمكن ان يؤدي الى الاخرى: إعلان الدولة يؤدي الى ضرب العراق أم يؤدي ضرب العراق إلى اعلان الدولة؟

يجرى في أميركا الاعداد لصفقة سياسية مثيرة بين ما يسمى بـ"الحمائم" و"الصقور" داخل الادارة الاميركية ترتكز على طرفي معادلة: الأولى، تتعلق بالموقف من العراق، والطرف الثاني، الاراضي الفلسطينية، وبحسب ما ذكر الفرنسي الكسندر ادلير فإن "**الحمائم**" وعلى رأسهم وزير الخارجية الاميركي كولن باول يريدون تغييرًا عميقًا في

السياسة الاميركية تجاه الكيان الصهيوني. أما "الصقور" فيبدون استعدادهم للتنازل عن بعض مواقفهم تجاه الكيان الصهيوني مقابل تغيير في موقف الحديث مجددا عن اسلحة العراق، وضرورة تغيير نظام صدام من جهة، ومن جهة اخرى الحديث عن اقامة دولة فلسطينية. فالربط بين القضيتين إذن معلن سلفًا وليس مستنتجًا من الاحداث الجارية.

وهذه الحقيقة تطرح تساؤلًا عما إذا كانت هذه الصفقة عرضت في شكل مباشر على صناع القرار العرب أم لا؟ وما القاعدة التي يمكن ان يتم على اساسها تقويم مثل هذه الصفقات؟ ورد في مقال سليم نصار نفسه نموذج للوصل إذ يقول: "**ولم يكن الموضوع الرئيسي على غلاف مجلة "تايم" هذا الاسبوع سوى مظهر اعلامي من مظاهر الحملة السياسية الهادفة الى حث يهود اوروبا على الهرب الى اسرائيل، والملاحظ ان اسرائيل تستخدم عمليات الاستفزاز هذه لمهاجمة الرعايا العرب في اوروبا، وتوظيف الاعتداءات كعذر لاضطهاد الفلسطينيين**"، فهل يتعامل النظام الرسمي العربي مع هؤلاء الرعايا الذين يدفعون ثمن هويتهم العربية بالقدر نفسه من الاهتمام الذي يتعامل به الكيان الصهيوني مع الجاليات اليهودية خارجه؟

أما التفسير الانتخابي للسياسة الاميركية فهو اغرب ما في المقال، فقد يكون مفهومًا أن ترد مثل هذه التفسيرات في كتابات شخص اقل خبرة من سليم نصار الذي أقدر كتاباته – بصدق – كل تقدير، فللولايات المتحدة تصورٌ لمصالحها لا يتملق الناخبين في الشكل الذي تصوره كتابات سياسية عربية كثيرة، فهو يتأثر برغبات الناخبين وهو في تقديري أمر إيجابي على رغم إضراره بمصالحنا، فالمشكلة ليست في وجود التأثير الصهيوني – والرافد المسيحي فيه أقوى من الرافد اليهودي

وأعمق اثرًا – بل المشكلة في الغياب العربي التام، ومثل هذه التفسيرات يخلق عند القارئ شعورًا غير واع بأن الديموقراطية هي التي جعلت الولايات المتحدة تنحاز الى الكيان الصهيوني، وفي خطابنا الاعلامي والرسمي من يخوف الناس من الديموقراطية بشتى الوسائل، ولا أحب أبدًا أن يضاف مقال سليم نصار إلى هذه الكتابات ولو من طريق الخطأ.

وأشار نصار الى قضية خطيرة هي أن "**الشحن الاعلامي الذي تقوم به اجهزة الاستخبارات في هذا المجال يطغى على القضايا المعيشية الملحة كالاقتصاد والبطالة، من هنا تبدو أهمية دعوة شارون لمحاربة الإرهاب الفلسطيني في أثرها الانتخابي على المواطن الأميركي الذي تخيفه إدارته كل صباح بنشر معلومات ملفقة عن عناصر "القاعدة""**. ولعبة التخويف والتهويل هذه تشترك فيها عمدًا أطراف عربية وفق حسابات ضيقة الافق قصيرة النظر ادت تراكماتها إلى تضخيم صورة "**الأصولية الاسلامية**" وخطرها على الغرب، على رغم أن حقيقة الأمر، كما تؤكد شواهد من تجربتي العنف السياسي في مصر والجزائر وهما أهم هذه التجارب، أن هذه الأصولية نشأت كحركات احتجاجية داخلية ولم تستهدف الغرب ومصالحه إلا أخيرًا.

ردًا على منير شفيق: لم نحاول جديًا مخاطبة الرأي العام الغربي

الكاتب: ممدوح الشيخ
تاريخ النشر(م): 25/ 7/ 2001
تاريخ النشر (هـ): 4/ 5/ 1422
رقم العدد: 14010
الباب/ الصفحة: 12

في عدد الأحد 8 تموز يوليو الجاري نشرت "**الحياة**" للمفكر الاسلامي الفلسطيني منير شفيق مقالًا عنوانه: "**أسئلة تواجه الرهان على الرأي العام الغربي**"، والمقال يتناول قضية – هي في تقديري — من أهم القضايا المتصلة بالصراع العربي — الصهيوني وأعقدها وأجدرها بالاهتمام، وخصوصًا أن الرؤية التي يعرضها في مقاله هي رؤية الغالبية الكاسحة من التيار الاسلامي الذي أنتمي إليه.

وساق منير شفيق جملة حقائق أراد بها أن يعطي صورة للجهود العربية التي استهدفت مخاطبة الرأي العام الغربي والتأثير فيه، غير أن الجهود المذكورة لا تكفي للحكم على التجربة، فلا منظمة التحرير الفلسطينية ولا فصائل المقاومة الأخرى ولا حركة "**فتح**" ولا جامعة الدول العربية، قادرة على القيام بمثل هذا الدور، وضآلة النتائج التي أثمرتها جهودهم ليس مصدرها استحالة تحقيق الهدف، بل إن من انتدب نفسه لإنجازه، غير قادر، لا على مخاطبة الرأي العام الغربي ولا غير الغربي. وثمة مجموعة من المفاهيم التي وردت في مقال شفيق أعتقد أن من الضروري التعرض لها من

منظور نقدي، ويسبق مناقشة النتائج التي توصل اليها، وهي نتائج أخالفها الى حد كبير.

أول هذه المفاهيم: أن الرأي العام الغربي ليس بيد صانع القرار الغربي، بل له آليات مختلفة عن آليات التأثير في صانع القرار الرسمي، وبينهما جدل أحيانًا يصل الى حد الصراع. ثاني المفاهيم ما يسميه الأستاذ منير: "**الاستراتيجية العليا للدولة**"، وهو تعبير استخدمه في المقال غير مرة من دون تعريف واضح، وإن كان السياق يشير الى أنه يعني ما هو محل إجماع بين القوى السياسية ومجموعات المصالح، وهذه الاستراتيجية في السياسة الغربية ليست مقدسًا أزليًا يستحيل تغييره، بل "**مقدس موقت**"، أصبح موضوع إجماع نتيجة جهود ضخمة منظمة مستمرة، فلماذا نيأس من إمكان تغييرها بعد تجربة بائسة ينقصها الكثير من عوامل النجاح؟

ثالث المفاهيم التي بنى عليها منير شفيق رؤيته أن ثمة معرفة واهمة قديمًا وحديثًا بمكونات تلك المجتمعات والرأي العام فيها "**فحسب البعض ان القضية العادلة أو الهدف الأخلاقي والإنساني أو إبراز الحقائق بصورة موثقة وصادقة وموضوعية سيفعل فعله في إحداث التغيير**"، وهو ما يعني أنه نزع عن المجتمعات الغربية انسانيتها وحوّلها الى حيواناتٍ ضارية في غابة لا تأبه إلا للقوة، وهذا غير صحيح بمعيار المنطق والتجربة معًا. فللغرب منظومة قيمية عامة تتأسس عليها مجموعات فرعية من المنظومات القيمية، ويعيش افراده حياتهم ضمن اطار اخلاقي، صحيح أنه اطار نختلف مع بعض ثوابته لكنه موجود. المشكلة هي أننا نريد اقناع الغرب بقضيتنا بناء على المنظور الأخلاقي الذي نعتمده نحن لتقويم الأمور، وهذا مستحيل.

وتحضرني في هذا السياق عبارات قالها لي السياسي الأميركي ذو الاصل الفلسطيني خالد مصطفى الترعاني، المدير التنفيذي "**للمنظمة الإسلامية – الأميركية للقدس**" التي تأسست في الولايات المتحدة في التسعينات، في لقاء لي معه اثناء زيارته القاهرة، قال الترعاني إن المنظمة نجحت خلال العقد الأول من عمرها في التأثير في موقف اكثر من عشرة من أعضاء الكونغرس الأميركي من القضية الفلسطينية، وهي نتيجة ممتازة، بالقياس إلى الإمكانات المتواضعة التي تعمل بها المنظمة وهي مجرد مثال مقارنة بإمكانات الخصم، وعبّر عن تجربة المنظمة في التعامل مع الشعب الاميركي بقوله: "**الشعب الأميركي شعب حي الضمير، عندما تُقدم له الحقائق يتفاعل بشكل إيجابي**".

ولعل مما يؤكد أن الانحياز للكيان الصهيوني في الغرب يستند إلى جهود متواصلة أكثر مما يستند إلى موقف استراتيجي، أو على أقل تقدير إلى السببين معًا، إن الكيان الصهيوني ما زال حتى الآن يستأجر شركات دعاية، وبخاصة في الولايات المتحدة، لتجميل صورته، وهو يرسم لنفسه صورة يعرف أنها قادرة على التأثير في الرأي العام الغربي. أما نحن فواقعنا وصورتنا كلاهما غير قادر على كسب احترام أحد لا المنحاز للعدو ولا المحايد. وكانت شعوب شرق آسيا قبل عقود رمزًا لكل نقيصة في اجهزة الإعلام الغربية وبخاصة الاميركية، وكانت هذه الصورة التي اعتمدت المبالغة الشديدة في الاستهزاء تعكس كراهية لم تتبدل، لكن تمكن هذه الشعوب من تحقيق نجاح تنموي حوّل الاستهزاء الى احترام، وبقيت الكراهية دفينة لا تتدخل الا بالقليل في صوغ الصورة. أما نحن فنريد أن نكسب احترامهم ومشاعرهم، وواقعنا السياسي والاقتصادي والعلمي موبوء بالتخلف والاستبداد السياسي.

أما اللوبي الصهيوني، فهو مما اختلف أصحاب الرأي في شأنه، بين من ينفي الصورة الاسطورية التي ترسم له ومن يؤكدها، غير أن الأهم أن وجوده وحجمه وقدر الجهد الذي يبذله، يؤكد أن الأمور ليست محسوبة، بل تحتاج إلى استمرار هذا الكيان الأخطبوطي الضخم ليضمن استمرار الانحياز. ولعل المقصود بالرأي العام كما فهمتُ من المقال هو من أهم الأسباب التي أدت بالأستاذ شفيق إلى النتيجة التي توصل اليها، فالرأي العام بوصفه محصلة لاتجاهات الخطاب الإعلامي بوسائطه المختلفة يختزل الكثير من التفاصيل التي يؤدي إغفالها إلى نتائج مضللة، فالمجتمع المدني ركن أساسي من أركان منظومة الرأي العام في الغرب، والمجتمع المدني، لحداثته، لا يحتل الأهمية نفسها التي تحتلها أجهزة الإعلام بوصفها وسائل اعتدناها ولدينا ما يماثلها من الناحية الشكلية فقط. ويمتاز المجتمع المدني عن وسائل الإعلام بأنه يعمل في اطار مفاهيم اخلاقية – غربية طبعًا – ولا تغلب على أدائه الاعتبارات المهنية المحض.

ولعل موقف "**مراقبة حقوق الإنسان**" هيومان رايتس ووتش المطالب بمحاكمة شارون، وزيارة وفد المنظمات المناهضة للعولمة الى الأرض المحتلة، مؤشرات مهمة في هذا السياق، لكن التعامل مع هذا المجتمع المدني الذي تتعاظم قدرته على التأثير في الرأي العام الغربي، ومن ثم في القرار السياسي الغربي، يستوجب إدراك أمرين: أولهما أن مناصرته قضايانا لا يمكن فصلها عن قضايا اخرى يتبناها في مقدمها الديموقراطية، وطالما بقيت الاوضاع الديموقراطية في عالمنا العربي على ما هي عليه فستكون قدرتنا على ضمه الى صف قضيتنا محدودة جدًا.

ردًا على ميلاد حنا : المبالغة في رد الفعل دليل الى حساسية مفرطة لدى أقباط

تاريخ النشر(م): 13/ 7 /2001
تاريخ النشر (هـ): 22/ 4/1422
رقم العدد: 13998
الباب/ الصفحة: 10

في الأول من تموز يوليو 2001 نشر ميلاد حنا في "**الحياة**" مقالًا تحت عنوان: "**ارتجاج في العلاقات الحميمة بين الأقباط والمسلمين... وقد تعقب الأزمة الأخيرة حركة تنوير ديني**". والمقال يتناول أزمة راهب دير المحرق المفصول وما تبعها، وهو مملوء بما يستحق الرد وما يستوجب المناقشة، ولنا عليه الملاحظات الآتية: أولًا: عرض الكاتب لقصة النشر على صفحات "**النبأ**" بإسهاب، وعرض لرد الفعل القبطي، حتى إذا وصل إلى وصف التظاهرة التي شهدتها البطريركية اكتفى بوصف شعارات الشباب القبطي بثلاثة أوصاف: "**لم تكن متوقعة**"، "**لم تكن مناسبة**"، "**لم تكن لائقة**". فلماذا لم يتسلح بالمقدار نفسه من الشجاعة لينقل إلى قارئ "**الحياة**" الذي لم يحضر التظاهرة صورة واضحة عنها، كما فعل عندما تعرض لعدد جريدة "**النبأ**" ووصفه وصفًا تفصيليًا نقل فيه المانشيتات محددًا الصفحة والسطر؟ وهل الهتاف لأعداء الأمة رد فعل يوصف فقط بالأوصاف الرقيقة السالفة الذكر؟

ثانيًا: وصف تجمع الشباب في غير موضع بأنه تم من دون تخطيط، وهو استنتاج لا يشاركه فيه كثيرون، ولعل ما كتبه الدكتور يونان لبيب رزق في مجلة "**المصور**" القاهرية من أن التجمع والشعارات أمر مدبر، هو نموذج لتفسير آخر كانت الأمانة تقتضي عرضه كتفسير وارد، بما أنه لم تكن لدى الكاتب معلومات محددة. وعلى رغم أن ميلاد حنا لا يكتفي بالسرد، بل يخضع الأحداث للتحليل، فإنه لم يعلق على هذا السلوك العفوي بحسب تفسيره وما معنى أن يفزع الأقباط إلى الكاتدرائية في الشؤون الدنيوية والدينية على السواء؟ ومن المسؤول عن نظرتهم إلى الكنيسة بوصفها مثلًا سياسيًا لهم؟

ثالثًا: إن بعض التفسيرات التي طرحها يشير إلى تصور محدد اختار أن يطرحه في شكل أسئلة تحمل الإجابة في طياتها، وعلى رغم أنني غير مقتنع بأن شريط المشاهد الفاضحة وصل إلى يد ممدوح مهران إلا من خلال أجهزة الأمن، إلا أن تساؤلاته تتجاوز الانحياز إلى هذا الفرض الذي يبدو أقرب إلى الرجحان إلى إضفاء مشروعية على محاولات اجهزة الأمن السيطرة على الصحافة المصرية، فهو يتساءل عن السبب في ترك الموضوع حتى ينشر ويوزع، وكأن منع النشر من خلال إجراء أمني أمر مقبول.

رابعًا: من بين التساؤلات الخطيرة التي يطرحها تساؤله عما إذا كان التسريب رسالة من أجهزة الأمن إلى الكنيسة لتقول لها إنها تعرف ما يحدث في كواليس الكنيسة، وهو يتعارض أولًا مع قوله في المقال: "**فقد ثبت بوضوح أن هذا الراهب سيئ السمعة منحرف تم فصله من الدير عام 1996، ولذلك فإن أيًا من هذه الجرائم لم ترتكب داخل الدير**". وإذا صح أن هذه الجرائم لم ترتكب داخل الدير فإن رسالة أجهزة الأمن تفقد تأثيرها وتساؤله يفقد مغزاه. فأجهزة الأمن، كما يبدو من

التفسيرات التي يرجحها، أكثر ذكاء من أن تنقل مثل هذا التحذير إلى المؤسسة الدينية إلا من خلال وقائع تقع فيها المسؤولية – الأخلاقية على الأقل – على الكنيسة. وما تجاهله الكاتب عمدًا أن هذا السلوك إذا صحّ أنه صدر عن أي جهاز أمني بهذا الهدف، فهو أخطر مما فعله الراهب وأكثر تهديدًا للأمن والاستقرار مما نشره ممدوح مهران. فهذه الأجهزة منوط بها حفظ الأمن لا التورط في مناورات السياسيين ونصب الفخاخ لمن تعتبرهم "**مستهدفين**"، سياسيين كانوا أم رجال دين، وأنا أضم صوتي إلى صوت المطالبين بتوضيح شاف ومسألة صارمة لكل من يثبت تورطه في تسريب الشريط، وأود أن أقرر أنني أصبت بصدمة من العبارة التى تلي تساؤلاته مباشرة إذ يقول: "**وكل تلك الأمور معتادة وتتكرر، لذلك سيتم استيعابها بشكل أو بآخر**"، فما التقويم الأخلاقي لها؟ وهل تكرارها يضفي عليها مشروعية حتى لو أصبحت معتادة؟

خامسًا: يشبه مقال ميلاد حنا كل ما يكتب في الصحافة عن القضية لجهة أنه صبّ جام غضبه على الراهب أو الصحيفة وأجهزة الأمن، أو جميعهم. وبعضهم استفزه رد الفعل القبطي الذي يرى كثيرون أنه لم يكن عفويًا، ولم تكن الكنيسة فيه، كما هو معلن، صاحبة خيار التهدئة. لكن ما لم يتعرض له أحد على الإطلاق، لفت نظري إليه نص شكوى السيدة القبطية لأجهزة الأمن، إذ ورد فيها أن الراهب مارس ألوانًا من السحر والشعوذة لتحطيم إرادتها وتطويعها لرغباته. فأين تعلم الراهب هذه المهارات؟ داخل الدير أم خارجه؟ وما مدى مشروعية ممارسة هذه الأفعال التي يجرمها القانون ويعاقب مرتكبيها من غير رجال الدين؟ هل هي محظورة على البعض ومباحة للآخرين؟ وما صلة ذلك بأديرة ورهبان اشتهروا بالمقدرة على شفاء الأمراض المستعصية؟ وهل المشكلة في الراهب وحده أم في من سمحوا بأن يقدم بعض الأديرة خدمات علاجية من دون رقابة الدولة؟

سادسًا: الانتقال من وقائع القضية إلى التساؤل: "**هل للأقباط مظالم أو هموم؟**"، مع وصفها بأنها القضية المحورية، هو موقف غير مفهوم من كاتب له خبرة ميلاد حنا وتاريخه، فسياسة ليّ الذراع وتقديم تفسيرات مسمومة للوقائع التاريخية والواقع المعاش لا يليق أن تصدر عن مثله. فالخطاب الإسلامي الذي تبناه الحزب الوطني كان الخطاب القديم الوحيد على الساحة السياسية المصرية قبل 1919، وهو لم يكن خطابًا طائفيًا بأي معنى، وثورة 1919 عندما قامت لم تستهدف جعل الانتماء الى الوطن مقدمًا على الانتماء الى الدين، بل كان هذا نتيجة من النتائج المترتبة عليها من دون أن يكون مستهدفًا في شكل أساس. فهل تصور وجود تعارض بين الانتماءين تصور صحيح؟ وإذا كان التعارض قائمًا فلماذا يجب أن يكون الانتماء إلى الوطن مقدمًا على الانتماء إلى الدين؟ أليست هذه خيارات ثقافية ينحاز المرء إليها ولا يتوصل إلى صحتها نتيجة قياس عقلي أو تجربة؟ فلك أن تنحاز إلى ما ترى وللآخرين أن ينحازوا إلى النقيض أو حتى أن يرفضوا منطق التعارض مبدئيًا، من دون أن يكون ذلك مؤديًا إلى غياب المساواة.

سابعًا: تحول ثورة 1952 إلى العلمانية لم يكن ضمانًا للمساواة أو تكافؤ الفرص، إن كانت الفترة المشار إليها شهدت أي مساواة إلا في القمع. والقول إن النفط كان سبب الصحوة الإسلامية يتناقض مع قول الكاتب في المقال نفسه: إن عودة المجتمع المصري إلى الدين ارتبطت بنكبة 1967، وهو تفسير أقرب إلى الصواب، فهذه الهزيمة كانت زلزالًا دمر أسس الدولة القومية العلمانية التي كان عبدالناصر يطمح إلى تأسيسها، وهذه الأحكام التاريخية تعرضت لها في عجالة بأسلوب "**نظرة الطائر**" كما يقولون. غير أن ما لا تكفي الإشارة العابرة للرد عليه قول الكاتب: "**وفي 14 أيار مايو العام 1980 ألقى الرئيس السادات خطابًا نادرًا قال فيه إنه رئيس مسلم لدولة إسلامية، فكانت أحداث الزاوية الحمراء في**

تموز يوليو 1981". وأول المغالطات في العباراة محاولة إيهام القارئ بأن حكم السادات اصطبغ بصبغة إسلامية. وهو أمر يكفي للرد عليه أن نذكّر القارئ بأن السادات انتهت حياته برصاصات تنظيم إسلامي استند في استباحة دمه إلى فتوى أصدرها عالم أزهري هو الدكتور عمر عبدالرحمن.

ثامنًا: التركيز على أحداث الزاوية الحمراء في حقيقة الأمر محاولة مكشوفة لإخفاء احداث أخرى أكثر دلالة في ملف الفتنة الطائفية، فأول حوادث الصدام الطائفي الخانكة وقع العام 1972، أي أنه لم يحدث بعد العام 1973 الذي يعتبره ميلاد حنا عامًا مفصليًا بسبب ارتفاع اسعار النفط وهجرة العمالة المصرية... إلى آخر المتوالية التي تصور الصحوة ظاهرة وافدة غريبة عن المجتمع المصري. وسبقت الخطاب الناري المشار إليه حوادث عدة فلماذا تجاهلها الكاتب؟ وإذا كان السادات سبب الفتنة الطائفية بخطاباته النارية وميوله الإسلامية المزعومة، فلماذا لم تتوقف أحداث الفتنة الطائفية حتى الآن بعد مرور عشرين عامًا على وفاة السادات؟ وما مبرر قصر المسؤولية على الدولة والمسلمين؟ أليس للكنيسة دور في نشوء هذه الظاهرة وتناميها؟ هل يجهل الكاتب أن الانبا شنودة خسر نزاعًا قضائيًا مع الحكومة المصرية سنة 1983 عندما قرر مقاضاتها مطالبًا بالعودة إلى منصبه، فأصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمًا تاريخيًا برفض إعادته إلى منصبه ونسبت إليه تبني مطالب طائفية جعل البديل لها "**بحرًا من الدماء**"؟

وفي النهاية، إن الغضب مما نشر على صفحات "**النبأ**" مشروع، لكن حجمه مبالغ فيه إلى حد جعل كثيرًا من المثقفين المصريين يذهب إلى أنه دليل حساسية مفرطة لدى الأقباط تحتاج إلى تحليل، والغضب من المبالغة في النشر يعطي مشروعية للغضب من المبالغة في رد الفعل القبطي، وما فعله الراهب المخلوع أكثر من

مجرد انحراف شخصي. فالمواطن العادي الذي يرتكب جريمة مخلة بالشرف يصبح موضع تجريم، فكيف تسمح إدارة الدير باستمراره بعد أن ضبطت لديه قبل الواقعة والفصل من الدير ذهبًا مسروقًا تمت إعادته إلى أصحابه، وهي لم تفصله عندئذ بل وضعته تحت المراقبة. وحال غياب الثقة في أجهزة الدولة التي عكستها الأحداث الأخيرة لا تعالج بالمطالب الطائفية، بل تعالج بأن تتحول الآلاف المؤلفة من الأقباط الذين تظاهروا وهتفوا ورفعوا الصلبان وواتتهم الشجاعة لرشق الشرطة بالحجارة، إلى غضبة لأجل الحريات العامة المسلوبة، لا كأقباط، بل كمصريين، فما حدث يؤكد أن الأقباط قادرون على المشاركة، لكن هناك من يريد احتكار هذه المقدرة وحبسها داخل أسوار الكنيسة.

خسر العلمانيون وفازت العلمانية!

المصدر :الحياة
الكاتب :ياسين الحاج صالح
تاريخ النشر: 19/ 9/ 2010
تاريخ النشر: 10/ 10/ 1431 هـ
رقم العدد: 17334 :
الباب/ الصفحة – 14 :تيارات

لا يخفي إسلاميون عرب متنوعون ابتهاجًا حذرًا بنتائج الاستفتاء التركي الأخير على إصلاحات دستورية تخفف من سطوة الجيش على الحياة السياسية . وبالمثل لا يخفي علمانيون متنوعون ابتئاسًا حذرًا بدوره من نتائج الاستفتاء الذي تحقق فيه فوز أكبر من المتوقع لتوجهات حزب العدالة والتنمية الحاكم في البلاد منذ 8 سنوات. ومصدر حذر الإسلاميين هو أن الحزب التركي ليس إسلاميًا نمطيًا: ليس مندرجًا في النظام العلماني التركي فحسب، بل هو مجاهر بالتزام العلمانية والحرص عليها. والسبب نفسه وراء اكتئاب العلمانيين، أو قل عدم اندفاعهم الجَذِل لتأكيد ما كانوا يعرفونه دومًا: أن الإسلاميين هم الإسلاميون، معادون للعلمانية وللديموقراطية والحداثة. ليس فقط أن الحزب التركي لا يوفر أي سبب للجزم بأن الإسلاميين هم الإسلاميون، بل إنه يوفر أسبابًا للاعتقاد بأن الإسلاميين ليسوا الإسلاميين، وأنهم في

الواقع مختلفون ومتنوعون، يشبهون مجتمعاتهم وبيئاتهم أكثر مما يشبهون أصلًا عقديًا مشتركًا ينتسبون إليه.

لولا العلمانية لتمت أفراح الإسلاميين، ولولا الإسلامية لتمت أفراح العلمانيين. والحال أن ثمة مشتركًا "**أبستمولوجيًا**" يجمع الطرفين: افتراض أن العلاقة بين الدين والعلمانية محكومة دومًا وحتمًا بمحصلة صفرية، في السياق الإسلامي بخاصة. وبهذا لا تثقل موازين العلمانية إلا إذا خفت موازين مفهوم الدين، ولا يرتفع لواء الدين إلا بتنكيس راية العلمانية. وفي الحالة القصوى لا تكتمل العلمانية بغير اندثار الدين، والعكس بالعكس. ويصدر افتراض المحصلة الصفرية بين الإسلام والعلمانية عن تصور العلاقة بينهما كعلاقة صراع وجودي، لا تحتمل تعايشًا سلميًا أو حسن جوار. لكن هذا التصور بالذات يقود إلى تديين العلمانية، أي جعلها عقيدة مطلقة على نحو ما يبدو أن علمانيين عربًا وأتراكًا يعتقدون، وعلى أدلجة مفهوم الدين على ما يفعل عموم الإسلاميين العرب، أي تحويله إلى قوة تعبئة سياسية دنيوية. ومن تلقائه يجنح الصراع الوجودي إلى التحول إلى صراع مطلق، أي بالفعل إلى صراع عدمي، حياة أحد المتجابهين مرهونة فيه بموت الآخر.

ولعل قيمة التجربة التركية تتمثل في تقويضها هذه المسلمة الثانوية تحت تفكير الإسلاميين والعلمانيين على حد سواء. لقد انتصر حزب إسلامي والعلمانية التركية معًا. أو لنقل إن فوز حزب العدالة والتنمية في الاستفتاء الأخير، بعد غير فوز سابق في الانتخابات التشريعية، هو أولًا وقبل كل شيء انتصار للعلمانية التركية ومؤشر على نضجها واتساع طاقتها الاستيعابية. لا يقتصر الأمر على أنه لم يسجل أي تراجع في علمانية الدولة والقوانين والتعليم، بل إنه يبدو للمرة الأولى أن المعسكر العلماني مضطر إلى الوقوف على رجليه الخاصتين، متحررًا من الاعتماد المفرط على

العسكر. هذا فوق تقدم لا يجادل فيه أحد للديموقراطية والحريات العامة، وتراجع لا جدال فيه أيضًا للفساد، فضلًا عن نجاح محقق في بلورة سياسات إقليمية ودولية أكثر فاعلية من دون أن تكون أقل عقلانية.

التجربة التركية الحالية ثمينة من حيث أنها تنفي علاقة التنافي المحتوم بين الدين والعلمانية. وليس قبل تثبيت هذه النقطة يمكننا، ويتعين علينا، التساؤل عن سر هذا اللعبة التي يفوز فيها الطرفان معًا. يقتضي الأمر هنا الذهاب إلى ما وراء اليافطات الإيديولوجية والعناوين المتداولة في الأخبار والتعليقات السريعة .

لعله بفضل خيارين تاريخيين كبيرين تحول المفهوم الإسلامي التركي إلى "**ليّن**" بينما يغلب "**الإسلام الصلب**" في البلدان العربية، أعني الذي يعتبر نفسه دينًا ودولة وعلمًا وأخلاقًا وقانونًا وأمة. أول الخيارين هو إنهاء الخلافة وفرض ضرب قسري من التحديث تمثل في التحول من الأبجدية العربية إلى اللاتينية وحظر الطرابيش والحجاب ... ما مثّل تغيرًا نوعيًا في "**العالم السيميائي للشعب**" على قول المرحوم مُحَمَّد أركون. استطاع "**الغازي**" مصطفى كمال تحقيق ذلك لأنه انتزع شرعية لا جدال فيها بفعل صونه وحدة تركيا وانتصاره على قوى الحلفاء الذين كانوا بصدد تمزيق البلاد وتقاسمها. ولقد وظف الرأسمال الرمزي الهائل المتولد عن هذا الانتصار في مشروع كبير للهندسة الاجتماعية، غيّر وجه تركيا ووجهتها. الخيار الثاني، وقد ترتب على سابقه، هو الانحياز إلى القوى الغربية في الحرب الباردة، والانضمام إلى حلف الأطلسي المنتصر في نهاية هذه الحرب، وما أفضى إليه ذلك من خفض عتبة تماهي النخب التركية بالغرب المتفوق. ولعل المثال السلبي، العربي – الإيراني، الجار والقريب ثقافيًا، قد قوّى قلب النخب السياسية التركية في الثبات على هذا الخيار .

في المحصلة، تطور الإسلام في تركيا إلى صيغة لينة، إسلام دستوري إن صح التعبير، يبدو أنه يبني على تلك الخيارات ولا يطرح على نفسه مراجعة أساسية لها. غاية ما يظهر أن الإسلامية الدستورية التركية تتطلع إليه هو تقييد إفراطات مؤسسية وقانونية وإيديولوجية اقترنت بتلك الخيارات، من دون انجذاب إلى ثوابت "**الإسلام الصلب**" مثل: تطبيق الشريعة، والدولة الإسلامية، والأمة الإسلامية.

في الوقت نفسه يبدو أن العلمانية في تركيا تتحول إلى العلمانية اللينة أو الدستورية، القائمة على اعتبارات الملاءمة والنجوع والتوازن الاجتماعي لا على اعتبارات عقدية تجعلها ضربًا من دين الدولة التمييز بين علمانية صلبة وعلمانية لينة للدكتور عادل ضاهر في كتابه: "**الأسس الفلسفية للعلمانية**"، وقد بنيت التمييز بين: "**إسلام صلب**" و"**إسلام لين**"، على غراره. فيما يظهر أن المعسكر العلماني التركي لا يزال يعتنق علمانية صلبة، مطلقة وغير ديموقراطية، الأمر الذي قد يفسر إخفاقاته طوال عقد مضى في بيئة محلية يبدو أنها تنحاز أكثر وأكثر نحو صيغ لينة ودستورية للعلمانية.

لقد فازت العلمانية وخسر العلمانيون. ووراء فوز الإسلام والعلمانية معًا تحول في طبيعتيهما باتجاه نمو وظائفهما التواصلية على حساب وظيفة الهوية التفاصلية: التماثل مع الذات والتغاير مع الغير. ولقد فاز الإسلاميون، وخسر المفهوم الاسلامي، هذا المطلق، الصلب، الاستبعادي.

ولعل في هذا ما يلقي ضوءًا على كل من الإسلام والعلمانية والعلاقة بينهما في الإطار العربي. الأصل في العلاقة الصفرية هنا هو هيمنة التصور الصلب والمناضل للعلمانية ينحاز له الدكتور ضاهر، وكذلك التصور الصلب للإسلام، هذا الذي يدرج الدولة والأمة والمعرفة والأخلاقية والحق في صلب الدين، وأحيانًا التصور الأصلب

السلفي الجهادي الذي لا يرتضي بأقل من أسلمة شاملة جذرية. بين إسلام مطلق وصلب وعلمانية صلبة يمتنع أن تقوم غير علاقة صراع وجودي، أي عدمي. فإن كنا نروم تغيير هذه العلاقة، على ما نفترض، فلا مناص من تحول المبتدئين باتجاهات دستورية ولينة واستيعابية.

ردًا على ممدوح الشيخ:

خلط أوراق وموقف إعلامي يتحول تحقيقًا رسميًا

المصدر: الحياة
الكاتب: منتصر الزيات
تاريخ النشر(م): 19/ 2/ 2003
تاريخ النشر (هـ): 18 /12 /1423
رقم العدد: 14576
الباب/ الصفحة: 15 – أفكار

فى المسألة العراقية التبست مواقف كثيرة وتباينت بصورة كبيرة بين المثقفين العرب وتقاطعت البواعث بين المهتمين بالعمل الشعبي لدعم العراق شعبًا أو ضرورة الإطاحة بالنظام فرضًا.

وطبيعي أن يتأثر الشارع العربي وأن يشعر بحال من "**القرف**" إزاء تناقضات النخب والمثقفين بينما يموج الشارع الأوروبي ثورة وغضبًا عبر تظاهرات الملايين احتجاجًا على الحرب التي تعتزم الولايات المتحدة شنها ضد العراق لإطاحة نظامه.

أدار ظهره للموقف الرسمي المتردي وأيضًا "**الحناجر**" التي تدعوه الى التظاهر فجاءت التظاهرات العربية فضيحة.

ومنذ فاجأنا الكاتب ممدوح الشيخ بدعوته لجهات التحقيق المصرية، على رأسها النائب العام، إلى ضرورة التحقيق فى معلومات تضمنها مقال نشرته إحدى الصحف المصرية المستقلة، تكشف عن تلقي رموز من قادة الحركة الشعبية لدعم العراق عطايا ومنحًا مالية من الحكومة العراقية، فإن الجدل لم يتوقف حول هذا "**البلاغ**" الذي طوره صاحبه في ما بعد الى أبعد من مجرد موقف إعلامي أدبي إلى تحقيق رسمي تدور وقائعه بين دفاتر وأوراق النيابة العامة للتصرف جنائيًا في مسألة سياسية. والاشتباك السياسي أدبيًا يفيد في مثل هذه القضايا من دون التعاطي معها قضائيًا. والغريب أن الألسنة تلوك منذ زمن بعيد عن عطايا ومنح و"**سيارات فارهة**" تم تقديمها من النظام العراقي لرؤساء تحرير كبار في مؤسسات صحافية مصرية من دون أن يبادر أحد لتقديم مثل هذا البلاغ.

ولم يترك لنا الصديق العزيز برهة نلتقط خلالها خيوط التشابك المفترض حول أزمة معقدة تكاد تودي بأمة ربما لعقود أخرى طويلة تفقد خلالها أمنها القومي وهويتها الروحية والحضارية حتى فاجأنا من جديد "**بخطافية مستقيمة**" وهو يتندر على المطالبين بعدم تقديم أى عون للولايات المتحدة الأميركية وهي بصدد غزو بربري لبلد عربي ينتمي إلى قبيلة المسلمين متوقع أن يسيل خلاله دم زكي لشعب أعزل لا ناقة له ولا جمل يعاني مثلما تعاني شعوب عربية كثيرة طال زمن استعبادها بسياسات وممارسات غير انسانية تسعى إلى إجهاض كل نوازع العمل الوطني والشعبي خصوصًا من الحركات الإسلامية بصفتها الطليعة دائمًا فى المجتمعات العربية.

وآفة البحث الذي أوصل صديقي الشيخ وأورده ذلكم المورد، أنه قاس على غير الحقيقة والواقع، بين دعاوى صربية تنادت في وجه الضربة العسكرية الأميركية لصربيا بضرورة الحفاظ على سيادة الدولة بحالتنا الراهنة التي تملك من الأسانيد

الشرعية الصحيحة تضافرت معها قواعد دولية مستقرة تحض على دفع العدوان الخارجي على أرض الغير.

والأمر يكتسب في تصوري أهمية أكبر إذا كانت تلك الأرض أرضًا إسلامية عربية، إذ لا يجوز بحال، شرعًا وفقهًا وسياسة وحداثة، الإعانة على غزوها مع كبيرة الإستكبار العالمي الولايات المتحدة الاميركية التى تتسلط على مقاليد الأمور لتنفرد بها وسط منافسة قوية داخل المعسكر الأوروبي وفي مقدمه فرنسا وألمانيا وبلجيكا التي تعمل على كبح جماح الاميركان.

وآفة البحث السياسي أو التنقيب فى كتب الفقه هي الغوص للحصول على أسانيد توافق نتيجة مسبقة لدى الباحث بمعنى تفصيل الدليل وتسييس الدين أو تعويم المواقف.

والذين يعولون على الدور الأميركي في تخليص الشعب العراقي من بطش النظام هناك لم يستوعبوا تجارب الآخرين، وإذا كانت هناك مبررات تسوغ لفصائل معارضة عراقية عانت كثيرًا من البطش والاستبداد مثل هذا الفهم وبالضرورة نلتمس لهم كثيرًا من العذر. لكن استدلال ممدوح الشيخ وآخرين يلفون لفه لا نرى له ظلًا من الواقع، وقد دفعتهم خصومتهم للنظام إلى تناسي أو تجاهل قدر كبير من الحقائق أهمها الدور الأميركي المشبوه ذاته في السكوت على جرائم النظام في العراق في حلبجة، وكذا في الحرب الايرانية لسنوات طويلة. ولم تدع أميركا من يراهنون على مواقفها كثيرًا حتى أعلنت مبكرًا عن نياتها فى تولية حاكم عسكري أميركي قبل السماح لكارزاي آخر بتولي الحكم فيها.

وعلى هذا كنت أحب من ممدوح الشيخ، وثقتي كبيرة في حسن قراءته، ألا يقع في مثل هذا الخلط غير المبرر للأوراق بين رفض العدوان الأميركي ونهبه للنفط

وتكريس وجوده في المنطقة وإعادة رسم الخريطة السياسية بها وبين اعتبار ذلك قبولًا للنظام العراقي. فتغيير النظام العراقي لا ينبغي أبدًا أن يكون عبر الدبابات والطائرات الأميركية وإنما عبر سواعد وقلوب إسلامية.

* محام وكاتب مصري

ردًا على ممدوح الشيخ . بعد الفشل في استثمار الأموال هل ننجح في استثمار العقول؟

المصدر: الحياة
الكاتب: صلاح عز
تاريخ النشر(م): 1999/12/30
تاريخ النشر (هـ): 1420/9/22
رقم العدد: 13444
الباب/ الصفحة: 19

يرى ممدوح الشيخ "**أفكار**" في 12/20 أن حال التخلف العلمي والتقني التي يعيشها العرب والمسلمون تعود إلى قصور في اهتمامات العمل الأهلي، وأن الأزمة بالتالي تكمن في المؤسسات الأهلية التي حصرت جهودها في الأبعاد السياسية والثقافية مع إهمال البعد التقني كأحد أهم الأسباب اللازمة للنهوض بالأمة. ثم ينطلق من هذا الرأي الى طرح فكرة "إنشاء صندوق أهلي إسلامي لدعم التقنية يكون نواة لمشروع التنمية التقنية المعبرة عن طموحات مجتمعاتنا". والفكرة التي يطرحها الكاتب لا جدال حول سداد منطقها أو حول جدوى المشروع الذي يستند إليها، والذي يستحق مزيدًا من الدراسة والنقاش.

غير أن النظر إلى أزمة البحث العلمي في بلادنا من خلال هذه الزاوية المحدودة قد يصرف الانتباه عن عائق آخر أشد إحباطًا من انعدام التمويل الأهلي

للأبحاث، بل من مسألة التمويل برمتها، وأقصد بذلك الأوضاع السياسية والثقافية المتردية في بلادنا والمتمثلة في غياب الديموقراطية والشفافية وتقييد الحريات، فضلًا عن اللامبالاة والأنانية المتفشيتان في صفوف الشباب، والتخوف من أهداف اي مبادرة أهلية قد ينجح معه ضغط الخارج أو تشكيك الداخل في تحريض المسؤولين على ضربها ووأدها. على النقيض نجد أن الجهود الأهلية غير الجادة لا يتعرض لها أحد، مثل التجربة غير الطيبة الخاصة بالجامعات الأهلية في مصر. فقد ساهم القطاع الخاص في إنشاء هذه المؤسسات العلمية قبل أن نكتشف أن معظمها يخلو من المعامل والمكتبات والأجهزة الاختبارية وحتى المدرجات، وذلك لأن العلم والتقنية لم يكن لهما أثر في اهتمامات طرفيها: رجال الأعمال المنشغلين بالربح والآباء الاثرياء المنشغلين بحصول ابنائهم الفاشلين علميًا على شهادة تخرج بغض النظر عن مدى استحقاقهم لها. إن أزمة البحث العلمي في مجتمعاتنا لا ترتبط فقط بعدم توفر أحدث الكتب والنشرات العلمية والأجهزة المعملية، ولكنها ترتبط أساسًا بالمناخ غير النقي الذي يعيش فيه الباحث وتأثيره السلبي على ملكتي الإبداع والابتكار لديه.

لقد مارس كاتب هذه السطور البحث العلمي على مدار عشرين عامًا بواقع سبع سنوات في كل من جامعة بنسلفانيا الاميركية واكسفورد البريطانية والقاهرة المصرية، وكان أهم انطباع أسفرت عنه هذه التجربة يتعلق بالارتباط القوي بين نبوغ الباحث ومدى تأثير البيئة المحيطة على حالته النفسية. وإذا كانت الحرية والآدمية هما أهم متطلبات الإنسان في أي مجتمع، فذلك لأنه من دونهما يعجز الإنسان عن استكشاف ملكاته الابداعية واطلاقها في اي مجال، مما يؤدي الى حدوث الانهيار الشامل الذي نراه ليس فقط في مجال البحث العلمي ولكن ايضًا في الفنون والرياضة وغيرهما من الأنشطة الانسانية.

لقد أشار ممدوح الشيخ، من ضمن اهداف مشروعه المقترح، الى استقدام العلماء المسلمين المهاجرين في الخارج وتقديم ما يكفي من اغراءات لهم لكي يستثمروا عقولهم داخل بلادهم، إن هذا الاقتراح لا يختلف كثيرًا عن اقتراح توجيه الدعوة للأثرياء العرب لاستثمار أموالهم داخل بلادهم، وهو ما ثبت فشله إلى حد كبير لأن انتشار الأوضاع الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات والادارة البيروقراطية والبرلمانات المصطنعة لا يشجع على استقدام الأموال، فما بالنا بالعقول، وكما أن المستثمر يخشى على ماله من الاستثناءات ولا يطمئن عليه إلا باستثماره في الخارج، يخشى الباحث على عقله من الصدأ نتيجة الأوضاع الراكدة في بلادنا، فالماء الراكد لا يفرز سوى الأمراض المستعصية.

ثم كيف يطمئن الباحث المتوطن أو المهاجر إلى أن استثمار عقله سيعود بالنفع على بلاده، وأن المسؤول – من منطلق الرغبة في تجنب كل ما من شأنه إثارة اعتراضات الخارج وخلق الازعاج والشوشرة وجلب الضغوط والتهديدات – لن يخضع الى ضغوط خارجية تجهض مجهود سنوات من البحث العلمي المضني؟، لقد كتب عالمان مصريان في جريدة الوفد المصرية عدد 2 ايلول سبتمبر الماضي عن تقصير نظام جمال عبدالناصر عن مواصلة البرنامج النووي المصري خلال الستينات ولا مبالاة هذا النظام بالتحدي النووي الاسرائيلي، وشددا على أن هذا التقصير كان سببه اهتمام السلطة حينئذ بحماية نفسها من الضغوط الخارجية فخضعت لها بلا مقاومة، مما اصاب العاملين في البرنامج النووي كافة بالاحباط، وأكد أن وطنية النظام كانت لها حدود عندما تغلبت اعتبارات حماية الذات في الداخل على ضرورات توخي ما يضمن للوطن حمايته من الخارج. ففي ظل أنظمة حكم ترفض مبدأ الحساب والمساءلة، يصبح أي عمل أهلي او رسمي رهينة لأهواء ومخاوف المسؤولين وحساباتهم الشخصية الضيقة.

غاب ايضا عن ممدوح الشيخ تناول الارتباط الوثيق القائم بين البحث العلمي والصناعة، حيث تشكل المؤسسات الاهلية في الغرب حلقة وصل بينهما من خلال تقديرها لاحتياجات الامن القومي وربط تقديم التمويل بإجراء ابحاث في مجالات معينة تمكن الصناعة من خدمة المصالح القومية، وبقدر ما تكون هذه الخدمة، بقدر ما تنهال التبرعات الرسمية وغير الرسمية على هذه المؤسسات. والمشكلة في بلادنا أن الانفصام حاد بين البحث والصناعة حتى تحولت الأبحاث إلى مجلدات تتراكم عليها الأتربة فوق الرفوف. وأصبحت الصناعة مجرد تجميع لأجزاء ومكونات تم استيرادها من الخارج، والمشكلة الأكبر تكمن في ان اي محاولة لتخطي الهوة الشاسعة بين البحث والصناعة معرضة للإجهاض من دون سابق إنذار.

إن هذا المقال ليس محاولة لتثبيط الهمم ولا هو دعوة للقعود والتكاسل في انتظار التغيير المأمول، ولكنه عرض متجرد – حتى يتبين المهمومون بالشأن العام طريقهم قبل الشروع فيه – لحقائق قائمة فعلًا معيقة لكل بادرة تعقد من خلالها النية على اصلاح وضع متردٍ، إن في بلادنا من يضيرهم أي إصلاح، والتنبيه الى مكائد هؤلاء، الذين نراهم في "حزب اعداء النجاح" وفي جيش المنافقين والمتسلقين، يستهدف التشديد على الصبر والمثابرة وطول النفس والإصرار على بلوغ الهدف مهما طال الأمد، على أساس أن التغيير قادم أجلًا أو عاجلًا.

*كاتب مصري.

أنقذوا أوليفر تويست

الكاتب: ممدوح الشيخ
تاريخ النشر(م): 2005/5/4
تاريخ النشر (هـ): 1426/3/25
رقم العدد: 15373
الباب/ الصفحة: 16 – بريد

إن الأمم المتحدة تواجه الآن اختبارًا حقيقيًا في الأزمة التي تعصف بمصر وعلى الأرجح – إن لم يكن على وجه القطع – ستكون لها تداعياتها الدولية. ومحنة مصر تتلخص في أن الشعب المصري هو الطرف الأضعف في عقد اذعان مذل مفروض عليه بالحديد والنار، والفرصة التي تبدو "**الوحيدة**" للخلاص من هذه المحنة تتمثل في تنظيم انتخابات رئاسية تنافسية تتسم بشفافية حقيقية. والجدال يدور في الداخل والخارج معًا حول "**مصدر التغيير**" أكثر مما يدور حول "**محتواه**". فالجدال حول التغيير من الداخل والتغيير من الخارج أعلى صوتًا وأكبر حجمًا من الجدل حول حتمية هذا التغيير وضرورة أن يكون جذرياً شاملًا وفوريًا. وكأن من يضخمون هذا الجدال ممن مارسوا "**تجارة الخوف**" بين الشرق والغرب، لا يبالون بأن يذهب المصري كله الى الجحيم اذا كان الحل الوحيد الممكن هو"من الخارج". وعلى رغم انني لا أسلم بالقول بأن سيادة الدولة مطلقة فإن مثل هذه الرسالة ليست السياق المناسب لمناقشة مثل هذا المفهوم الخلافي. وعليه فإنني أعتقد بأن دورًا للأمم المتحدة في ادارة عملية التغيير في مصر يشكل حلًا عمليًا مقبولًا. فالتدخل الأجنبي الذي يثير الاعتراضات ويجرى استثماره من ذئاب السياسة المصرية وثعالبها هو تدخل دولة في شؤون دولة،

أما الأمم المتحدة فمؤسسة دولية معتبرة في قانون كل دولة تتمتع بعضويتها ولا توجد أي شبهة "**تدخل أجنبي**" في اضطلاعها بدور في اصلاح سياسي في مصر تأخر كثيرًا جدًا وبات ارجاؤه ضربًا من الانتحار.

والمشكلة هي ان فترة حكم الرئيس مبارك التي تنتهي في تشرين الأول أكتوبر 2005 لم يتبق منها إلا شهور عدة يفترض بأن يتم خلالها تعديل الدستور والاستفتاء عليه وفتح باب الترشيح لانتخابات رئاسية بين أكثر من مرشح، ولنا على هذا الوضع الملاحظات التالية:

أولًا: الفترة المشار إليها غير كافية لضمان حق المرشحين في الدعوة لبرامجهم الانتخابية.

ثانيًا: إقرار مبدأ الانتخابات التنافسية لا يعني بالضرورة أن تكون هذه الانتخابات نزيهة في ظل سيطرة "**السلطة التنفيذية**" على "**الدولة**" على نحو خانق مما ينسف صدقية أي ادعاء متبجح بتكافؤ الفرص.

ثالثًا: الأوضاع الدستورية والقانونية التي تتم فيها الانتخابات تعني القطع مسبقًا بأنها ستكون مفتقرة للمشروعية مجلس شعب غير دستوري – رئيس نصّب عبر هذا المجلس غير الدستوري –قانون طوارئ – رقابة قضائية غير كاملة....

وعليه فإنني أطالبكم بتبني البرنامج التالي لإدارة عملية الاصلاح في مصر بإشراف الأمم المتحدة:

أولًا: يصدر رئيس الجمهورية قرارًا بحل مجلس الشعب استجابة لأحكام القضاء بالطعن في عضوية الكثير من أعضائه، وذلك في موعد أقصاه منتصف أيار مايو 2005-

ثانيًا: يصدر رئيس الجمهورية قرارًا في موعد أقصاه نهاية أيار 2005 بدعوة الناخبين التصويت على استفتاء لإدراج باب جديد في الدستور موضوعه: "**أحكام انتقالية تطبق لمرة واحدة**"، تتضمن ما يلي:

1 – مد الأجل الذي يجب خلاله دعوة الناخبين لانتخاب مجلس نيابي جديد الى 240 يومًا من تاريخ حل المجلس.

2 – بانتهاء فترة حكم رئيس الجمهورية تشرين أول 2005 يتولى رئيس نادي القضاة منصب رئيس الجمهورية موقتًا لمدة عامين كونه منتخبًا من رجال القضاء المصري ومن ثم فإنه أكثر رموز القضاء تعبيرًا عن الاستقلالية.

3 – يصدر رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريًا بالتصديق على نتيجة الاستفتاء.

وفي حالة حصول النصوص المستفتى عليها يقسم الرئيس الموقت اليمين الدستورية أمام: رئيس محكمة النقض، رئيس المحكمة الدستورية ورئيس مجلس الدولة.

وخلال مدة حكمه يصدر قرارًا بتشكيل حكومة "**تسيير**" محايدة حتى اجراء الانتخابات البرلمانية، كما يلتزم الرئيس الموقت ببرنامج للاصلاح وفق الجدول الزمني الآتي:

أولًا: خلال الستين يومًا الأولى:

أ – رفع حالة الطوارئ.

ب – الافراج عن المعتقلين السياسيين كافة.

ج – تنفيذ احكام القضاء.

د – إزالة كل أشكال القضاء الاستثنائي.

هـ – اصدار قانون جديد للانتخابات البرلمانية يضمن الاشراف القضائي الكامل يقرر بالاستفتاء.

و – حل لجنة الأحزاب واطلاق حرية تكوين الأحزاب.

ز – ازالة كل القيود على حرية الصحافة.

ح – دعوة الناخبين لانتخاب مجلس نيابي خلال الأجل المنصوص عليه في "**الأحكام الانتقالية**" على ان تتم برقابة الأمم المتحدة.

ط – إعادة الاعتبار للمدنيين "**ضحايا**" المحاكمات العسكرية الذين اعدموا وإعادة محاكمة من حكم عليه بالحبس منهم أمام قاضيه الطبيعي.

ي – إلغاء القيود التي تحاصر العمل الأهلي المدني.

الكاتبة "المشهورة جدًا" تغضب من الارتشاء والكذب!

المصدر: الحياة
الكاتب: ممدوح الشيخ
تاريخ النشر(م): 2002/10/30
تاريخ النشر (هـ): 1423/8/24
رقم العدد: 14468
الباب/ الصفحة: 16 – أفكار

نشرت "الحياة" في 20/ 10/ 2002 مقالًا لدلال البزري عنوانه: "**الحملة على الساحرات الشريرات تثبتنا داخل دائرة الكذب العربي السائد**". وفي المقال تشير اليَّ بقولها: "**كاتب مصري مغمور بلغ الشهرة فجأة**"، وطوال المقال تستخدم صفة مغمور بهدف الإساءة لشخصي بشكل واضح يتنافى مع أبسط قواعد الحوار، بل إن في المقال عددًا من التعبيرات غير المهذبة المنسوبة لي لم أره على صفحات "الحياة" قبل ذلك على الاطلاق. فهي تقول في عبارة واحدة: "**أية بشاعة في الروح أطلقت فكرة كهذه؟ عن أي قحط وأية ركاكة صدرت؟**". وفي عبارة اخرى تؤكد بتبجح مستفز: "**اننا، إذًا، أمام كاتب متطبّع بطبائع الاستبداد، يعيد إنتاج هذا الاستبداد عبر شعارات الديموقراطية وحقوق الإنسان!**".

ولدلال أقول: قبيل مناقشة الأفكار المشوشة المتناقضة التي وردت في مقالك أتساءل عن مغزى الإلحاح على قضية درجة اتساع شهرتي، فإذا كانت الشهرة وحدها

معيارًا لتقويم صدقية الأفكار فما رأيك يا أيتها الكاتبة المشهورة في ان كاتبًا مصريًا مثل خليل حنا تادرس هو بكتاباته الجنسية الرخيصة أشهر من أي مثقف مصري؟ أو أن شعبان عبد الرحيم أشهر من سيد درويش، وهناك مثقفون كثيرون أحرزوا شهرة كبيرة بكتابات سياسية رخيصة تدخل في باب "**الدعارة السياسية**" الصريحة، ولم تكن شهرتهم يومًا مبررًا لأن ينالوا احترامًا حقيقيًا. والأوزان النسبية للأشخاص في النهاية ليست معيار تقويم أفكارهم، وان ما كان مقالك يقطع بأنك تقومين دعوتي من دون أن تحيطي بها، على رغم أنك أجهدت نفسك كثيرًا ليبدو ما كتبت موضوعيًا.

وأول ما يلفت النظر في المقال عنوانه المفتعل الذي جاء مناسبًا جدًا من زاوية واحدة هي أن لغة المقال تشبه "طلاسم الساحرات"، أما مضمونه فمليء بالمغالطات، وأولها: أنني طالبت بمحاكمة مناصري النظام العراقي لأنهم سكتوا عن جرائمه، فسواء دانوا جرائم النظام العراقي أو سكتوا عنها هم متهمون بتلقي تمويل غير مشروع والقانون هو الحكم الوحيد. ومضمون الشكوى نشرته جريدة "**الحياة**"، ونصها الكامل نشره موقع "**إيلاف**" الإخباري، لكن يبدو أن الكاتبة من قبيل الاستسهال استقت معلوماتها من "**جلسات نميمة نسائية**".

أما الكلام المتهافت عن البقرة والذبح والسلخ، وما الى ذلك فهو من التدني بحيث لا يستحق عناء الرد، علما بأنني لم أقل إن كل من أيَّد صدام حسين تقاضى ثمن تأييده لا في نص البلاغ ولا في تصريحات إعلامية مقروءة أو مرئية، فهل من الأمانة أن تتقول الكاتبة بهذا الشكل المجتزئ أو أن تدعي علمها بما في سريرتي؟ الأمر ليس معركة لا بد أن تنتهي بموت احد طرفيها، وسواء زال النظام العراقي أم بقي فلن

اتراجع عن مطالبتي بالتحقيق في قضايا التمويل غير المشروع رضي من رضي وغضب من غضب.

والأمر نفسه ينطبق على تصوير مطالباتي كما لو كانت دعوة للتنكيل بالخصم. فما دخل التنكيل في إعمال القانون؟ ومن قال إن محاكمة شخص – هذا بافتراض محاكمتهم – بسبب خطأ يعني وضعه في دائرة الشر المطلق؟ أليست القوانين تستهدف تحديد عقوبة واحدة لكل جرم حتى تغلق باب تعدد العقوبات أو تفاوتها، وحتى تحمي المخطئ من التنكيل والنبذ، وأنت تعرفين جيدًا على أي نحو يتصرف من يريد التنكيل بخصومه والتشهير بهم، ومن المؤكد أنه حين يريد ذلك لا يطالب بتحكيم القانون.

الجزء الباقي من المقال يستحق بجدارة أن يكون فتحًا في تاريخ الأدب العربي فهو يمثل نمطًا جديدًا من الكتابة لا يدخل ضمن التصنيفات المعروفة، وهو يمكن أن يسمى "**التهريج المنمق**"، فالكاتبة غاضبة من هؤلاء المتمولين ولكن غضبها الأكبر منهم لسبب آخر هو أنهم يكذبون على الناس وعلى أنفسهم!

وفي المقال: "**فالعلّة ليست في صدام، بل في جميع الأنظمة العربية ونخبها، وفي الضمائر التي استجابت لها. وأصحاب هذه الضمائر، على اختلاف قيمة ما قبضوه وحجم الجريمة التي سكتوا عنها، أو الظروف التي ورّطتهم في الرشوة السياسية، يجمعهم مع الأنظمة والنخب تقليد ثقافي آخر أكاد أقول "انثروبولوجي"، هو الكذب. فقابليتهم للرشوة هي قابليتهم للكذب. يجب، أولًا، أن يكذبوا. ربما كانت هذه مهارتهم الوحيدة. الكذب على أنفسهم، ومؤداه أن الذي ينالونه هو فعلًا حلالهم، لا لقمة مسروقة من أفواه أبناء وطنهم الجياع. وأن ما يكتبون أو يقولون أو يعلنون أنهم فعلًا مقتنعون به هو فعلًا الواقع**". إنه الجزء

الوحيد المتماسك في مقال الكاتبة، وأنا معها قولًا وفعلًا في مواجهة الكذب كل الكذب على رغم أنها وصفت المرض من دون وصف العلاج، فمقالها مذبحة مروعة سقط ضمن ضحاياها: أدب الحوار والأمانة والاتساق مع النفس، ولكن، يبدو الأمر جزءًا من الضريبة التي تدفعها الكاتبة "**راضية**" لأجل الشهرة، وأشكرها لأنها حملت إليَّ بشرى دخولي "**فجأة**" نادي المشاهير!.

نداء إلى "المثقفين الشهود"

المصدر: الحياة
الكاتب: ممدوح الشيخ
تاريخ النشر(م): 2002/10/23
تاريخ النشر (هـ): 1423/8/17
رقم العدد: 14461
الباب/ الصفحة: 16– أفكار

يشكل الصراع بين الواقعي والمبدئي سمة من سمات حياة المثقف الحقيقي، فهو دائمًا بإحساسه وبتقديره مسؤوليته الانسانية والاخلاقية تجاه مجتمعه بل تجاه الإنسانية كلها، يحاول دائمًا ان يبني جسرًا بين الواقع والمثال ليضفي لمسة انسانية على عالمه المفعم بالقسوة. وقد يخبو الإحساس لدى المثقف وتضعف عزيمته عن القيام بمسؤوليته، وعندئذ يظهر "**المثقفون الخونة**" الذين يجعلون قدراتهم على التحليل والحجاج المنطقي سلعة يقدمونها الى الطغاة.

وفي حياة كثير من المثقفين هذا التناقض بدرجة او اخرى، وأحيانًا يصل الى حد المأساة كما في حال المثقف التركي رضا نور الذي كان احد المقربين من دكتاتور تركيا الراحل مصطفى كمال اتاتورك، ولأن الإحساس لدى رضا نور ظل يؤرقه، فإنه، على رغم اشتراكه في ما اعتبره بعد ذلك جرائم في حق الامة التركية، كتب مذكراته بصراحة شديدة كانت كافية لتعرية اتاتورك، وأودعها في خزينة في احد البنوك في

الغرب موصيًا ألا تفتح إلا بعد وفاته بعشرين عامًا، وبعد مرور المدة التي حددها نشرت اسرته المذكرات وحدثت ضجة كبيرة في تركيا عند نشرها فحظر تداول المذكرات وأصبح اقتناؤها جريمة يعاقب عليها القانون.

قبل أيام تقدمت ببلاغ للنائب العام في مصر أطالبه بالتحقيق في معلومات تشير إلى حصول مثقفين وسياسيين مصريين على رشاوى من النظام العراقي، وتوقعت ان تقديم البلاغ إلى جهة تحقيق رسمية يعفي الكثيرين ممن يعرفون من حرج أن يتولوا بأنفسهم إثارته، وبالتالي يصبح عليهم ان يتقدموا للشهادة، وهو ما لم يحدث حتى كتابة هذه السطور. فهل يفكر "**المثقفون الشهود**"، أن يترك كل منهم حقيقة ما يعرف في خزينة بنك لا تفتح إلا بعد وفاته بمئة سنة؟

الأمر بطبيعة الحال، ليس مقصورًا على هذا الملف. فهناك مثقفون عرب كثيرون اقتربوا من صنّاع قرار عرب إلى درجة تكفي لأن يعرفوا حقيقة ما جرى وراء الكواليس، لكن القليلين منهم يشغلهم أن نترك للأجيال القادمة صورة أقرب ما تكون إلى الحقيقة عن واقعنا الذي سيكون بالنسبة إليهم تاريخًا.

الفهرس

مقالات العام 1999 3

صورة أوروبا في مرآة البلقان 5

ملاحظات في مصر على منشور سري 9

الطريق الثالث ونهاية التاريخ 13

العرب والنظام العالمي: بين تبعات البقاء وكلفة الخروج() 15

صراع القساوسة والجنرالات في تيمور 25

الإنسان واليقين : تأملات في المنهج والمفهوم 29

العلم والكهانة من الساروس الى الكوكاكولا 35

ما السبيل إلى جعل نوبل العلمية تألف زيارة عواصمنا؟ 39

مقالات العام 2000 47

نهاية جدل الثورة والدولة في السودان 49

مغزى تضاؤل سيادة الدولة 51

هل يدخل الفلسطينيون "جنة التوضيح التاريخي"؟ 55

صورتنا في الصراع العربي – الصهيوني 59

الفقه الإسلامي بين التجديد والتدجين 65

الأحزاب الإسلامية في مصر: من الجماعة إلى الأمة وصولًا إلى العالم 71

مقالات العام 2001 75

الترابي في السودان بين دبابة البشير وبندقية قرنق 77

مصارحتان مصريتان..... 79
حول الخطاب السياسي والفعل السياسي..... 79
تقسيم السودان..... 83
مع مراعاة ..."الثقل الجماهيري"! 83
الأزياء عبر التاريخ لنيكولاس كولردج: الاتحاد الكامل بين الجسم ولباسه
أقصى حدود التعبير في عالم الموضة منذ سقطت ورقة التين..... 85
مؤتمر ديربان ... والامبريالية الأخلاقية..... 95
مقالات العام 2002 101
تعريف الإرهاب بين مقاومة الاحتلال ومقاومة الاستبداد..... 103
تشاد حين تدخل النادي النفطي ... الأفريقي..... 107
تدخُّل زيمبابوي في الكونغو: إمبريالية الضعفاء 109
انتظار عراقي لـ "فيتو" لا يأتي! 113
"نزع" علماء العراق وما يليه 115
مقالات العام 1999..... 117
اقتراح ينطلق من التجربة الناصرية: "بيان 30 مارس" عراقي..... 119
مواقف سياسية متسرعة تلبس أثواب الفتاوى..... 121
دينية "التنظيم" في العراق اليوم 125
أحلام بعض المثقفين أكثر بؤسًا من الواقع..... 127
هل تشتعل حرب الفتاوى مرة أخرى؟..... 129
معارك اللاسامية في قلب هوليوود..... 133
مقالات العام 2004 135

كركوك رمز الأخطاء التاريخية التي تتكرر 137
مقالات العام 2005..... 139
تعديل الدستور المصري و"الثمرة المحرمة" 141
لبنان وأوكرانيا ... ما الفرق؟ 144
مقالات العام 2010..... 147
السياسي الحالم بين ثقافتين 149
ياناييف: رحيل رجل وفكرة وعصر 151
فرنسا والنقاب بين قرنين: فرانز فانون اعتبر الحملة على النقاب أثناء احتلال
الجزائر "انتهاكًا جنسيًا" 155
مقالات العام 20011..... 165
ظل "القديس أسكريفا" على شاطئ النيل..... 167
سؤال الأخلاق بين "المنع" و"الامتناع"..... 169
ربيع اللجوء إلى الأمم المتحدة!..... 173
مقالات العام 20012..... 175
مكب النفايات أداة للإبادة!..... 177
الربيع العربي والتقدم نحو الأسوأ..... 181
العالم إلى اليمين در ... ماذا عنا؟..... 185
مصر: شظايا إعلان دستوري..... 189
مقالات العام 20013..... 193
لكن الشريعة لا تجيز هذا: بؤس "الإصلاح بالإبادة"..... 195
سؤال لإخوان مصر: "أهذا عيشنا"؟..... 199

الريفية السياسية رغم الربيع العربي 201
العالم والقرية ... مساران متعاكسان 201
ردود وتعقيبات 203

سيرة ذاتية .... ممدوح الشيخ

عضو اتحاد كتاب مصر.

أولًا: ترجمات في معاجم وموسوعات

** ترجمة في الطبعة الأولى من: معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين، (مؤسسة البابطين، الكويت).

** ترجمة في الطبعة الأولى من: معجم أدباء مصر، (الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر).

** ترجمة في الطبعة الأولى من: الموسوعة الكبرى للشعراء العرب المعاصرين: 1956، 2006، إعداد وتقديم: فاطمة بوهراكة، المغرب، 2009، برعاية الشيخة أسماء بنت صقر القاسمي.

** ترجمة في الطبعة الأولى من: معجم الأدباء: من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، كامل سليمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، 1424 هـجرية.

دراسات في الظاهرة الدينية

** المسلمون ومؤامرات الإبادة، مكتبة مدبولي الصغير، مصر، 1994.

** الإسلاميون والعلمانيون من الحوار إلى الحرب

الطبعة الأولى، دار البيارق، الأردن، 1999.

الطبعة الثانية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن.

** الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة في آتون 11 سبتمبر: مفارقات النشأة ومجازفات التحول، مكتبة مدبولي، مصر، 2005.

** مراجعات الإسلاميين (الجزء الأول)، تأليف بالاشتراك، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات، سلسلة كتاب المسبار الشهري، العدد السادس والثلاثون، ديسمبر 2009.

** السلفيون من الظل إلى قلب المشهد، دار أخبار اليوم، مصر، 2012.

** دراما مُحَمَّد رمضان والإرهاب: الملائكة والشياطين والعدالة الناجزة، توزيع: مكتبات أخبار اليوم (مصر)، 2019.

مؤلفات إبداعية منشورة

** نقوش على قبور الشهداء، ديوان شعر، مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر، 1996.

** الحلم المسروق (ديوان شعر بالعامية)، مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر، 2003.

** الندى والموت (ديوان شعر)، مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر، 2003.

** عاصمة للبيع (مسرحية)، دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة، دولة الإمارات، 2000.

** القاهرة.. بيروت.. باريس (رواية)، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

** إن الغريب حزين حيثما كانا: سيرة لم يكتبها موسى ابن ميمون (رواية)، توزيع: مكتبات أخبار اليوم (مصر)، 2019.

مؤلفات أخرى منشورة

** أشهر الأحلام في التاريخ، مكتبة ابن سينا، مصر، 1993.

** التنبؤات والأحلام من الخرافة إلى العلم، دار التضامن، لبنان، 1996.

** ثقافة قبول الآخر، مكتبة الإيمان، مصر، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2007.

** مدخل إلى عالم الظواهر الخارقة، مكتبة بيروت، سلطنة عمان، شركة دلتا، مصر، 2007.

** التجسس التكنولوجي: سرقة الأسرار الاقتصادية والتقنية (دراسة في المجتمع ما بعد الصناعي)، مكتبة بيروت، سلطنة عمان، شركة دلتا، مصر، 2007.

** ثقافة السلام، دار ومكتبة الغد، مصر، 2009.

** عبد الوهاب المسيري: من المادية إلى الإنسانية الإسلامية، سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي، رقم 7، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى 2008.

** طارق البشري؛ القاضي.. المؤرخ.. المفكر.. وداعية الإصلاح، سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى 2011.

تأليف بالاشتراك

** إيران – مصر: مقاربات مستقبلية، تحرير: توفيق شومان، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، سلسلة الدراسات الإيرانية/ العربية، رقم 1، الطبعة الأولى، 2009.

** يوميات الثورة المصرية، (تحرير: أحمد عبد الحميد)، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011.

** الحركات الإسلامية في الوطن العربي، (إشراف: الدكتور عبد الغني عماد)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

** السعوديون الشيعة: الفكرة والإشكاليات، مركز صناعة الفكر، السعودية، 2015.

** المجتمع المدني السعودي ؛ الملامح.. والأدوار، مركز صناعة الفكر، السعودية، 2015.

** الليبرالية في السعودية (الفكرة، الممارسات، الرؤى المستقبلية)، مؤسسة الإنتشار العربي (لبنان)، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث (السعودية)، الطبعة الاولى: 2013.

أعمال حققها

** ديوان أمير الشعراء أحمد شوقي (الشوقيات)، تحقيق، مكتبة الإيمان، مصر، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2007.

** ديوان الشاعر حافظ إبراهيم، (تحقيق)، مكتبة الإيمان، مصر، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2009.

أعمال أعدها للنشر أو حررها

اكتشف وأعاد نشر رواية: اعترافات حافظ نجيب: مغامرات جريئة مدهشة وقعت في نصف قرن للمغامر المصري حافظ نجيب، وهي الرواية التي اقتبس عنها المسلسل التلفزيوني المصري الشهير فارس بلا جواد. وقد قدم لها وألحق بها دراسة عن حياة مؤلفها.

** اعترافات حافظ نجيب: مغامرات جريئة مدهشة وقعت في نصف قرن (إعداد للنشر).

الطبعة الأولى، 1996، دار الحسام، لبنان، مصر.

الطبعة الثانية، دار الانتشار العربي، بيروت، 2003.

** حرر (بالاشتراك) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، 8 مجلدات، لمؤلفها المفكر العربي الإسلامي المرموق الدكتور عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، مصر، 1998.

** حرر (بالاشتراك) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، لمؤلفها المفكر العربي الإسلامي المرموق الدكتور عبد الوهاب المسيري، نسخة ميسرة ومختصرة (مجلدان)، دار الشروق بمصر بالاشتراك مع مركز زايد للتنسيق والمتابعة بدولة الإمارات، 2004.

** القمة الأمريكية السعودية الأولى: القمة السرية بين الملك عبد العزيز ابن سعود والرئيس روزفلت (البحيرات المرة، 1945)، (تقديم وتحرير ودراسة)، بقلم: الكولونيل: وليم إيدي (أول وزير أمريكي مفوض بالسعودية)، ترجمة: حسن الجزار، مكتبة بيروت، سلطنة عمان، شركة دلتا، مصر، 2008.

** دع القلق وابدأ الحياة، تأليف: ديل كارنيجي، إعداد وتقديم ودراسة، دار الحرم للتراث، مصر، 2009.

** كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس، تأليف: ديل كارنيجي، إعداد وتقديم ودراسة، دار الحرم للتراث، مصر، 2009.

** تربية المرأة والحجاب (ردًا على قاسم أمين)، تأليف: مُحَمَّد طلعت حرب (باشا)، إعداد وتقديم ودراسة، دار الغد للنشر، مصر، 2009.

ثامنًا: جوائز

** جائزة مؤسسة اقرأ الخيرية، مصر، المسابقة الثقافية للشباب لعام 1991، المركز الثالث في مجال الشعر.

** جائزة مؤسسة اقرأ الخيرية، مصر، المسابقة الثقافية للشباب لعام 1992، المركز الثاني في مجال المسرح عن نص ما زال مخطوطًا.

** جائزة أفضل قصيدة (المركز الثاني) من المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1999، عن قصيدة: "نقوش على قبر شهيدة".

** جائزة الإبداع العربي من: دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال المسرح (المركز الثاني) عام 2000، عن مسرحية عاصمة للبيع.

** جائزة أحمد فتحي عامر في مجال الشعر (المركز الثاني) من الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، الدورة الأولى، 2003.

** جائزة أحمد فتحي عامر في مجال الرواية (المركز الثالث) من الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، الدورة الثانية، 2004، عن رواية القاهرة، بيروت، باريس.

** جائزة أفضل قصيدة (المركز الثاني) من نادي جازان الأدبي بالمملكة العربية السعودية في المسابقة الثقافية لعام 1423هجرية، عن قصيدة: "بقصائدي ويقيني".

تاسعًا: أعمال نقدية تناولت أعماله:

** "ممدوح الشيخ وعماد أو صالح شعاعان من شمس شعر تشرق"، منشور في: "كتابة: رؤى وذات"، صافي ناز كاظم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2003.

** "مقاربات نقدية في شعر ممدوح الشيخ"، تأليف الأساتذة: رمضان أبو غالية، صبري عبد الرحمن، أحمد مرسال، سامح القدوسي، إصدارات نادي الأدب ببيت ثقافة قويسنا، مصر، 2004.

** رسالة ماجستير عن مسرحيته: "عاصمة للبيع" في: جامعة جنت البلجيكية، للمستشرقة البلجيكية ماريكي فان كرايسبليك، 2006. (قيد الترجمة)

عاشرًا: مساهمات أخرى

** "دولة المنظمة السرية، فيلم وثائقي، (الفكرة والإعداد والمادة العلمية)، قناة الجزيرة الوثائقية، قطر، 2009.

** أعدَّ وقدَّم برنامج "المحفل"، قناة الحكمة (مصر)، مباشر، (2011).

** أعدَّ وقدَّم برنامج "من قلب الكيان الصهيوني"، قناة الحكمة (مصر)، مباشر، (2011).

** أعدَّ وقدَّم برنامج "ساعة من القاهرة"، قناة الاتجاه (العراق)، مباشر، (2011، 2013).

** أعدَّ وقدَّم برنامج "إسلاميون"، قناة فلسطين اليوم (لبنان)، مسجل، (2013 ، 2015).

** نشر له مقالات في دوريات داخل العالم العربي وخارجه، أهمها: جريدة المستقبل (اللبنانية)، جريدة البيان (الإماراتية)، جريدة عمان (العمانية)، جريدة الحياة (اللندنية)، مجلة المجلة (اللندنية)، مجلة الجديد (اللندنية)، جريدة الدستور (المصرية)، جريدة الوطن (المصرية)، مجلة اتجاهات الأحداث (الإمارات)، مجلة آراء حول الخليج (السعودية)، مجلة كلية الملك خالد العسكرية (السعودية)، مجلة الوعي الإسلامي (الكويت)، جريدة الفنون (الكويت).

** قُدِمت ورقته الفكرية: "ماذا أعطى الإسلام للبشرية؟" في أول مؤتمرات "اللجنة العالمية لنصرة خاتم الأنبياء ﷺ"، (لندن، نوفمبر 2002).

** مشرف على تحرير الصفحة الدينية بجريدة الدستور، مصر (2005، 2008).

** عرضت فرقة مسرح دبي الأهلي الإماراتية مسرحية: "مملكة للبيع"، (إعداد وإخراج: عبد الله صالح) المقتبسة عن مسرحيته: "عاصمة للبيع"، دبي، يوليو 2009.

** شارك في العديد من المؤتمرات العلمية والثقافية في: مصر، لبنان، ليبيا، الإمارات، والعراق.

** شارك في عشرات البرامج التلفزيونية والإذاعية، الثقافية والسياسية في مختلف القنوات الفضائية المصرية والعربية.

** مدير المركز الدولي للدراسات والاستشارات والتوثيق (مصر)، 2013 – .. ..

تاريخ الميلاد : 14 / 8 / 1967

الجنسية : مصري

** عضو اتحاد كتّاب مصر.

للتواصل: هاتف: 00201001761266

Mail: mmshikh@hotmail.com،E